دولة ليبيا

أهداف التنمية المستدامة

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لليبيا 2024

لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

المنتدى السياسي رفيع المستوى
يوليو 2024

إنه لمن دواعي سروري، أن تشارك حكومة الوحدة الوطنية باستعراض تقريرها الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك، الذي يأتي تأكيدًا على الأهمية التي توليها بلداننا لتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توافق المجتمع الدولي عليها وارتضاها إطارًا شاملًا، ليعمل من خلاله على تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبه، ونؤكد من خلال هذا التقرير على أهمية الشراكة وتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية وشركاء دولة ليبيا جنباً إلى جنب، للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الاساسية التي يحتاجها المواطن الليبي.

إن دولة ليبيا قد تبنت النهج القائم على مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، ورسمت المسار الذي اتبعته كافة مؤسسات القطاعين العام والخاص عند التعامل مع التحديات التي تواجه تحقيق أجندة التنمية المستدامة، وبذلك تحقق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة مقارنةً بأي وقتٍ مضى لاسيما في ظل التحديات الشديدة التي واجهت حكومة الوحدة الوطنية بسبب الانقسام السياسي والتغيير المناخي وما نتج عنه من انهيار للسدود والفيضانات التي طالت مدينة درنة الحبيبة والمناطق المجاورة لها، وما تعرضت له من دمار، الأمر الذي ركز جهود حكومة الوحدة الوطنية على إعادة إعمار المدينة والمناطق المحيطة بها لإعادة الحياة لها.

وعلى الرغم من تلك التحديات فقد تعاملت حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية مع أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها وفق منظور شامل يأخذ في الاعتبار التقاطع بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تتناولها أهداف التنمية السبعة عشر.
وانطلاقًا من أهمية تحقيق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فقد حرصت الحكومة على توطين أهداف التنمية ودمجها في سياساتها وخططها وبرامجها التنموية، لإدراكها منذ البداية أن المواطن هو محور التنمية، وعليه صممت خططها وبرامجها التنموية بشكلٍ يكفل مصلحته ويلبي طموحاته وتطلعاته في العيش الكريم، ولقد تبلورت هذه السياسات والخطط الوطنية في مبادرة "عودة الحياة" التي تشرفت بإطلاقها منذ ثلاث سنوات كبرنامجٍ تنموياً طموحًا، وهنا تؤكد حكومة الوحدة الوطنية إن التقدم المحرز الذي حققته في تنفيذ الأهداف لم يتأت دون تضحيات المواطن الليبي التي أثبت من خلالها قدرته على تحمل الصِعّاب في سبيل بناء وطنه وتحقيق تطلعاته، ولا تزال الحكومة تواصل بخطى ثابتة تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ختاماً، نؤكد على التزام حكومة الوحدة الوطنية بتسريع وتيرة تبني ودمج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والسياسات التنموية المختلفة عبر إطلاق خطة للتعافي الاقتصادي والاجتماعي، وموائمة برنامج الحكومة الذي أطلقته تحت مسمى (عودة الحياة) مع الأهداف السبعة عشر لنضمن لشعبنا مستقبلاً مشرقاً نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي من خلاله في مسيرة البناء وإعادة الإعمار، ونواجه من خلاله التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشكل الأمثل الذي يتطلع إليه المواطن الليبي وبالتعاون مع شركاءنا الدوليين.

وفق الله كافة الدول في تحقيق أجندة التنمية المستدامة.

المهندس عبدالحميد محمد الدبيبة
رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية

يسرني أن أضع أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لليبيا الذي يعرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ويعطي لمحة عن الجهود التي تبذلها الدولة الليبية من خلال حكومة الوحدة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ولأهمية أجندة التنمية المستدامة التي اتفق عليها المجتمع الدولي، فإن وزارة التخطيط أخذت بزمام المبادرة انطلاقًا من مسؤوليتها عن التخطيط والتنمية الوطنية، فتقدمت بطلب رسمي لإدراج دولة ليبيا ضمن الدول التي ستستعرض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في يوليو 2024م، ليكون نقطة انطلاق نحو استعادة مسار التنمية والتعافي. وقد اتخذت الوزارة عدة خطوات لإعداد التقرير الطوعي الثاني وفق منهجية مستندة إلى مشاركة مجتمعية واسعة من خلال العديد من المنتديات ومنصات الحوار والتفاعل وتبادل الخبرات بين كافة أصحاب المصلحة من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كذلك البلديات التي كان لها دور فاعل في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في المدن والمجتمعات المحلية، وذلك تعزيزًا للامركزية بما يُمكن وحدات الإدارة المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذا، تعمد دولة ليبيا من خلال النقاش المثمر والبناء إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعادة مسيرة التنمية والتعافي وإعادة الإعمار وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ويبين هذا الاستعراض ما حققته دولة ليبيا من نتائج ملموسة في جلّ أهداف التنمية المستدامة، حيث قامت بوضع جملة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية من بينها مشروع التعداد العام للسكان الذي توقف منذ العام 2006، وخطة لإدارة مياه النهر الصناعي، وخطة لإدارة الموارد المائية، وخطط قطاعية للمرافق والبنية التحتية والمشروعات الصغرى والمتوسطة لدعم الشباب. وبهذا تمكنت من تقليص الإجهاد المائي على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتطوير شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه، وتشجيع القطاع الزراعي على الاستمرار في تبني المحميات الزراعية وأنظمة الزراعة وتقنيات الري الحديثة. كذلك وضعت الدولة الليبية خططًا لتحسين البنية التحتية الداعمة للاتصالات والرقمنة واحتضان الثورة الرقمية من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى رقمية. ووضعت استراتيجية للنهوض بالعمل المناخي الذي بات يشهد تحركًا كبيرًا وملموسًا في دولة ليبيا، حيث أقرت الحكومة استراتيجية وطنية طموحة للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بالشراكة مع القطاعات العامة المختصة وإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (IPFM- USAID) تضمن تسريع وتيرة التحول إلى الطاقات المتجددة، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون.

ولقد جاء هذا التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على الرغم من وجود العديد من التحديات كحالة عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الوضع الأمني، وتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية، والتي أوجدت لها حكومة الوحدة الوطنية الحلول الملائمة للتخفيف من حدتها والقضاء عليها مستقبلًا. وهنا فإن دولة ليبيا وهي تعرض تقريرها الوطني الطوعي الثاني تدرك أن الطريق ما يزال طويلًا، وأن تحقيق الالتزامات المطلوبة مرهون بالقدرة على مواجهة تلك التحديات القائمة.

كما أن دولة ليبيا تعي جيدًا أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعليه عقدت عدة شراكات مع مختلف منظمات الأمم المتحدة على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات. وتأمل من خلال هذا التقرير أن يكون الاستعراض أداة لإثراء عملية المراجعة الشاملة لتقييم مدى موائمة الخطط الحكومية الحالية والمستجدة مع أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ختامًا، نتمنى لكافة الدول التقدم والرخاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ. محمد يوسف الزيداني

وزير التخطيط

فهرس المحتويات

1	المقدمة	6-4
2	الملخص التنفيذي	23-7
3	الآليات والإطار المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	26-24
4	المنهجية وعملية إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني	27
5	مسودة الخطة التنفيذية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)	28
6	مسودة الخطة التنفيذية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)	29
7	المشاركة المجتمعية منهج العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	30
8	مواءمة السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية	31
9	التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	-
-	الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله	36-32
-	الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي	40-37
-	الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار	46-41
-	الهدف الرابع: سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم	54-47
-	الهدف الخامس: تحقيق المساواة وتمكين النساء	57-55
-	الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	60-58
-	الهدف السابع: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	66-61
-	الهدف الثامن: توفير العمل اللائق للجميع	70-67
-	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنى التحتية	76-71
-	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	81-77
-	الهدف الحادي عشر: مدن مستدامة وآمنة	87-82
-	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	91-88
-	الهدف الثالث عشر: التصدي لتغير المناخ	94-92
-	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت	98-95
-	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	104-99
-	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	109-105
-	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	114-110
10	التحديات	117-115
11	التطلعات المستقبلية	120-116
12	المصادر	122-21
13	الملاحق	129-123
14	ملاحظات	130

المقدمة

استعرضت ليبيا تقريرها الوطني الطوعي الأول الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو عام 2020، والذي تضمن عشرة أهداف فقط من أهداف التنمية المستدامة التي تم اختيارها بناء على ضرورات المرحلة للدولة الليبية في تلك الفترة.

وتقدم ليبيا استعراضها الوطني الطوعي الثاني هذا العام في يوليو 2024 حول التقدم المحرز الذي حدث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ استعراضها التقرير الأول في 2020، ويأتي ذلك تعزيزاً لالتزام ليبيا بعزمها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 برغم التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الأهداف.

لقد انتهجت ليبيا في إعداد تقريرها الطوعي الثاني نهجاً يقوم على أساس تجربتها في إعداد التقرير الطوعي الأول. وقد جاء إعداد التقرير الطوعي الثاني حصيلة الجهود التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط وفرق العمل التخصصية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تتبعها، ومن خلال الشراكة مع أصحاب المصلحة في تنفيذ أجندة 2030، حيث قامت وزارة التخطيط بتطوير إطار مؤسسي فعّال لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة تشكيل لجنة التنمية المستدامة وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة وفقاً لقرار السيد معالي وزير التخطيط رقم (281) لسنة (2023) لتقوم بدور المنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويتم إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا 2024 وفقاً لخطة تنفيذية وضعت لهذا الغرض وتم اعتمادها من معالي وزير التخطيط. تضمنت الخطة آلية للتنفيذ وفقاً لبرنامج زمني، حيث تم إعادة تقييم وتفعيل فرق العمل السبعة عشر المشكلة لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد تم تضمين جميع الأهداف السبعة عشر في التقرير الطوعي الثاني وذلك لإبراز الترابط والعلاقة فيما بينها بشكل فعال، بالإضافة إلى أن ليبيا حققت تقدماً ملحوظاً في مختلف الأهداف مما يستحق أن يُعرض من خلال هذا التقرير.

وقد تم في سبيل إعداد هذا التقرير تحديد أربعة منسقين وتوزيع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بينهم، وذلك للقيام بالإشراف المباشر على فرق العمل التخصصية لإعداد تقاريرهم حول الأهداف كل فيما يخصه. كما تم أيضاً تشكيل فريق مصغر برئاسة السيد نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة وعضوية عدد من أعضاء لجنة التنمية المستدامة، وذلك لصياغة التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا 2024.

ويستمد هذا الاستعراض قوته من المنهجية التشاركية المعتمدة في إعداده، وفي إطار المشاركة المجتمعية الواسعة من خلال المنتدى الليبى للتنمية المستدامة كمنصة للحوار وتنظيم العديد من اللقاءات وورش العمل والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود لتعزيز مشاركة فعالة لكافة أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، فئات الشباب، والمرأة، وذوي الإعاقة، وأعضاء البرلمان، والمجلس الأعلى للدولة، والأجهزة الرقابية المتمثلة في ديوان المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، والتي أصبح لها دور هام في المتابعة وتقييم حالة الاستعداد وجاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يعزز دور القطاعات المعنية للقيام بدور أكبر في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وخاصة بعد إنجاز لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط للخارطة الإستراتيجية لمساعدة القطاعات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا 2024 يهدف إلى إجراء مراجعة شاملة للوضع الراهن لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وذلك لقياس التقدم المحرز، وتحديد الصعوبات والتحديات والتطلعات المستقبلية، وإبراز مدى الحرص على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية والعمل على توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها. وفي إطار ذلك، فقد تقرر عدم اعتماد وزارة التخطيط لأي مشروع من مشروعات التنمية بمختلف القطاعات ما لم يتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتسعى ليبيا إلى توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية العامة للدولة بتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار بهدف توفير التمويل المستدام، ومن هذا المنطلق ستصبح أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030 مكوناً رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية ليبيا 2024 والتي تقوم وزارة التخطيط بالعمل على إعدادها. كما تعمل وزارة التخطيط من خلال مصلحة الإحصاء والتعداد التابعة لها بتوفير البيانات، وذلك بإطلاقها مشروع التعداد السكاني، وكذلك إجراء العديد من المسوحات لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة.

وفيما يتعلق بالشراكات من أجل دعم ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد تم توقيع اتفاقية إطار للتعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2023 - 2025) بين الأمم المتحدة ووزارة التخطيط في ديسمبر من عام 2022. يحدد هذا الإطار أربعة أولويات إستراتيجية لمواءمة عمل الأمم المتحدة والجهات الحكومية الفاعلة في ليبيا، ويتعلق هذا الإطار بالسلام والحوكمة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري، والتغير المناخي والبيئة والمياه، وذلك بهدف تعزيز السلام والتنمية المستدامين.

إن هذا الاستعراض سوف يعكس مدى النجاح والتقدم المحرز الذي حققته ليبيا على امتداد مسيرتها التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الفترة ما بعد تقديم التقرير الطوعي الأول لليبيا (2020) والتي تولت فيها حكومة الوحدة الوطنية مهامها، حيث تبنت برنامج عودة الحياة للتنمية والإعمار، والذي شمل تنفيذ وتفعيل العديد من مشروعات التنمية بمختلف القطاعات، تضمنت مجالات الطاقة والطرق وشبكات المياه والبنية التحتية وغيرها، والتي تبرزها العديد من المؤشرات ذات الصلة بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويستعرض التقرير كذلك أهم التحديات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي من أبرزها الحاجة الملحة إلى توفير الاستقرار السياسي والأمني المطلوب، والذي تسعى الجهود المحلية والدولية لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قادته وتقود إلى تحقيق السلام والازدهار المنشود.

تظهر هذه الصورة الفضائية من Planet Labs PBC الفيضانات في درنة، ليبيا

وكذلك مواجهة تحدٍ كبير آخر يتمثل في التغيرات المناخية، حيث تعتبر ليبيا من أكثر الدول المعرضة لتغيرات المناخ، ولعل فيضان درنة والمناطق المجاورة لها، الذي حدث نتيجة إعصار دانيال الذي ضرب ذلك الجزء العزيز من ليبيا، خير دليل على ذلك. وفي هذا الصدد، فإننا نترحم على أرواح آلاف الشهداء من فيضان درنة وندعو الله عز وجل أن يتقبلهم بالمغفرة وواسع رحمته.

وفي هذا الإطار، ولأجل المساهمة في مكافحة ومواجهة التغيرات المناخية، فقد أطلقت لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط مبادرة غرس وزراعة 100 مليون شجرة بحلول عام 2030، برعاية معالي رئيس حكومة الوحدة الوطنية، تشمل كافة الأراضي الليبية بمساحة حوالي 100 ألف هكتار. وسيتم غرس 60% منها بأشجار الغابات و40% منها بالأشجار المثمرة، بهدف التقليل من حجم الانبعاثات الكربونية بامتصاص ما لا يقل عن 3 ملايين طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون عند اكتمال نمو هذه الأشجار، لمكافحة التغيرات المناخية وزيادة رقعة المساحات الخضراء ومقاومة الجفاف والتصحر ومواجهة أزمة نقص المياه، واستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

ومن بين أهم التحديات الأخرى التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة: الهجرة غير الشرعية وتداعياتها وآثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني، وكذلك مدى القدرة على توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية العامة للدولة، والنقص في البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الأهداف والمطلوبة لقياس مؤشرات التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من التقدم المحرز الذي تحقق في السنوات الأخيرة منذ استعراض التقرير الوطني الطوعي الأول لليبيا 2020 وحتى الآن بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً، وإن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهوناً بالقدرة على مواجهة هذه التحديات، وهو ما يتطلب المزيد من الجهود وحشد الموارد على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وعلى هذا الأساس، يشكل إنجاز واستعراض هذا التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالأمم المتحدة في يوليو 2024 حول أهداف التنمية المستدامة فرصة مناسبة لليبيا من أجل الشراكة العالمية، وتبادل الخبرات، وخلق فرص للتعاون في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملخص التنفيذي

يستعرض الملخص التنفيذي ضمن التقرير الوطني الطوعي الثاني التقدم المحرز في السبعة عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة لعرضها بشكل أكثر تفصيلًا خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، وذلك على النحو التالي

الهدف الأول: القضاء على الفقر

عملت الحكومة خلال عام 2022 على إعادة إحياء برنامج توزيع المحافظ الاستثمارية، والذي أطلقه صندوق الإنماء لصالح الأسر الفقيرة من خلال عائد شهري استثماري وقد قُدرت قيمة المحافظ الاستثمارية التي استفادت منها تقريبًا 230 ألف أسرة ليبية منذ انطلاقه، بما قيمته 8.1 مليار دولار أي ما يقارب 10.28 مليار دينار، موزعة على محافظ تتراوح قيمتها بين 30 ألف دينار للأسر التي تتكون من 3 أفراد، و50 ألف دينار للأسر التي تتكون من 5 أفراد. توقف هذا البرنامج بموجب القانون رقم 25 لسنة 2013، ثم أُعيد إحياؤه من جديد بموجب القانون رقم 7 لسنة 2022، ويُعتبر من المبادرات الجيدة في إطار مكافحة الفقر، وفي إطار تحسين الأوضاع المعيشية ومحاولة منها للحد من مستوى الفقر، صدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي استهدفت بعض فئات المجتمع، منها منحة للزوجة والأبناء ومنح للطلاب وتدشين صندوق لدعم الزواج وتمكين الخريجين من الالتحاق بالقطاع العام. كما ضمنت الدولة مجانية التعليم والرعاية الصحية ووضع برامج للحماية الاجتماعية.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

بذلت حكومة الوحدة الوطنية جهودًا كبيرة من أجل إنجاح الزراعة المستدامة لضمان الأمن الغذائي، منها رفع معدل إنتاج الحبوب المروية في مختلف البيئات الزراعية، وذلك من خلال توفير البذور المحسنة والمستنبطة من محطات مراكز البحوث الزراعية ومنحها للمزارعين بمختلف المناطق.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مساحة الغابات في ليبيا سنة 2021 بلغت نحو 217 ألف هكتار، وهو ما يشكل نحو 0.12% من مساحة ليبيا البالغة نحو 1759540 هكتار فيما تُقدر الكتلة الحيوية للغابات بنحو 49.26 طن للهكتار.

قامت الحكومة بإصدار قرار بتنظيم إنتاج الحبوب من خلال المؤسسة الليبية لإنتاج الحبوب لتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج المحلي، كما قامت بإنشاء مؤسسة تعنى بتنمية واستثمار المشروعات الزراعية والحيوانية، وأيضا إنشاء ديوان ليبيا للحبوب لتنظيم التجارة الخارجية في مجال الحبوب ومراقبة تكوين مخزون إستراتيجي يهدف لتوفير الغذاء.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

انخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى (12) حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي حتى عام 2022، ووصلت نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون في ليبيا إلى 99.8%. وانخفضت نسبة وفيات المواليد الرضع إلى 9.8 لكل 1000 مولود حي عام 2022. كما انخفض أيضًا معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليصل إلى 13.3% عام 2022 بعد أن كان 14% عام 2017.

أما فيما يخص الأمراض المنقولة والمعدية، فقد سجل المركز الوطني لمكافحة الأمراض عدد حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة والتي هي تحت العلاج رسميًا حتى عام 2022، حيث بلغت (7138) حالة. كما سُجلت معدلات الإصابة بالدرن الرئوي حتى العام 2023 إذ بلغت 2300 حالة بين ليبيين ومغتربين. أما بالنسبة لانتشار الملاريا، فليبيا تُصنف من الدول ذات السريان المنخفض لهذا المرض.

وحول التطعيمات، فإن الخدمات الصحية الأساسية تتوفر بشكل ممتاز تنفيذًا للقانون الصحي لعام 1973، والذي يكفل رعاية صحية لجميع المواطنين. وقد قامت ليبيا باعتماد جملة من الإستراتيجيات والبرامج الوطنية بهذا الخصوص.

الهدف الرابع: التعليم الجيد

حققت ليبيا تقدمًا ملحوظًا في تقديم خدمات التعليم الأساسي، حيث بلغ معدل القيد الإجمالي في الصف الأول الأساسي 99.66% في العام الدراسي 2023/2022، مقارنة بـ 98% في العام الدراسي 2020/2019، محققة بذلك نسبة البنات 48.82% ونسبة الذكور 51.18%، مما يدل على عدم وجود فجوة بين الجنسين في حق التعليم. كما أحرزت تقدمًا كبيرًا في تقديم خدمات التعليم المتوسط ورعاية الطفولة المبكرة (رياض الأطفال).

وفي ما يتعلق بالتعليم التقني والمهني والتعليم العالي، بما في ذلك برامج الدراسات العليا، تضمن الدولة الليبية الحصول على تعليم مجاني تماشياً مع هدف ضمان التعلم للجميع، بدعم من قوانين منظمة لهذا الشأن.
أما بخصوص محو الأمية فقد حققت ليبيا تقدماً كبيرًا في مكافحتها، حيث بلغ عدد مدارس محو الأمية 52 مدرسة موزعة على مختلف البلديات.

عملت ليبيا على تحقيق تقدم ملحوظ في التعاون الدولي في مجال التعليم، حيث أنشأت جامعة سبها الليبية كلية التربية بدولة تشاد لتأهيل المعلمين في الدول الإفريقية المجاورة، وتمنح الجامعة سنويًا منحًا لعدد من الطلاب غير الليبيين.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تضمنت التشريعات المساواة بين الجنسين في العمل وشغل المناصب القيادية وأهلية التمتع بحقوق مدنية وسياسية متساوية، ومكَّنت لهم المساواة في الفرص والأجور في جميع المجالات، ويخضعون لنفس الواجبات دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي.

تمكنت النساء في ليبيا من تولي المناصب القيادية على قدم المساواة مع الرجال والمشاركة في مراكز اتخاذ القرار.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

عملت الحكومة على بلوغ نسبة المستفيدين من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة بنسبة تقارب 85%، وأولت ليبيا اهتمامًا كبيرًا للأحواض الحدودية العابرة والمشتركة مع دول الجوار غربًا وجنوبًا وشرقًا، باعتبارها تمثل حوالي 85% من مصادرها المائية. نجحت ليبيا في إدارة هذه الأحواض، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات بشأن رصد وتقييم الموارد المائية الجوفية العابرة للحدود، وقد أنشئت عدة هيئات مشتركة دائمة بين الدول.

أما فيما يتعلق بمؤشر خدمات الصرف الصحي الأساسية المدارة بأمان، فتصل النسبة إلى 99%، حيث يكون حوالي 44% منها متصلة بشبكات صرف صحي. وذلك بعد اعتماد الدولة تفعيل المشروعات المتوقفة والشروع في مشاريع جديدة. تم تنفيذ 9224 مترًا طوليًا من شبكات الصرف الصحي، وجارٍ العمل على استكمال 456190 مترًا طوليًا. حيث تمثل نسبة خطوط شبكات الصرف المضافة مؤخرًا 6.7% من مجموع طول الشبكة الكلية التي تبلغ 6962 كم.

الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تعمل ليبيا على ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة، حيث بلغت نسبة السكان المرتبطين بالشبكة 99.8% حتى نهاية عام 2023م من إجمالي السكان. أما فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي للطاقة النظيفة، فأكثر من 60% من محطات إنتاج الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي مع الالتزام التام بمسار استبدال الوقود الأحفوري بالطاقات النظيفة والمستدامة. كما تسعى ليبيا لطرح برامج طموحة لكفاءة الطاقة وتشجيع تنفيذ الممارسات والتقنيات المبتكرة مثل العزل الحراري واستخدام المصابيح منخفضة الاستهلاك.

مما سيساهم في تقليل الاستهلاك تماشيا مع الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة 2035.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ارتفاعًا في السنوات 2020 و2021، ثم انخفض خلال 2022 و2023، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط في بعض الفترات وعدم استقرار الإنتاج المحلي في فترات أخرى.

ويعول في ليبيا على إحداث تنوع اقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع إنتاجية القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يتم تطويرها والاستثمار في نشاطاتها، ومن ثم تحفيز معدل النمو الاقتصادي وزيادة متوسط دخل الفرد.

وشهدت ليبيا عام 2023 تحسنًا من حيث تراجع نسبة البطالة حيث انخفضت نسبة الشباب غير العاملين مع انخفاض نسبة الشباب خارج دائرة التعليم والتدريب.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تعمل الحكومة حالياً على استكمال تنفيذ مشاريع الطرق بإجمالي 3387 كم، والانتهاء من تنفيذ وتطوير عدد من المشاريع المتوقفة لعدة مطارات منها مطار طرابلس ومطار بنغازي ومطار معيتيقة، وتطوير وصيانة منظومة الملاحة الجوية ومحطات الإرصاد.

كما تعمل الحكومة على دعم القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بتسهيل وصوله للتمويل المستدام من القطاع المصرفي، حيث زاد إجمالي تمويلات الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث 2023 مقارنة بالربع الثالث من 2022 بزيادة في معدل التغير تصل إلى 10.9%.

تنتهج الحكومة سياسات واستراتيجيات لتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة لكل من العمالة والناتج المحلي، ونشر ثقافة الريادة والابتكار، وإشعال روح المبادرة والاستثمار الفردي والتوعية بقيمتها وتوفير التمويل اللازم من خلال إنشاء صندوق التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتركيز على الصناعات التي تقوم على المواد الخام المحلية، والحفاظ على سلامة وصحة البيئة والاهتمام بالتنمية المكانية وزيادة دعم البحث والتطوير لتمكين الابتكار ونقل التكنولوجيا والارتقاء بها، مع إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي ملائم لتكريس روح الريادة وإزالة معوقات التنمية على كافة عمليات التصنيع وتطوير منصة رقمية لتبادل البيانات والمعلومات.

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة

اعتمدت ليبيا ضمن برامجها التنموية تحقيق العدالة الاجتماعية، وعملت على تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية واعتمدتها ضمن سياستها العامة تعزيزًا لقيم المساواة والإنصاف والعدالة بين المواطنين في فرص العمل وتوزيع الأصول والدخل وفرص المشاركة. تظهر السياسات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا بوضوح من خلال القرارات والإجراءات المتخذة في سبيل مكافحة قضايا الفقر والبطالة والتهميش بما يعكس التوجهات الإيجابية المحققة لطموحات وتطلعات أفراد المجتمع الليبي نحو الرقي والتقدم الإنساني والحضاري المنشود وتحقيق رفاهية وسعادة أفراد المجتمع.

وفي إطار تعزيز الاندماج الاقتصادي الاجتماعي، نفذت حكومة الوحدة الوطنية جملة من الإجراءات في تقديم العون للفئات الهشة وتوفير حياة كريمة لهم بصرف مكافأة مالية لمستحقي المعاش الأساسي، حيث يمنح كل مستحق لا يعول مبلغًا وقدره 650 دينارًا شهريًا، ومبلغًا قدره 700 دينار للأسر المكونة من فردين ومبلغًا قدره 800 دينار للأسر المكونة من ثلاثة أفراد فأكثر. كما أصدرت الحكومة قرارًا في عام 2024 يقضي بتوفير فرص عمل لعدد من نزلاء ونزيلات أبناء المؤسسات الاجتماعية التابعة لصندوق التضامن الاجتماعي. بالإضافة إلى صرف منحة للزواج بقيمة أربعين ألف دينار لمن تجاوزت أعمارهم عشرين سنة ولم يسبق لهم الزواج وأيضًا إعداد القاموس الاشاري الليبي (لفئة الصم) والذي شكل إضافة قوية وعاملا مساعدًا للمناهج الدراسية لأبنائنا الطلبة ورافدًا مهمًا لكل الباحثين والمهتمين، كما أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات منها مبادرة السمعيات ومبادرة دعم مرضى ضمور العضلات.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

عملت الحكومة على تمكين أغلب السكان من الحصول على المياه من خلال الشبكات العامة التي تُغذيها منظومة النهر الصناعي، وجزء منهم يحصلون على المياه من خلال حفر الآبار الجوفية. ويبلغ معدل السكان المتصلين بخدمات الصرف الصحي في المدن الكبرى والرئيسية نسبة 30% بواسطة الشبكة العامة.

أما فيما يتعلق بالدخل والإنفاق الأسري، فوفقاً لمسح الدخل والإنفاق الأسري الذي تم في العام 2022، يبلغ متوسط أفراد الأسرة حوالي 5.2 فرد، ونسبة الذين يعيشون في مأوى مؤقت منهم تبلغ حوالي 1.3%.

أما بالنسبة لأمن الملكية فوفقاً لبيانات المسح، فإن نسبة 91.8% من الأسر الليبية تمتلك المساكن التي يعيشون فيها إما بصورة ملكية مطلقة أو مشتركة، في حين يعيش حوالي 3.9% منهم في منازل مستأجرة.

أولت حكومة الوحدة الوطنية اهتماماً خاصاً بشريحة ذوي الإعاقة، حيث قامت بإعفائهم من دفع رسوم استخدام وسائل النقل العامة البرية، ومؤخراً قامت بتوفير أكثر من 3000 سيارة خاصة لهم، والتي تتحمل الحكومة نصف قيمتها الإجمالية، وقد تم توزيعها على 21 بلدية. وفيما يتعلق بالمخططات الحضرية المعتمدة، فإن المساحة الكلية تبلغ حوالي 94000 هكتار وفقاً لمخططات الجيل الثاني.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

نتج عن تحرك الحكومة لإصلاح سياسة دعم المواد الغذائية خفض في كميات النفايات إلى 76 كجم للفرد بالمعدل السنوي، تزامناً مع زيادة نشاط القطاع الخاص في مجال فرز وتدوير بعض النفايات ذات القيمة الاقتصادية.

كما أن ليبيا تعمل على مخطط التنمية السياحية 2009-2025 الذي يركز على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية باستهداف 4.6 مليون سائح سنوياً وتوفير 225000 فرصة عمل للحد من البطالة، ويساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي غير النفطي وفق المعايير المستدامة، والجدير بالذكر أن الحكومة تبنت خطوات عملية بشأن إصلاح دعم المحروقات الذي سيساهم في ترشيد الاستهلاك وتخفيض انبعاثات الغازات الضارة والحد من عمليات التهريب العابرة للحدود.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

تعمل ليبيا في الوقت الراهن على إعداد إستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2024-2035 واتخاذ إجراءات ومبادرات وطنية ضمن سياساتها الحكومية للتصدي لتغير المناخ، ومنها مبادرة لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والتي تستهدف زراعة 100 مليون شجرة بنهاية 2030 لامتصاص ما يقارب 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون ومنها انبثقت عدة مشاريع من ضمنها مشروع زراعة مليون شجرة بالاتفاق بين شركة الخدمات العامة وشركة (OILINVEST) الإيطالية والتي ستساهم في خفض 15000 طن من ثاني أكسيد الكربون ومشروع المؤسسة الوطنية للنفط والذي يستهدف غرس مليون شجرة في 40 موقعاً بالعديد من مناطق البلاد تماشياً مع التوجه العالمي، كما تعمل الحكومة ببرامج الإنذار المبكر الذي شمل مناهج التعليم بكافة مستوياته الابتدائية والمتوسطة والعليا والتي وصلت إلى 15% من إجمالي المقررات التعليمية.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

اهتمت الحكومة بمعالجة التلوث البحري من خلال اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة الانسكابات الزيتية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (529 لسنة 2022م)، والتي تتضمن جملة من البرامج الهادفة لمنع انتشار الملوثات بجميع أشكالها وحماية البيئة البحرية، كما اهتمت بملف المخلفات البلاستيكية باعتبارها من الملوثات الخطيرة على الأحياء البحرية، كما قامت الحكومة بتدشين محميات بحرية خاصة وإقرار الخطة الوطنية لمكافحة الانسكابات الزيتية، وقد قامت وزارة الثروة البحرية بتشكيل لجنة وطنية خلال العام (2024م) لوضع خطة لمكافحة الصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة وقد بلغت قيمة الثروة السمكية الليبية بحوالي 230 مليون دولار أمريكي، ويستحوذ القطاع الحرفي على أكثر من 43٪ من القيمة الاقتصادية لمصائد الأسماك الليبية.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

تبنت الحكومة مبادرة غرس وزراعة مائة مليون (100.000.000) شجرة بحلول 2030م بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة وقد تم الشروع في التشجير لعدد 16 موقع خلال موسم 2023/2024 بالمنطقة الغربية تشمل بعض الغابات والمحميات الطبيعية، كما تم زراعة 50 ألف شتلة من أنواع مختلفة من الأشجار والشجيرات بالجبل الأخضر وبعض مناطق بنغازي لأصحاب المزارع والحيازات الزراعية والحيوانية المختلفة وأيضاً زراعة 7000 شتلة من السرول والكازورينا والزيتون البري ونسبة بسيطة من الكافور الأحمر بمنطقة الجبل الأخضر وزراعة 2500 شتلة غار بمدينة البيضاء و 1000 شتلة بغابات مدينة شحات كم تم زراعة الأراضي التي تعرضت للحرائق بمنطقة الجبل الأخضر خلال 2022 م.

وقد تم إنقاذ عدد 250 سلحفاة برية Kleinman Testudo وتعتبر من النوع المهدد بالانقراض وفق القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة وقد تناقصت أعدادها بسبب عمليات التهريب حيث ساهمت ليبيا في مشروع إقليمي بحوض المتوسط لمراقبة القتل غير القانوني للطيور (IKB) بتمويل من الشبكة المتوسطية للطيور المائية (Network Waterbirds-Med)، بالتعاون مع الجمعية الليبية للطيور في ليبيا وبإشراف وزارة البيئة في يناير 2023.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

اتخذت الدولة الليبية جملة من التدابير والآليات من أجل حماية الطفل وإنهاء كل ما يتعرض له من سوء معاملة وجميع أشكال العنف بإصدار قانون حماية الطفل رقم (5) لعام 1997م وإنشاء مكتب حماية الأسرة والطفل بقرار وزير الداخلية المفوض تحت رقم (1754) لسنة 2018. كما أن ليبيا طرفاً في عدة معاهدات واتفاقيات دولية خاصة بتوفير الحماية للأطفال ضد العنف أهمها اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ليبيا في عام 1997.

تعمل الأجهزة الرقابية على حماية المال العام وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف القطاعات، والتأكد من استخدام المال العام والتزام الجهات والمؤسسات الحكومية بالتشريعات النافذة والحرص على نشر البيانات والمعلومات الدقيقة حول الإنفاق الحكومي لإطلاع الرأي العام، وحرصا من الدولة على ملاحقة المفسدين ومعاقبتهم تم استحداث عدد من النيابات المتخصصة لمكافحة جرائم الفساد.

سعت الحكومة إلى التحسين المستمر للخدمات العامة وتسهيل فرص وصول السكان إليها في خطوات عملية بعد استصدار قرارات تنقل بموجبها الاختصاصات من الوزارات إلى البلديات بهدف التخلص من البيروقراطية وتعزيز مبدأ الشفافية وتسهيل حصول المواطن على الخدمات من محل إقامته.

أما بالنسبة لسهولة وصول السكان للمعلومات فإن الحكومة تسعى لتفعيل نظم الحوكمة وتأطير آلياتها الرقمية، ونشر التقارير الدورية عن أنشطة الحكومة، كما قامت عام 2021م بإطلاق منصة إلكترونية تفاعلية للتواصل بين الحكومة وعموم الشعب الليبي، كما أصدرت الدولة دليل حوكمة المؤسسات المالية من خلال بناء منظومات مالية ومصرفية خاصة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق التنمية

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

عملت ليبيا على إبرام 57 اتفاقية في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي وأبحاث تغير المناخ وتقنية المعلومات والعلوم ذات الصلة بتعزيز ثقافة الاستدامة والتنمية مع شركاء دوليين ومحليين تزامناً مع طرح الحكومة لبرامج التحول الرقمي في المعاملات الإدارية والمالية وفقاً لأسس الإدارة والحوكمة الرشيدة وتم اعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة (2023 - 2025)، وتفعيل اتفاقية وزارة التعليم العام مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" للمساهمة في تطوير التعليم وتدريب المعلمين وتحسين بيئة التعليم والتحول الرقمي والتعليم الاستدراكي وذلك لضمان حصول الطلاب على تعليم ملائم ذو جودة شاملة للجميع ودون انقطاع.

الآليـــات والإطـــار المؤســـــسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وزارة التخطيط في ليبيا هي الجهة المسؤولة عن تنسيق الجهود لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي من خلال لجنة التنمية المستدامة وبدعم من جميع الجهات والمؤسسات الوطنية. وقد حرصت وزارة التخطيط على تبني آلية واضحة يشترك من خلالها جميع الجهات المعنية في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت وزارة التخطيط بتطوير إطار مؤسسي فعّال متوافقاً مع التطلعات المستقبلية التي جاءت في التقرير الوطني الطوعي الأول 2020، برفع مستوى لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم ذلك من خلال إعادة تشكيل لجنة التنمية المستدامة وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة، حيث ضمت في عضويتها عدداً من وكلاء الوزارات المعنية ذات العلاقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتولى السيد معالي وزير التخطيط رئاستها، وأصبح السيد مدير عام معهد التخطيط نائباً لرئيس لجنة التنمية المستدامة، وذلك وفقاً للقرار رقم (281) لسنة 2023. تقوم اللجنة بدور المنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم في إطار ذلك تقييم وتفعيل فرق العمل التخصصية السبعة عشر وإعادة تشكيلها لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تضمين جميع الأهداف السبعة عشر في التقرير الوطني الثاني 2024.

وقد تم تكليف رئيس لكل فريق من القطاع المختص وعضوية عدد من الخبراء في مجال الهدف، وتحديد مقرر لكل هدف يتولى تنسيق الأعمال الإدارية للفريق. لتنظيم سير عمل هذه الفرق، تم اختيار أربعة منسقين من أعضاء لجنة التنمية المستدامة للإشراف المباشر عليها وتقديم تقارير فنية عن التقدم المحرز في أعمالها إلى لجنة التنمية المستدامة دورياً من كل منسق عن الأهداف التي يتولى الإشراف عليها، وتكليف كذلك مقرر للجنة التنمية المستدامة لتولي تنسيق أعمالها الإدارية.

كما تم أيضاً تشكيل فريق رفيع المستوى برئاسة السيد نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة مدير عام معهد التخطيط وعضوية عدد من أعضاء لجنة التنمية المستدامة ومدراء إدارات بوزارة التخطيط، وذلك لصياغة التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا 2024.

وقد أُسندت إلى لجنة التنمية المستدامة المهام التالية:

- وضع الإستراتيجية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

- إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويات التنمية الوطنية.

- العمل على ضمان أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة متوائمة مع أولويات التنمية الوطنية.

- وضع إستراتيجية فعالة لإشراك أصحاب العلاقة المعنيين في تنفيذ الأهداف المستدامة للتنمية.

- رصد التقارير العالمية لتقييم وضع الدولة الليبية في تحقيق مؤشرات التنافسية وأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقرير بالخصوص.

- اقتراح الدعم المالي اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

- رصد ومتابعة إجراءات الجهات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والتحقق من التقدم المحرز وإجراء المراجعة للمراحل التي تم إنجازها وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجة الانحرافات.

- إطلاق السياسات الجديدة والمبادرات المبتكرة وإشراك أصحاب العلاقة المعنيين بتنفيذ أهداف التنمية وخاصة فئة الشباب والقطاع الخاص والمؤسسات المعرفية.

- اقتراح التشريعات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية.

- التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بأهداف التنمية والاستفادة من خبراتها ودعمها الفني.

- إقامة المؤتمرات والندوات والأنشطة العلمية والثقافية للتعريف بأهداف التنمية المستدامة والمشاركة في المحافل الإقليمية والدولية.

- الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى في مجال وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- إحداث منصات إلكترونية لتشجيع الابتكار والإبداع وتحفيز التفكير الجماعي بهدف ضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية المستدامة.

- إحداث منتدى للتنمية المستدامة يضم في عضويته الخبراء والمستشارين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم في المشروعات التي تطرحها الحكومة ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

- إيجاد قاعدة للبيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة للاستفادة منها في صنع القرار.

المنهجية وعملية إعداد التقرير الوطـــني الطـــوعي الثـــــاني

سعت ليبيا إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز ودمج أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مكونات أساسية في استراتيجيات وخطط التنمية، وذلك منذ تقديمها للاستعراض الطوعي الأول في عام 2020، والذي عكس الأولويات الوطنية للدولة الليبية.

وتأتي عملية إعداد التقرير الطوعي الثاني بهدف التأكيد على التزام ليبيا وعزمها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 على كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما يبرز الاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التحديات والصعوبات التي تواجه التنفيذ، ووضع خارطة طريق تحدد معالم التطلعات المستقبلية والتقدم إلى الأمام، كما يأتي استعراض التقرير للاطلاع على تجارب دول المنطقة والعالم أجمع للاستفادة منها.

وقد تم الاسترشاد في إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الشمولية والشفافية والالتزام والملكية، وتطبيق نهج وطني يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة ولا يترك أحداً خلف الركب. وساعدت هذه المشاركة المجتمعية في تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التوصل إلى معايير مرجعية من خلال الاستفادة من التجارب والدروس السابقة أثناء الإعداد والتحضير للتقرير الطوعي الأول في عام 2020. كما تمت الاستفادة من الأدوات والمنهجيات المتاحة لتحليل التقدم المحرز والحصول على نتائج قيمة.

وباعتبار أن وزارة التخطيط هي الجهة المعنية بتنسيق الجهود لإعداد هذا الاستعراض الوطني الطوعي الثاني بدعم من مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات التشريعية والرقابية، فقد تم إعداد وإنجاز التقرير كحصيلة للجهود التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في ليبيا وفرق العمل التخصصية التابعة لها للأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وذلك بعد إعادة تشكيلها وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة لتقوم بدور المنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. كما تم إعداد هذه المراجعة من خلال المشاورات التي ساعدت على جمع رؤى قيمة حول الأولويات والتحديات بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة.

وفي إطار العمل على إنجاز التقرير الطوعي الثاني، قامت لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط بوضع خارطة طريق لإعداد الاستعراض تضمنت تصوراً للمنهج المتبع في عملها، وذلك استرشاداً بالآليات التي حددتها الأمم المتحدة، ومن خلال تنظيم العديد من اللقاءات وورش العمل التي جرت فيها مشاورات وتبادل الخبرات مع أصحاب المصلحة، والتي عززت الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. وقد تم التوصل إلى تضمين جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في التقرير الوطني الطوعي الثاني 2024.

وحرصاً من لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط على إعداد وإنجاز التقرير الطوعي بالشكل المناسب والمطلوب وفي الوقت المحدد، فقد تم إعداد خطة تنفيذية تضمنت مراحل الإعداد للتقرير والبرنامج الزمني لتنفيذه، كما هو موضح بالجدول رقم (1:1).

مســـودة الخـــطة التنفيـــذية لإعـــداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)

حـول مشـاركة ليبيـا فـي المنتـدى السياسـي رفيـع المسـتوى بالأمـم المتحـدة الخـاص بأهـداف التنميـة المسـتدامة 2030.

يوليو 2023

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المســتـدامة.
- إعداد واستعـراض الخـطة التنفيذية لإعـــداد التقـرير الاستعـــراضي الوطـــني الطوعي الثاني.
- عرض الخطة التنفيـذية على معـالي الوزير لاعتمادها.
- المشـــاركة في المنتـــدى السيـاسي رفيـع المستوى في الأمم المتحدة بنيـويورك 2023 بوفد ليبي رفيع يرأسه معالي وزير التخطيط.

أغسطس 2023

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- إعادة تنظـيم وتكـوين فـرق العمل التخصصية السبعة عشر لأهـــداف التنـمية المستدامة.
- إعلام المجـلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمـم المتحدة عـن طريـق وزارة الخارجية وبعـثة ليبيا فـي الأمـم المتـحدة عن نية ورغـبة ليبيا في تقديـم تقريـرها الاستعـــراضي الوطـــني الطـــوعي الثاني في يوليو 2024.

سبتمبر 2023

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- إعداد مقتـــرح الإطار العام للتقرير الوطـــني الطـــوعي الثـاني وفـــقاً لدليل إعـداد الاستعراضات الوطنية.
- إجـــراءات صـرف مكـافآت اللجنة والفرق العاملة.
- تشكيل فريق عمـل مصغر برئاسة المديـر التنفيـــذي للجنة بهدف تجميع التقارير من فرق العـمل السبـــعة عشر وصيـــاغتها بالشكـل النهائي.
- إقامة ورشـة عمل تدريبـية لفرق العـمل التخصـــصية محلية وخارجية.

أكتوبر 2023

- اجتمـــاع لجنة التنـــمية المستدامة.
- إعداد قـــاعدة للبيانـــات والمعلـــومات المطـــلوبة من قبل فـــرق العمـــل التخصـــصية المخـــتلفة للأهداف السبعة عشر.
- تحديد الجهات ذات العـلاقة بإعداد التقـــرير الطـــوعي وإنشـــاء آلـية للتـــواصل معهم.
- المشـــاركة في ورشـــة العمـل الإقليـــمية الأولى للاستعراضـــات الوطـــنية الطوعية 2024.

نوفمبر 2023

- اجتمـــاع لجـنة التنـــمية المستدامة.
- متـــابعة تجميع البيـانـات والمعلومات المطلوبة.
- متابـــعة التواصـــل مع أصحاب المصلحة المعنيين والجهات ذات العلاقة.

ديسمبر 2023

- اجتـــماع لجنة التنـــمية المستدامة.
- متابـــعة تجميع التقـــارير المطلـــوبة من قبل فـرق العمل التخصصية.
- عرض نتـــائج فرق العمـل التخصـــصية للأهـــداف المكـــلفين بها من خـــلال التقـــارير المســـتلمة عن الأشهر (10-11-12).
- إعـــداد وعرض المســـودة الأولية للتقـــرير الوطـــني الطـــوعي الثاني لمراجعتها وإبداء أي ملاحظات.

يناير 2024

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- متـــابعة تجميع التقـــارير المطـــلوبة من قبـــل فرق العمل التخصصية.
- مراجـعة المســـودة الأولية للتقـــرير الوطني الطـــوعي الثاني.
- صـــرف المكـافآت لفـرق العمل التخصصية.

جدول رقم (1:1).

مســـودة الخـــطة التنفيـــذية لإعـــداد التقرير الوطني الطوعي الثاني (ليبيا 2024)

فبراير 2024

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- تجهيز مســـودة التقـــرير الوطـــني الطـوعي الثـــاني ومراجعـــتها في شكـــلها النهائي.
- الإعـــداد لورشـــة عـــمل تستعـــرض التقرير الوطني الطوعي الثاني استـــعداداً لعرضه خـلال ورشة العمل الإقليمية الثـانية في مارس 2024 .

مارس 2024

- اجتماع لجنة التنمية المستدامة.
- استلام تقارير فرق العمل التخصصية عن الأشهر (01-02-03) وعرضها على اللجنة.
- الإنتهاء من إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني.
- المشاركة في ورشة العمل الإقليمية الثانية للاستعراضات الوطنية الطوعية 2024.
- المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في الإسكوا/ بيروت.

ابريل 2024

- اجتـــماع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- عقد اجتمـــاع حكومي رفيع المستوى لاستعـــــراض التقـــرير الوطـــني الطـــوعي الثاني.
- إعـــداد الرسائل الرئيـــسية وإحالتها للأمم المتحدة.
- إجراءات صرف مكافآت فرق العمل التخصصية.

مايو 2024

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- المراجعة النهـــائية من قـــبل لجنة التنـــمية المســـتدامة للتقـــرير الوطني الطـــوعي الثاني وإخراجه بشكله النهائي بعد اعتماده من معـــالي وزير التخطيط وإحـــالته للطباعة والتجليد باللغـــتين (العربية/ الإنجليزية).
- تحـــديد الوفـــد المشـــارك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمـــم المتحدة في نيـــويورك (يوليو 2024م) وإرسال أسماء الوفد.
- إستعـــراض تجريبي للتقـــريـــر الوطـــــني الطوعي الثـــاني المقـــدم إلى المنتـــــدى السياسي الرفيع المســـتوى في الأمم المتحدة/ نيويورك.

يونيو 2024

- اجتمـــاع لجنة التنـــمية المستدامة.
- تجهيز مشـــروع الكـــلمة الافتتـــاحية لمعالي الوزيـــر في المنـــتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة/ نيويورك.
- إستلام تقـــارير فرق العـــمل التخصصية عن الأشهر (04-05-06) وعرضها عـلى اللجنة.
- تجهيز العرض المرئي للتقـــرير لعـــرضه من قبـــل المـــدير التنفـــيذي للجـــنة في المنتدى السيـــاسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة/ نيويورك.
- إرسال نسـخة إلكتـرونية مـن التقرير النهائي للأمم المتحدة وبعثة ليبيا الدائمة.

يوليو 2024

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- مشـــاركة وفـــد لـيـبـيـا في المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بنيويورك 2024.
- استعـــراض التقرير الوطـني الطـــوعي الثـــاني لليـــبـيـا في المنـــتدى السياسي رفيع المستوى في الأمـم المتحدة بنيويورك.
- صرف مكـافآت فرق العـمل التخصصية.

أغسطس 2024

- اجتمـــاع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- إعداد تقرير مشـــاركة الوفد الليبي وعـــرضه للتقـــرير الوطني الطوعي في المنتدى السيـــاسي رفيع المستوى (المميزات - نقـــاط القوة - نقاط الضـــعف - الفرص - التحديات).

سبتمبر 2024

- اجتـــماع لجـــنة التنـــمية المستدامة.
- استلام تقـــارير فرق العمل التخصصية عن الأشهر (07-08-09) وعرضها على اللجنة.
- إعـداد مسـودة خطة عمـل اللجنة الـــدائمة للتنـــمية المستدامة للســـنة الجديدة 2024 - 2025.

جدول رقم (1:1).

المشـــاركة المجتـــــمعية
منهج العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينعكس التزام ليبيا بعدم ترك أحد خلف الركب كأحد المبادئ الأساسية لأجندة التنمية المستدامة 2030، وذلك إيمانًا بأهمية المشاركة والملكية المجتمعية الواسعة بأهداف وخطط التنمية المستدامة. وقد تجلى ذلك في تبني وزارة التخطيط لإطار عمل تشاركي وشامل لضمان مشاركة المجتمع بأسره وتعبئته لصالح تنفيذ أجندة 2030، وبالتالي ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح جميع أصحاب المصلحة من خلال مشاركة مجتمعية واسعة عبر المنتدى الليبي للتنمية المستدامة كمنصة للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود. إلى إدماج وتعزيز مشاركة كافة أصحاب المصلحة حيث كان هذا المنتدى رائداً وداعماً أساسياً لعمل لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط من أجل تحقيق أجندة 2030، وذلك من خلال تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التي مكنت من إجراء المشاورات اللازمة والتي ساعدت بجمع رؤى قيمة حول الأولويات والتحديات بمشاركة فعالة من مختلف أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وفئات الشباب والمرأة وذوي الإعاقة، وكذلك الأكاديميين والخبراء.

كما كان للأجهزة الرقابية والمحاسبية في ديوان المحاسبة الليبي دوراً هاماً في المشاركة المجتمعية من خلال المتابعة والتقييم لحالة الاستعداد وجاهزية الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم مشاركة الشباب من خلال المجلس الوطني للشباب و الحركة العامة للكشافة والمرشدات وكذلك مكاتب تمكين المرأة في مختلف القطاعات والوزارات، والرابطة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة ومكتب دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة العمل والهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي والبرنامج الليبي للاندماج والتنمية واندماج الفئات الخاصة بقطاع التعليم بهدف معرفة تطلعاتهم وأولوياتهم والمبادرات التي يمكن أن تسرع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بهدف ضمان تحقيق مشاركة مجتمعية ناجحة تم تجهيز مركز إعلامي بمعهد التخطيط الذي يعد حاضنة عمل لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط لإدارة مجموعة من المهام المتعلقة بالعمل الإعلامي والصحفي من خلال إصدارها لصحيفة دورية في التخطيط والتنمية المستدامة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق مشاركة مجتمعية واسعة من خلال منصة إلكترونية للجنة التنمية المستدامة ومنصة إلكترونية أخرى لريادة الأعمال لتعزيز الحوار والتفاعل لأصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واحتضان معهد التخطيط كذلك للوكالة الليبية للتنمية لدعم الشراكة المجتمعية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دعم وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في إطار التنمية المستدامة وحماية البيئة وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مشترك معها بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال لا الحصر المنظمة الليبية للبيئة والمناخ.

مواءمة السياسات العامة والإستراتيجيات الوطـنية مع أهـــداف التنمية المستــدامة

منذ تشكيل لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في عام 2018، عملت على التواصل مع جميع الوزارات والقطاعات والمؤسسات الحكومية للموائمة بين أهداف التنمية المستدامة والسياسات القطاعية، وحرصت على اختيار أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة الأكثر ملاءمة وربطها بالمشروعات المحددة ومخصصات ميزانية التحول في الباب الثالث للموازنة العامة للدولة. وتحقيقًا لذلك، أنجزت لجنة التنمية المستدامة "الخارطة الإستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا"، وقد تم إعدادها بجهود لجنة التنمية وفرق العمل المتخصصة المنبثقة عنها بالتعاون مع عدد من الخبراء والمختصين من القطاعات الحكومية وكذلك تمت مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في إعداد هذه الخارطة الإستراتيجية .

وتعتبر هذه الخارطة إطارًا عامًا للمؤسسات وقطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتسهيل عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة 2030 في السياسات والإستراتيجيات والخطط التنفيذية والبرامج والمشروعات المختلفة لتعزيز دور أجندة 2030 في خطط التنمية الوطنية، والمساهمة في معالجة التحديات وتقليل الفجوة بين الوضع القائم والمستهدفات العالمية في أهداف وغايات التنمية المستدامة، وإلى حشد الموارد المالية والبشرية اللازمة للوصول إلى استقرار وازدهار الدولة. وتحدد هذه الخارطة الإستراتيجية السياسات التي ينبغي تبنيها في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والمرتكزات الأساسية والبرامج التنفيذية لتحقيقها.

وتمثل الخارطة رؤية ومنهجية شاملة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإدماجاً لمتطلبات تحقيق أجندة التنمية المستدامة ضمن الإطار الوطني المتكامل للخطط التنموية الوطنية، وقد استندت في إعدادها إلى مرجعيات وخطط سابقة وإلى المستجدات الاقتصادية والتطلعات المستقبلية وتشمل محاور الخارطة الإستراتيجية العديد من البرامج التي تعزز الإصلاحات الاقتصادية في السياسات المالية والنقدية والتجارية وفي خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، والتشغيل والعمل اللائق ، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد ، والتصدي للمخاطر البيئية وتغير المناخ ، والاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي وغيرها.

وقد عملت وزارة التخطيط على إعداد وتطوير مجموعة من الإستراتيجيات تعكس الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة وعلى سبيل المثال الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي، والإستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية، ويعد مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب جزء لايتجزأ من نهج الحكومة لذلك يتم العمل على إدماج النوع الاجتماعي لضمان إدماج الاحتياجات الإستراتيجية لتعزيز تمكين المرأة والعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة وخاصة في التعليم وتوفير فرص العمل اللائقة لهم .

بالإضافة إلى العديد من المبادرات منها مبادرة غرس وزراعة 100 مليون شجرة بحلول عام 2030 ومبادرة إنشاء 10 تجمعات سكانية تتوفر فيها معايير الاستدامة ، ومبادرة في مجال إنارة المباني الحكومية بالطاقة الشمسية ، كما تجدر الإشارة إلى أن أهداف التنمية المستدامة 2030 سيتم دمجها لتصبح مكونا رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية ليبيا 2040 والتي تقوم وزارة التخطيط بالعمل على إعدادها .

01

الهدف الأول :

القضاء على الفقر.

المقدمة

تسعى ليبيا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله من خلال سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الفئات الهشة، حيث أقرت العديد من التشريعات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وضمان توفير فرص العمل وتعزيز خدمات التعليم والصحة. كما تعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع تنموية وبنى تحتية لتحفيز الاقتصاد المحلي ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، بالتوازي مع تقديم الدعم المالي والمعيشي للأسر ذات الدخل المحدود في مسعى لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

التقدم المحرز

برنامج توزيع المحافظ الاستثمارية:

أطلق صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي هذا البرنامج بهدف توزيع محافظ استثمارية على الأسر الفقيرة من خلال عائد شهري استثماري، وقد قُدرت قيمة المحافظ الاستثمارية التي استفادت منها تقريبًا 230 ألف أسرة ليبية منذ انطلاقته بما قيمته 8.1 مليار دولار أي ما يقارب 10.28 مليار دينار موزع على محافظ تتراوح قيمتها بين 30 ألف دينار للأسر التي تتكون من 3 أفراد، و50 ألف دينار للأسر التي تتكون من 5 أفراد، وتوقف هذا البرنامج بموجب القانون رقم (25) لسنة 2013، ثم أعيد إحياؤه من جديد بموجب القانون رقم 7 لسنة 2022، ويعتبر من المبادرات الجيدة في إطار مكافحة الفقر.

سياسة دعم السلع والخدمات:

لقد انتهجت ليبيا منذ ما يزيد عن أربعة عقود سياسة دعم السلع والخدمات (الطاقة، السلع الغذائية الأساسية، الأدوية، المياه والصرف الصحي، وغيرها) في إطار تخفيض تكاليف المعيشة وتمكين جميع شرائح المجتمع من الحصول على السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة، وقد شكل الإنفاق الحكومي على الدعم ما يزيد عن ثلث الميزانية العامة للدولة، ومثل دعم المحروقات الجزء الأكبر من الدعم، حيث انعكس ذلك إيجابيًا على أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، ولازالت الدولة تُبذل الجهود لإعادة هيكلة الدعم بحيث يستهدف الطبقات الهشة دون غيرها.

برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين

في إطار تحسين الأوضاع المعيشية وللحد من مستوى الفقر صدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي استهدفت بعض الفئات وفقاً للآتي

منحة الزوجة والأولاد:

صدر القانون رقم (27) لسنة 2013 بشأن تقرير منحة للزوجة والأولاد، حيث نص القانون على أنه يستحق كل ليبي وليبية لم يكمل سن الثامنة عشر منحة شهرية بقيمة قدرها مائة دينار غير خاضعة لأية استقطاعات مالية، كما تستحق المرأة الليبية التي لا تتقاضى أي مرتب أو أجر أو منحة أو علاوة وما في حكمها من أي جهة كانت منحة شهرية قدرها 150 دينار ليبي غير خاضعة لأي استقطاعات مالية.

المنح الطلابية:

أصدر مجلس الوزراء قرار بصرف منحة شهرية قدرها 100 دينار ليبي لطلاب الجامعات والمعاهد العليا.

صندوق دعم الزواج:

صدر القانون رقم (5) لسنة 2019 بشأن إنشاء صندوق دعم الزواج كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع هذا الصندوق وزارة الشؤون الاجتماعية، ويختص بتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بدعم الزواج من خلال الآتي

- المساعدة في توفير السكن المطلوب للراغبين في الزواج.
- دعم الراغبين في الزواج بمبلغ مناسب لتغطية مصاريف الزواج.
- دعم برامج الأفراح الجماعية التي تنظمها الجمعيات الخيرية وغيرها.
- المساهمة في تنفيذ البرامج الاجتماعية والسكنية للدولة بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

في إطار برنامج دعم الزواج قامت الدولة خلال السنتين الماضيتين بإنفاق ما يزيد عن 2 مليار دينار ليبي لهذا الغرض وصرف قيمة 40 ألف دينار لعدد من نزلاء ونزيلات المؤسسات الاجتماعية لمن تجاوزت أعمارهم عشرين سنة ولم يسبق لهم الزواج.

توفير فرص العمل في القطاع العام:

يعد القطاع العام الملاذ الآمن للمواطنين في الحصول على وظيفة تدر عليهم دخل شهري منتظم ومضمون، ومرتب تقاعدي عند الوصول للسن القانونية للتقاعد وتقوم الدولة بتوظيف ما يزيد عن 90% من القوى العاملة في المجتمع، أو ما يقارب من ثلث السكان تقريباً، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي ما يقارب 2.3 مليون عامل، ويرجح أن يصل هذا العدد إلى 2.5 مليون عامل في نهاية سنة 2024، وتجري محاولات لإعادة تأهيل هذا الفائض من العمالة إلى مهن ووظائف وفق إحتياجات سوق العمل الليبي.

مجانية التعليم والرعاية الصحية:

تبنت الدولة منذ استقلالها سياسة مجانية تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع، حيث تقدم خدمات الإيواء وتوفير وسائل النقل لفئات كبار السن واليتامى وذوي الاحتياجات الخاصة، لمن يعانون من إعاقة دائمة وذلك من خلال مؤسسات الحماية الاجتماعية، كما يقوم صندوق التضامن بصرف معاشات أساسية لذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل واليتامى وغيرهم من الفئات التي تقع ضمن دائرة الشرائح الاجتماعية التي تحتاج إلى الرعاية الاجتماعية من قبل الدولة.

الحماية من الكوارث الطبيعية:

تبنت الدولة حماية الأسر وتعويضها في حالات الحريق أو الكوارث الطبيعية، كما تبنت تمويل برامج حماية السكان من الكوارث الطبيعية، حيث أنشأت صناديق إعادة إعمار في عدد من المدن التي تعرضت للحروب والكوارث الطبيعية منها :

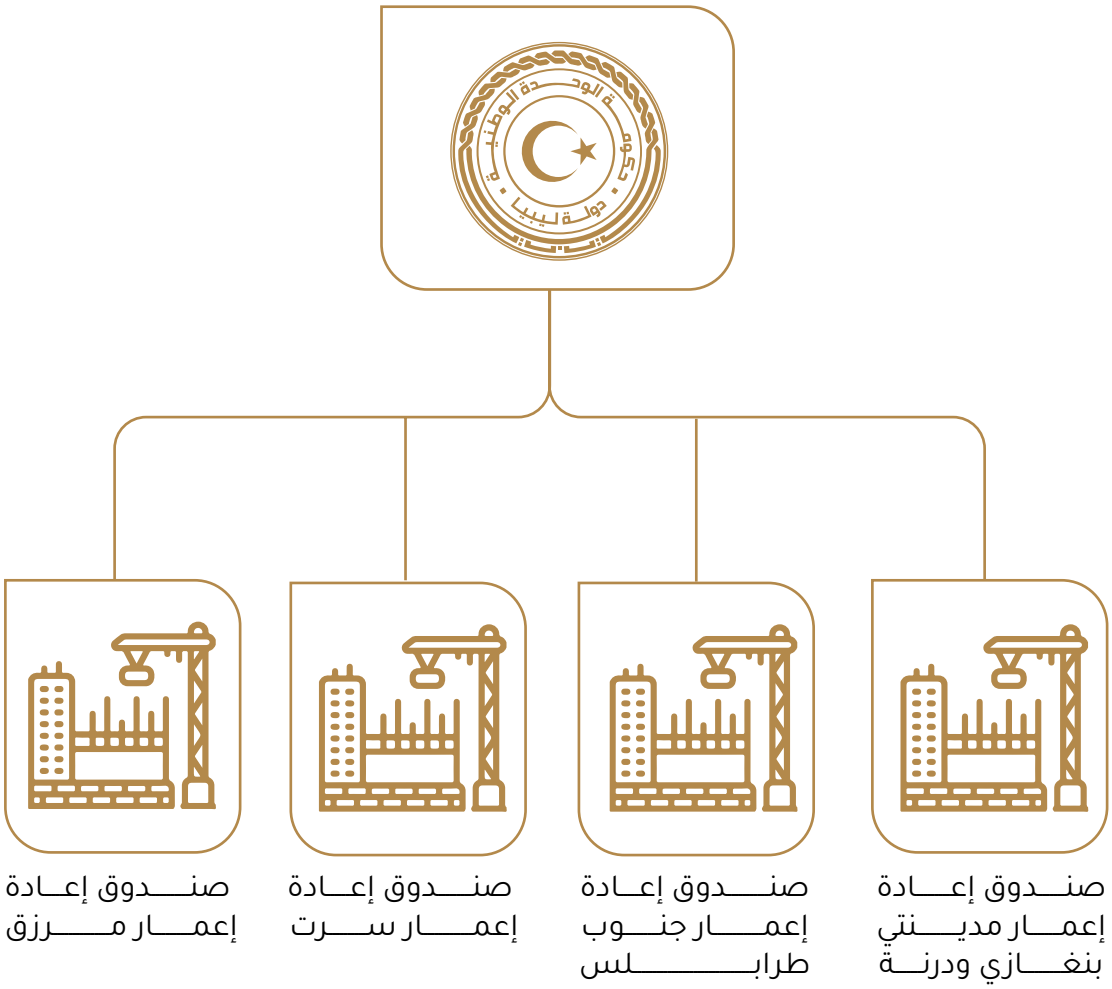

02

الهدف الثاني :

القضـــاء التـــام عـــلى الجـــــوع.

المقدمة

يواجه الأمن الغذائي في ليبيا تحديات كبيرة على رأسها التغيرات المناخية التي أدت إلى الفيضانات وانجراف التربة الزراعية ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، وضعف برامج استثمار المياه الجوفية وإدارة المياه المتكاملة وبرامج الاستصلاح الزراعي التي كانت سبباً في تأخر التنمية الزراعية مما انعكس بشكل مباشر على عدم تمكن ليبيا من تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

التقدم المحرز

التغذية

تشير نتائج المسح التغذوي للأمهات الحوامل والأطفال دون سن الخامسة لسنة 2022م أن نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحادة 0.04% ويقتصر ذلك على المنطقة الجنوبية فقط في حين بلغت نسبة سوء التغذية المتوسطة 2.2%، ونسبة سوء التغذية العامة 2.24% في نفس المنطقة كما هو موضح بالجدول التالي.

	سوء التغذية العام GAM				سوء التغذية المتوسط MAM				سوء التغذية الحاد SAM			
المنطقة الصحية	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
الشرقية	0.1	7	4	11	1.5	7	4	11	0.0	0	0	0
بنغازي	2.25	11	11	22	2.2	11	11	22	0.0	0	0	0
الوسطى	0.6	2	2	4	0.6	2	2	4	0.0	0	0	0
طرابلس	1.5	5	3	8	1.5	5	3	8	0.0	0	0	0
الغربية	0.6	1	3	4	0.6	1	3	4	0.0	0	0	0
الجنوبية	5.0	35	25	60	4.9	34	24	58	0.2	1	1	2

الجدول (1:2) التوزيع النسبي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حسب نوع المنطقة الصحية

القضاء على الجـــوع وتوفير الأمـــــن الغـــذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

التقزم

تشير بيانات الجدول التالي المبينة أدناه أن نسبة التقزم بلغت 6.4 %.

	سوء التغذية العام GAM				سوء التغذية المتوسط MAM				سوء التغذية الحاد SAM			
المنطقة الصحية	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	المعدل	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
الجنوب	6.5	41	36	77	5.8	38	30	68	0.8	3	6	9
الشرق	6.1	26	16	42	5.4	22	15	37	0.7	4	1	5
الغرب	6.9	26	17	43	6.0	22	15	37	1.0	4	2	6
الوسطى	5.5	21	15	36	4.7	17	14	31	0.8	4	1	5
بنغازي	6.4	36	27	63	5.8	34	23	57	0.6	2	4	6
طرابلس	6.7	19	15	34	5.9	15	15	30	0.8	4	0	4
الإجمالي	6.4	168	129	297	5.6	148	112	260	0.8	20	17	37

الجدول (2:2) التوزيع النسبي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية (التقزم) حسب نوع المنطقة الصحية

ومن خلال بيانات الجدول (3:2) فإن النساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية بنسب متفاوتة وفق قياس نقص الذراع والتي بلغت على مستوى ليبيا من نحو 2.07% و0.27% و97.1 % على التوالي كما هو موضح في الجدول (3:2).

		محيط منتصف الذراع MUAC					
		سوء التغذية العام GAM		سوء التغذية المتوسط MAM		سوء التغذية الحاد SAM	
المنطقة الصحية	عدد الحوامل والمرضعات	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الجنوبية	353	13	3.68	1	0.28	339	96.0
الشرقية	153	2	1.31	1	0.65	150	98.0
الغربية	124	1	0.81	1	0.81	122	98.4
الوسطى	144	4	2.78	0	0.00	140	97.2
بنغازي	238	3	1.26	0	0.00	235	98.7
طرابلس	98	0	0.00	0	0.00	98	100.0
الإجمالي	1110	23	2.07	3	0.27	1084	97.7

الجدول (3:2) التوزيع النسبي ومعدل النساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية

كما تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع متوسط العمر من (74.4) سنة في 2000م إلى (75.8) سنة 2022.

تعزيز الزراعة المستدامة:

الزراعة المستدامة هدف إستراتيجي للأمن الغذائي وتبدل ليبيا جهود كبيرة في رفع معدل إنتاج الحبوب المروية في مختلف البيئات الزراعية وذلك من خلال توفير البذور المحسنة والمستنبطة في محطات مراكز البحوث الزراعية وتوفيرها للمزارعين بمختلف المناطق وتم الوصول إلى إنتاجية عالية في المساحات المستهدفة والتي بلغت ما يزيد عن 5 طن للهكتار المروي من القمح في المتوسط، بينما الشعير البعلي لايتعدى إنتاجيته طن واحد للهكتار في منطقة الهطول المطري الأقل من 150 ملم.

كفاءة استخدام الموارد المائية:

تعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للموارد المائية في ليبيا حيث تستهلك ما يزيد عن 70% منها، وإن معظم الموارد المائية في ليبيا هي من مصادر غير متجددة وتبلغ كمية المياه الجوفية المستغلة في سنة 2022 نحو 5.66 مليار متر مكعب، وتتفاوت كفاءة استغلال المياه في ليبيا حسب نوع الاستغلال وتقدر الكفاءة حسب البيانات المتوفرة لسنة 2022 م كالآتي

المياه للأغـــراض الزراعـــية بنـــحو 0.07 دولار للمـــتر المكعب.

المياه للأغـــراض الصنـــاعية بحوالي 27.37 دولار للمـــتر المكعب.

المياه للأغـــراض الأخـــرى (الشرب - السباحة - البلـدية) بنحـــو 3.53 دولار للمتر المكعب.

الاستهلاك المائي السنوي للموارد المائية:

بلغ السحب من المياه للأغراض المختلفة نحو 817.1% من المـــــــوارد في سنة 2021 وهو في ارتفـــــــاع مستمر مقارنة بالعام 2010 الذي كان قد بلغ 783.1% وهو مؤشر يبتعد كثيرًا عن مستوى الاستدامة المطلوبة ويضع ليبيا ضمن الدول الفقيرة مائيا ويحد من كفاءة الاستغلال مما يتطلب تنفيذ سياسة مائية محكمة وفق رؤية واضحة.

ووفق هذه البيانات فإن القطاعات المختلفة تتعرض لضغوطات water stress تقدر في سنة 2022 كما يلي

الـزراعة 817.4 %

الصناعة 39.35 %

بصفة إجمالية 679.78 %

تقدر الكميات المستهلكة في سنة 2022 بنحو 5.7 مليار متر مكعب للأغراض المختلفة أكثر من 90% منها من موارد غير متجددة أو من خزانات جوفية.

التغذية

تشير البيانات المتوفرة إلى أن مساحة الغابات في ليبيا سنة 2021 بلغت نحو 217 ألف هكتار وهو ما يشكل نحو 0.12 % من مساحة ليبيا البالغة نحو 175954 ألف هكتار. وتقدر الكتلة الحيوية للغابات بنحو 49.26 طن للهكتار.

الإنتاج الزراعي:

انخفضت كمية إنتاج الحبوب في ليبيا سنة 2022 إلى (209.957 ألف طن) مقارنة بـ (243.539) سنة 2010 وبلغت أعلى كمية من إنتاج الحبوب سنة 1983 (417.5 ألف طن)، بينما انخفض مؤشر القياس لإنتاج المحاصيل (الأساس 2014-2016) قليلا إلى (98.3 %) من (99.8%) سنة 2020 في الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر القياس للإنتاج الحيواني من (114.9 %) سنة 2020 إلى (120.5 %) سنة 2022.

الإستراتيجيات والبرامـــج:

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي لم تظهر نتائجها حتى الآن ومنها:

إصدار القرار رقم (407) لسنة 2020 الصادر من مجلس الوزراء بتنظيم إنتاج الحبوب من خلال المؤسسة الليبية لإنتاج الحبوب بما يدعم ويشجع الإنتاج المحلي وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص في إدارة القطاع الخاص.

إنشاء جهاز تنمية واستثمار المشروعات الزراعية والحيوانية العامة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1012) لسنة 2022 والمناط به تحويل المشروعات العامة القائمة إلى الخصخصة والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

إنشاء ديوان ليبيا للحبوب التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (493) لسنة 2022 لتنظيم التجارة الخارجية في الحبوب ومراقبة تكوين مخزون استراتيجي منها لتعزيز الأمن الغذائي.

03

الهدف الثالث :

الصـــــحة الجيدة والـرفـــاه.

المقدمة

تُعدُّ الصحة الجيدة والرفاه من الروافد الأساسية لتحقيق جودة الحياة والوصول بالمجتمع إلى مستويات رفيعة من العيش الآمن الكريم. وبذلك، سخَّرت الدولة كافة إمكانياتها لتحسين البنية التحتية، وتعزيز الوقاية من الأمراض، وتوفير العلاج والرعاية الصحية اللازمة لجميع المواطنين دون تمييز.

التقدم المحرز:

معدل وفيات الأمهات:

- انخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى 12 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي في العام 2022.
- وصلت نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون في ليبيا إلى 99.8 %.

وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

- انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 14 حالة وفاة في العام 2017 إلى 13.3 في العام 2022، كما هو موضح في الجدول رقم (1:3).
- واستنادًا إلى هذا الاتجاه فإنه يُتوقع أن يصل المؤشر إلى 8 حالات وفاة لكل 1,000 مولود حي عام 2030.
- انخفضت نسبة وفيات الرضع إلى 9.8 لكل 1,000 مولود حي في سنة 2022.

الجنس	2014	2016	2017	2022
ذكور	12.8	14.7	16.3	16
إناث	8.8	10.3	11.9	11
النسبة العامة	11	12.5	14	13.3

جدول (1:3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

القضاء على الأمراض المنقولة المعدية:

- عدد إصابات مرض نقص المناعة التي كانت تحت العلاج بنهاية العام 2020 بلغ 370 حالة. كما بلغ إجمالي الحالات المسجلة رسميًا حتى العام 2022، 7,138 حالة. ويوضح الجدول التالي عدد الحالات المصابة بهذا المرض:

السنة	الحالات الجديدة	العدد التراكمي (المجموع)	المعدل لكل 1000
2020	370	6780	0.05
2021	305	6983	0.07
2022	471	7138	0.08

جدول رقم (2:3) يظهر عدد المرضى المصابين بالإيدز للأعوام 2020 -2022

معدلات الإصابة بالدرن الرئوي:

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المغتربين	المجموع	المعدل لكل 100000
2020	617	322	739	9
2021	651	472	1123	13
2022	732	186	899	10
2023	1229	1008	2300	11

جدول رقم (3:3) يظهر عدد ومعدل الإصابة بالدرن الرئوي. 2020-2023

معدل انتشار داء السل الرئوي والسل خارج الرئة:

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المغتربين	المجموع	المعدل لكل 100000
2020	1115	629	1744	20
2021	1263	669	1932	22
2022	1312	846	2158	32
2023	1229	1008	2237	26

جدول رقم (4:3) يظهر عدد ومعدل الإصابة بالدرن الرئوي. 2020-2023

معدل انتشار الملاريا:

تعتبر ليبيا من الدول ذات السريان المنخفض لمرض البرداء (الملاريا) وأن الحالات المسجلة قد تمت إصابتها في ظل عدم وجود أماكن أكثر تعرضًا للإصابة في ليبيا عن غيرها من المناطق. وفي ليبيا مرض الملاريا لايمثل مشكلة صحية، حيث إن هذا المرض ليس من الأمراض المستوطنة. المأمول أن تصل نسبة الإصابة به إلى الصفر مع حلول العام 2030.

حالات الإصابة بفيروس كورونا - COVID 19:

بلغ عدد الحالات التراكمية في ليبيا بين عام 2020 إلى 2024 عدد 507133 حالة، حيث كانت الحالات النشطة 58 والوفيات 6437 حالة، وحالات الشفاء 500638 حالة، ووصل عدد الحالات التراكمية المبلغ عنها 507274 حتى تاريخ 05. 04. 2024 وتبلغ نسبة الإصابة في ليبيا 1.27 % وفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية.

عدد الأشخاص الذين يلتزمون بتدابير مكافحة الأمراض المدارية المهملة.

حددت منظمة الصحة العالمية الأمراض المهملة NTDs "NEGLECTE TROPICAL DISEASES" بعدد 19 مرضًا منها 6 أمراض يمكن القضاء عليها باستخدام الأدوية بصورة مكثفة.

الموجــود في ليبيا من هذه الأمــراض والتي يمكن القضــاء عليها بالأدوية، هي الأمــراض التالية:

البلهارسيا، والأمراض المنقولة عن طريق التربة مثل: الاسكارس، الإنكلستوزما، اللشمانيا.
ولا توجد برامج أو تدخلات خاصة للقضاء على هذه الأمراض.

أولاً: اللشمانيا:

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المغتربين	المجموع	المعدل لكل 100000
2020	-	-	3336	47
2021	-	-	1530	21
2022	-	-	708	10
2023	-	-	448	6

جدول رقم (5:3) عدد مرضى اللشمانيا والذي يظهر معدل الإصابة بالمرض

الوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض غير المعدية:

السنة	2019	2020	2021
العدد	304	78	40

جدول رقم (6:3) عدد الوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض

تعزيز الوقاية من سوء استخدام المواد المخدرة:

- هناك إنخفاض ملحوظ في معدلات الاستهلاك الضار للكحول وفقًا للبيانات المقدمة في الجدول المبين أدناه:

استهلاك الكحول	ذكور	إناث	الإجمالي
الممتنعين نهائيا عن استهلاك الكحول طول حياتهم (نسب مئوية)	94.6%	99.9%	97.2%
الذين تناولوا الكحول خلال الشهر الماضي (نسب مئوية)	1.3%	0.0%	0.7%

جدول رقم (7:3) عدد الممتنعين والمستهلكين للكحول

عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور:

يُقدر معدل ضحايا حوادث المرور على الطرقات بنسبة 10% من إجمالي أسرّة المستشفيات، وتمثل الوفيات في ليبيا نسبةً عالية جدًا من وفيات حوادث المرور على مستوى العالم، حيث بلغ عدد الوفيات بسبب حوادث الطرق كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (8:3) .

السنة	عدد الضحايا	المعدل لكل 100000
2021	2218	31.6
2022	2363	33.1
2023	2023	33.9

جدول رقم (8:3) وفيات حوادث المرور

الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية:

- بلغت نسبة السيدات المتزوجات في سن الإنجاب (15- 49 سنة) 16.3%.
- تفيد بيانات الأحوال المدنية عن العام 2020 أن ما بين كل 100 حالة ولادة هناك ولادة واحدة بأم تحت السن 19 سنة.

تحقيق التغطية الصحية الشاملة:

- فيما يتعلق بالتطعيمات فإن الخدمات الصحية الأساسية تتوفر بشكل ممتاز وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (9:3) الموضح أدناه:

نوع التطعيم	رقم الجرعة	% (2023)
الواقي من الدرن (BCG)	عند الولادة	100
التهاب الكبد الفيروسي البائي (Hep B)	عند الولادة	100
شلل الأطفال الفموي (OPV)	عند الولادة	100
الثلاثي البكتيري (DTP)	الأولى	95.3
الثلاثي البكتيري (DTP)	الثالثة	92.7
التهاب الكبد الفيروسي البائي (Hep B)	الثالثة	92.7
المستدمية النزلية النوع ب (Hib)	الثالثة	92.7
شلل الأطفال (IPV)	الأولى	95.3
شلل الأطفال (IPV)	الثالثة	92.7
الالتهابات الرئوية (PCV)	الأولى	95.2
الالتهابات الرئوية (PCV)	الثالثة	92.3
الإسهالات (Rota)	الأولى	95.3
الإسهالات (Rota)	الثالثة	92.6
المركب الفيروسي (MMR)	الأولى	92.3
المركب الفيروسي (MMR)	الثانية	91.1

جدول (9:3) نسبة التغطية بالتطعيم لسنة 2023

- الرعاية الصحية حق لكل أسرة ليبية تكفله الدولة وفقًا للقانون الصحي رقم (106) لسنة 1973.

تمويل قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة وتطويرها وتدريبها:

- معدل كثافة الموارد البشرية في ليبيا من الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم وفقا للتخصصات والمهام الطبية:

التخصص	العدد في التقرير الطوعي الأول	المعدل في التقرير الطوعي الأول لكل 10000	العدد سنة 2022	المعدل لكل 10000 سنة 2022
الأطباء	14988	23	25402	26
أطباء الأسنان	5791	9	9482	11
صيادلة	4067	7	13727	16
التمريض	44510	69	53186	62
القبالة	1044	2	1464	2

جدول رقم (10:3) يوضح أعداد الكادر الصحي والصحي المساعد وتوزيعهم

مواءمة إستراتيجيات التنمية الوطنية في مجال الصحة:

- قامت ليبيا بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر والإستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة وذلك على النحو التالي:

الإستراتيجية الوطنية للصحة 2030.

الإستراتيجية الوطنية للطوارئ الصحية 2017-2019.

الإستراتيجية الوطنية للطوارئ الصحية 2020-2030.

إستراتيجية الصحة الإنجابية وصحة المواليد والأطفال والمراهقين 2019 - 2023.

البرنامج الوطني للوقاية من حوادث السير 2019- 2025.

04

الهدف الرابع :

التعلـــيم الجيــد.

المقدمة

يُعد التعليم في ليبيا تعليماً شاملاً ومجانياً في جميع المراحل التعليمية، اعتباراً من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم العالي، بما في ذلك الدراسات العليا «الماجستير والدكتوراه»، وهو إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي التي تمتد إلى عمر 9 سنوات، وفقاً لقانون التربية والتعليم رقم (134) لسنة 1970م، والقانون رقم (95) لسنة 1975م، بشأن إلزامية التعليم، المعدلين بقانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م. وبهذا تكون السياسة العامة للتعليم في ليبيا متوافقة تماماً مع السياسة المحددة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، بل تجاوزتها لكون التعليم العالي (بما في ذلك الدراسات العليا) تعليماً مجانياً في المؤسسات التعليمية العامة، وفي ذات الوقت يسمح لقطاع التعليم الخاص بتقديم خدمات التعليم من مستوى رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم العالي.

كذلك أحرزت ليبيا تقدماً في مجانية التعليم، حيث شملت المجانية التلاميذ غير الليبيين في مرحلة التعليم الأساسي، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم الدراسية في مرحلة التعليم المتوسط.

وأيضاً حققت ليبيا توسعاً كبيراً في توفير التعليم الأساسي والثانوي، بالرغم من عدم الاستقرار الأمني والإداري منذ سنة 2011م، حيث أن معدلات الالتحاق والقيد الإجمالية ظلت مرتفعة طيلة هذه السنوات، إذ بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي 99.66%، ونسبة القيد الإجمالي 96.33% وفقاً لبيانات العام الدراسي 2023/2022 وتم سد الفجوة بين الجنسين في التعليم، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في مرحلة التعليم الأساسي 48.82%، وفي مرحلة التعليم الثانوي 52.14%، وفي مرحلة التعليم الجامعي 57.08%.

التقدم المحرز:

التعليم الأساسي:

أحرزت ليبيا تقدماً كبيراً في تقديم خدمات التعليم الأساسي وفقاً للمؤشرات التالية:

- بلغ معدل القيد الإجمالي في الصف الأول أساسي 99.66% في العام الدراسي 2023/2022، مقارنة بـ 98% في العام الدراسي 2020/2019، وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني، مما أدى إلى استقرار العائلات النازحة وعودة الكثير منها إلى مناطقها.

- ليبيا ومنذ سنوات لاتوجد بها فجوة بين الجنسين في مرحلة التعليم الأساسي، حيث مثلت البنات نسبة 48.82% من إجمالي عدد الطلبة في هذه المرحلة.

- بلغت نسبة القيد الإجمالية في الصف الأخير للمرحلة الابتدائية 102.75% في العام الدراسي 2023/2022، وبلغت نسبة القيد الصافية 90.36%، بسبب اتباع سياسة الترحيل في الصفوف الأولى (من الصف الأول إلى الصف الثالث أساسي).
- بلغت نسبة القيد الإجمالية في الصف الأخير لمرحلة التعليم الأساسي «الصف التاسع» (المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي) 110.75% في العام الدراسي 2023/2022، وبلغت نسبة القيد الصافية 75.89%.

- بلغت نسبة النجاح في الصف الأخير لمرحلة التعليم الأساسي «الصف التاسع» 85.24% في العام الدراسي 2023/2022، وبذلك تكون نسبة التخرج الإجمالية من هذه المرحلة 93.93%. هذه مؤشرات كمية إيجابية تعكس نجاعة العملية التعليمية في هذه المرحلة.

المرحلة	عدد التلاميذ	نسبة الإناث	نسبة القيد الإجمالية	نسبة غير الملتحقين
التعليم الأساسي الشق الأول	1,341,011	48.91%	96.49%	3.51%
التعليم الأساسي الشق الثاني	535,169	48.60%	95.93%	4.07%
مرحلة التعليم الأساسي	1,876,180	48.82%	96.33%	3.67%

جدول (1:4): نسبة القيد الإجمالية، ونسبة غير الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي (2022-2023)

التعليم المتوسط:

أحرزت ليبيا تقدما كبيراً في تقديم خدمات التعليم المتوسط وفقاً للمؤشرات التالية:

- بلغ معدل القيد الإجمالي في الصف الأول ثانوي 72.94%، بينما بلغ معدل القيد الإجمالي في الصف الأول بالدبلوم المهني المتوسط 13.18%، ويمثل تراجعاً بمقدار 2% عما تحقق في العام الدراسي 2018/2019، والذي يبين مدى تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الفني المتوسط مقارنة بالثانوية العامة.

- بلغت نسبة النجاح في الصف الأخير للمرحلة العليا من التعليم الثانوي، «الصف الثالث ثانوي»، 88.36%، للعام الدراسي 2022/2023، وبذلك تكون نسبة التخرج الإجمالية في هذه المرحلة هي 80.21%.

- بلغت نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني للفئة العمرية من (15-18) سنة «نسبة القيد الإجمالية في التعليم الفني المتوسط» 11.04%، وهي تعتبر نسبة منخفضة جداً.

- عدد المعلمين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (270,592) معلمة ومعلم، وبلغت نسبة المعلمات 87.56%.

- متوسط عدد التلاميذ للمعلم المؤهل الواحد في مرحلة التعليم الأساسي 8.5 طالب للمعلم الواحد، ومرحلة التعليم الثانوي 6.8 طالب للمعلم الواحد، وهي معدلات منخفضة لها أثر سلبي على جودة العملية التعليمية، حيث ستكون جل المخصصات المالية لقطاع التربية والتعليم مخصصة لمرتبات المعلمين، وكذلك ستؤثر على معدلات تدريب المعلمين. والجدول التالي يوضح نسبة التلاميذ والطلاب للمعلم الواحد.

المرحلة	عدد التلاميذ	نسبة الإناث	نسبة القيد الإجمالية	نسبة غير الملتحقين
الثانوية العامة	341,930	52.14%	78.18%	10.78%
الدبلوم المهني المتوسط	48,276	34.50%	11.04%	10.78%

جدول رقم (2:4) يوضح نسبة القيد الإجمالية، ونسبة غير الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي

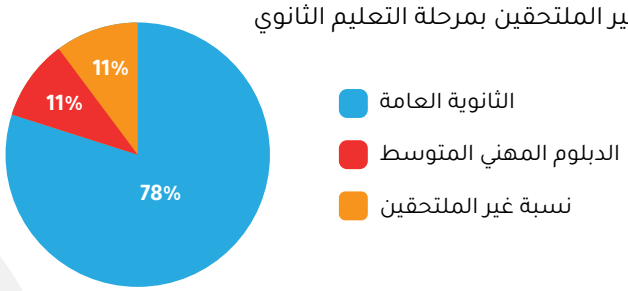

شكل (1:4) معدلات الإلتحاق

رياض الأطفال:

أحرزت ليبيا تقدماً في تقديم خدمات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، حيث ارتفع عدد رياض الأطفال إلى 707 روضة، منها 328 روضة حكومية و379 روضة خاصة، مقارنة بعددها في العام الدراسي 2020/2019، حيث كانت 273 روضة، أي بزيادة بلغت 159%. نتج عن ذلك زيادة ملحوظة في عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال في العام الدراسي 2023/2022، إذ بلغ عددهم 83,296 طفلاً، بزيادة 124.23%. وكانت نسبة الإناث 49.59%، مقارنة بعددهم في العام الدراسي 2020/2019، الذي كان 37,147 طفلاً.

بالرغم من التقدم المحرز في عدد رياض الأطفال، وعدد الأطفال المسجلين في هذه المرحلة التعليمية، إلا أن البيانات تشير إلى تدني نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح في التعليم، فقد بلغت نسبة القيد الإجمالية في مرحلة رياض الأطفال 17.72% فقط، وفق بيانات العام الدراسي 2022/2023، نظراً لعدم توفر العدد الكافي والمناسب من رياض الأطفال، مقارنة بعدد مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي) البالغ عددها 5068 مدرسة.

البيان	العام الدراسي 2020/2019		العام الدراسي 2023/2022	
عدد الرياض	273		707	
عدد الأطفال	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	18,605	18,544	41,993	41,303
	37,147		83,296	
نسبة القيد الإجمالية	14.11%		17.72%	

جدول (3:4): بيانات رياض الأطفال

رياض الأطفال:

تضمن القوانين المنظمة للتعليم في ليبيا تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على تعليم عالي مجاني في مسارين: التعليم التقني والفني، والتعليم الجامعي، بما في ذلك برامج الدراسات العليا "الماجستير والدكتوراه". ويتم ذلك من خلال 25 جامعة حكومية، وجامعة واحدة للتعليم المفتوح، وعدة فروع موزعة في مناطق ليبيا، وأكاديمية واحدة للدراسات العليا، و 128 معهد تقني عالي، و 38 كلية تقنية، بالإضافة لعدد من الجامعات الخاصة.

التعليم العالي الجامعي:

- بلغ عدد الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي 376,060 طالب وطالبة، حسب بيانات العام الدراسي 2022/2023، مثلت الطالبات نسبة 57.10%، وكان معدل القيد الإجمالي في المرحلة الجامعية 47%.
- بلغ عدد كليات الطب 17 كلية، تُؤهل الكوادر الطبية، وفقاً المتطلبات العالمية.
- يتولى المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية مباشرة إجراءات الاعتماد للكليات وفقاً للمتطلبات الدولية.
- بلغ عدد طلبة الدراسات العليا للعام الجامعي 2023 - 2022 بالداخل 30,435 طالب، منهم 27,488 طالب ماجستير، ومثلت الإناث نسبة 56.20%، و 2,923 طالب دكتوراه، وشكلت الإناث نسبة 53.00%.

طلبة الدراسات العليا	ذكور	إناث
ماجستير	12,039	15,449
الدكتوراه	1361	1562

جدول (4:4): بيانات طلبة الدراسات العليا

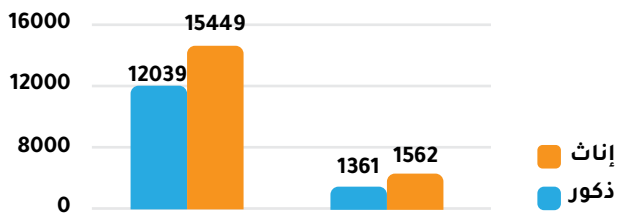

شكل (2:4) طلبة الدراسات العليا

بلـغ عـدد أعضـاء هيئـة التدريـس فـي التعليـم العالـي 25,587، ممثليـن 39% منهـم الإنـاث، وهـي نسـبة قليلة مقارنة بمشاركة الإناث في المراحل الأخرى. ومع ذلك، من المتوقع أن تتقلص هذه الفجوة بين الجنسين خلال السنوات القادمة، نتيجة لزيادة مشاركة الإناث في برامج الدراسات العليا.

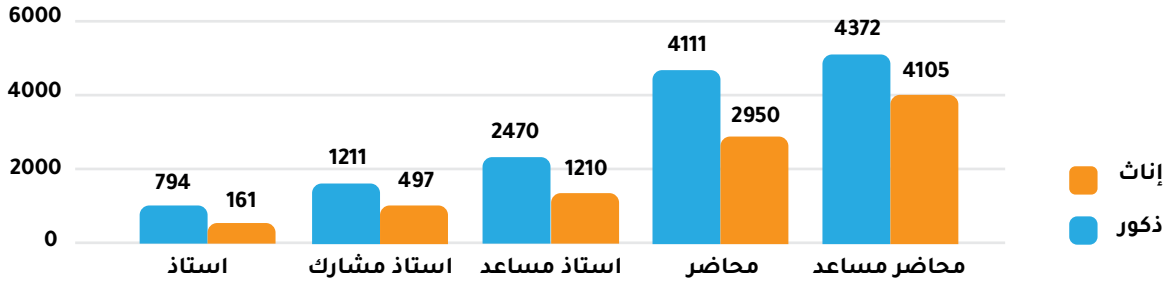

شكل (3:4): اعضاء هيئة التدريس

التعليم العالي التقني:

بلـغ عـدد الطلبـة بالتعليـم العالـي التقنـي للعـام الدراسـي 2022-2023 84,074 طالـب، ومثلـت الإنـاث نسـبة 44.44%، وهـم يمثلـون نسـبة 18.27% مـن طلبـة التعليـم العالـي. وبذلـك تكـون نسـبة المشـاركين فـي برامـج التعليـم العالـي التقنـي لمـن تتـراوح أعمارهـم بيـن (18 و24) سـنة، "نسـبة القيـد الإجماليـة فـي المعاهـد التقنيـة العليـا والكليـات التقنيـة" 10.41%.

نسبة القيد الإجمالية في مرحلة التعليم العالي:

وفقًا لبيانات العام الدراسي 2023/2022، بلغ معدل القيد في التعليم العالي 56.98%، وبلغ عدد الطلبة في هذه المرحلة 460,134 طالب، حيث مثلت الطالبات فيه ما نسبته 54.77%.

ويقسم التعليم العالي وفق الشكل (4:4) كالتالي:

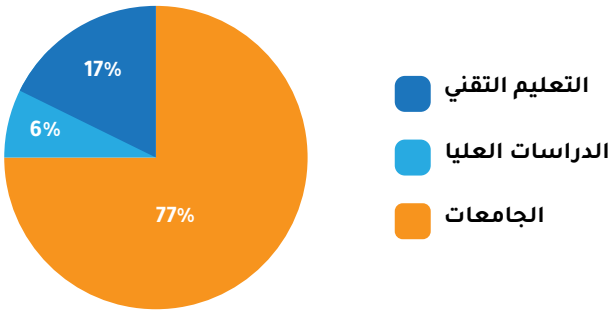

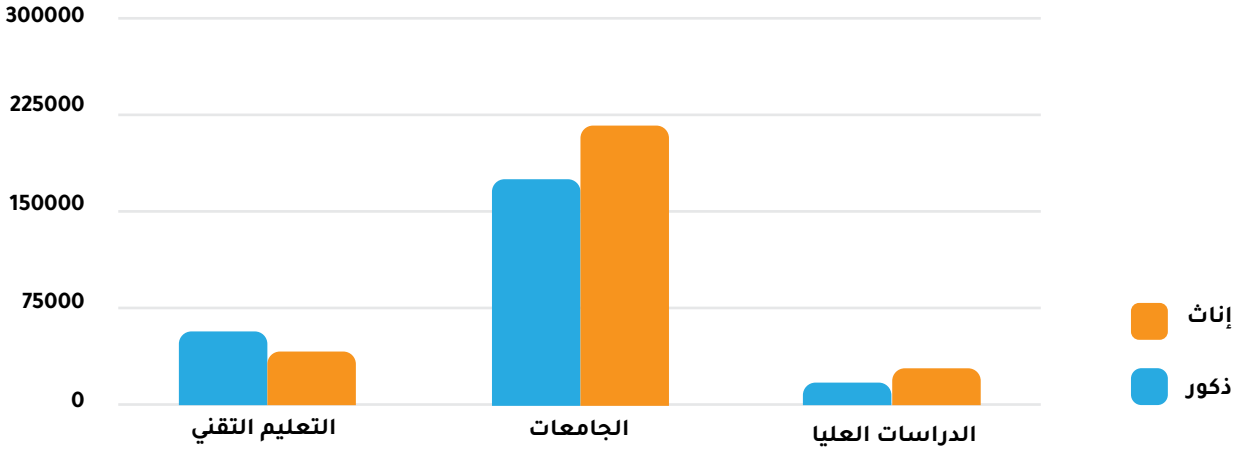

شكل رقم (5:4) يوضح توزيع طلبة التعليم العالي ومعدل الذكور والإناث

الإنفاق على التعليم:

بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2023 ما نسبته 6.35%. وبلغ الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي لسنة 2023 ما نسبته 19.39%.

ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم:

حققت ليبيا تقدمًا ملحوظًا في توفير فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم. ومنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، تقدمت ليبيا على مستوى التطور الحضري ومستوى المعيشة للسكان. وتشير البيانات إلى أن 88% من السكان يعيشون في المدن والقرى الحضرية، بينما يعيش 12% في القرى والتجمعات الريفية. وتوفر ليبيا مدارس ومعاهد وجامعات في مختلف أنحاء البلاد، وحققت تقدمًا في تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات الدراسة والعمل اللائق.

محاربة الأمية:

حققت ليبيا تقدمًا كبيرًا في محاربة الأمية والقضاء عليها، حيث بلغ عدد مدارس محو الأمية 52 مدرسة موزعة على مختلف البلديات. ووفقًا لبيانات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2022/2023، يدرس في مرحلة محو الأمية 348 طالبًا، ويدرس في مرحلة تعليم الكبار 4,383 طالبًا، بالإضافة إلى وجود كبار السن الذين يدرسون في مساجد تحفيظ القرآن الكريم.

اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة:

حققت ليبيا تقدمًا محرزًا لضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، إذ أصبح التعليم لا يقتصر فقط على تزويد المُتعلمين بالمعارف والعلوم المختلفة، بل شمل تعليمهم قضايا إيجابية عدة منها: -

-تهذيب السلوك واحترام الآخر وعدم التمييز.
-محاربة الجريمة والفساد.
-الاهتمام بالتوعية الصحية من حيث الغذاء الصحي ومحاربة الظواهر السلبية كالتدخين والمخدرات والخمور.
-الحفاظ على المرافق العامة، وحماية البيئة.
-المواطنة والمشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع.

المرافق والبيئة التعليمية:

بلغ عدد المدارس عام 2023م في كامل مدن وقرى وأرياف البلاد (6,611) مدرسة، منها (4,760) مدرسة حكومية، و(1,851) مدرسة خاصة، تراعي احتياجات الأطفال، ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتراعي الفروق بين الجنسين، محققة زيادة إجمالية قدرها (33%) مقارنة بعام 2020م التي كان عددها (4,956) مدرسة، منها (4,140) مدرسة حكومية، و(816) مدرسة خاصة.

ويبين الشكل التالي رقم (17) توزيع نسبة الخدمات والمرافق الصحية المتوفرة بالمدارس:

1 ـ الطاقة الكهربائية.
2ـ الإنترنت لأغراض تعليمية.
3ـ معامل حاسوب لأغراض التعليم.
4ـ مرافق صحية أساسية غير مختلطة.
5ـ مرافق أساسية لغسل الأيدي.
6ـ بها مصادر مهيأة لشرب الماء، أو توفر مياه للشرب.

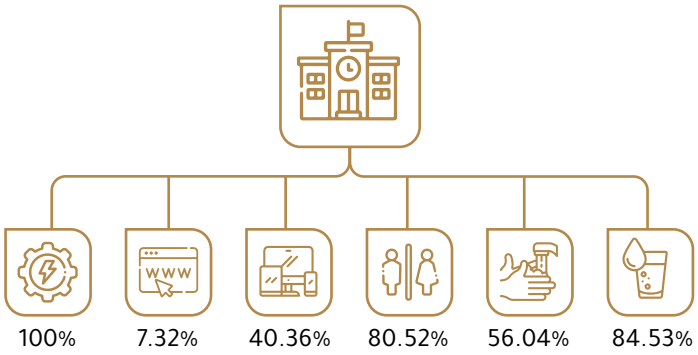

شكل رقم (6:4) توزيع الخدمات في المرافق الصحية

إضافة إلى التقدم الذي تحقق في زيادة عدد المدارس، وصيانة ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، قامت الحكومة بالتوقيع على مشروع إنشاء 1,500 مدرسة نموذجية ويأتي هذا المشروع لتقليل كثافة التلاميذ/الطلاب في الفصول للوصول بها لمعدل 25 تلميذاً/طالباً بحلول عام 2030، وكذلك لدعم مشروع نظام الدراسة لليوم الكامل الذي بدأ تنفيذه كمرحلة تجريبية في العام الدراسي 2024/2023.

التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية:

حققت ليبيا تقدماً محرزاً في هذا الجانب، حيث أنشأت جامعة سبها كلية التربية بدولة تشاد يتم من خلالها تأهيل المعلمين بالدول الإفريقية المجاورة، وتمنح الجامعة سنوياً منح لعدد من الطلبة، والجدول التالي يبين عدد الطلبة الدارسين بمنح في كلية التربية جامعة سبها فرع تشاد:

العام الدراسي	عدد المنح	ذكور	إناث
2020/2021	263	166	97
2021/2022	271	173	98
2022/2023	310	199	111
2023/2024	320	191	129
الإجمالي	1164	729	435

جدول (5:4): كشف بعدد الطلبة الدارسين بكلية التربية بجامعة سبها، فرع تشاد

المعلمين الذين تلقوا تدريباً خلال العام 2023:

عدد المعلمين الذين تلقوا تدريباً منظماً أثناء الخدمة خلال السنة الماضية بلغ 3,377، ومثلوا ما نسبته 1.25% من إجمالي عدد المعلمين، وتعد هذه النسبة قليلة جداً، ولا تحقق المستهدف الذي يفترض أن يكون ما بين 15 ٪ إلى 20 %، ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة في عدد المعلمين، وكذلك لقلة قيمة المخصصات المالية المخصصة للتدريب.

الإستراتيجيات والبرامج:

- تحسين جودة التعليم والتميز التعليمي.
- رصد وتقييم أداء المنظومة التعليمية.
- زيادة الاستثمار في التعليم.
- تعزيز التعلم مدى الحياة.
- الاهتمام بالتعليم في المجتمعات المتضررة.
- تعزيز الوعي والتوعية بأهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز مشاركة الطلاب.
- ضبط نسبة المعلمين للطلبة حسب المؤشرات الإقليمية والدولية، لتقليل الهدر في صرف المخصصات المالية للتعليم على بند المرتبات.

05

الهدف الخامس :

المســـــاواة بين الجنـــــسين.

المقدمة

تحمي التشريعات الليبية حقوق المرأة في الملكية والميراث والعمل، فأصبح هناك تفهم لمكانة ومركز المرأة ودورها في المجتمع وتقلص حجم ثقافة التمييز على أساس النوع بين مكونات المجتمع الليبي. إن ارتفاع نسبة الإناث المتعلمات جعلهن قادرات على المطالبة بكافة حقوقهن والمشاركة في كل المناسبات المحلية والدولية. حيث سعت الدولة إلى ضمان تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة في التعامل بين الرجال والنساء بصفة متساوية، وضمان تمتعهن بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة، وذلك من أجل المشاركة الفاعلة في التنمية وبناء مجتمع بشكل متوازن، وإنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. حيث ضمن الدستور حصول المرأة الليبية على الاهتمام والرعاية لدعم دورها الفردي والاجتماعي والأسري، كما صادقت ليبيا على اتفاقية «سيداو» في عام 1989 مع التأكيد على ألا يتعارض الانضمام للاتفاقية مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتمت المصادقة على الكثير من المواثيق الدولية التي تعزز القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة في كافة المجالات العامة والخاصة بما في ذلك الاتجار بالبشر وكافة أنواع الاستغلال.

التقدم المحرز:

زواج القاصرات:

يمنع قانون الأحوال الشخصية القاصر من ابرام عقد الزواج بنفسها إلا بموافقة الولي والحصول على إذن المحكمة بناءً على مصلحة تراها أو ضرورة تقدرها، ومع ذلك شهد هذا القانون تعديلات هامة سنة 2015 أبرزها تخفيض سن الأهلية للزواج إلى 18 سنة.

التشريعات التي تضمن حقوق المرأة:

ضمنت التشريعات المساواة بين الجنسين في العمل وشغل المناصب القيادية على جميع المستويات وفقاً لما يلي:

- نص الإعلان الدستوري على «أن الليبيين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية، ولديهم نفس الفرص في جميع المجالات ويخضعون لنفس الواجبات دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي».
- نص قانون علاقات العمل رقم (12) لعام 2010 «الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل وعدم التمييز في الأجور على أساس الجنس».
- حظر قانون العمل على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل، ويلزمهم بحق العاملة في إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وتوفير أماكن حضانة لأطفالها.
- نص الاتفاق السياسي الليبي على التزام الحكومة بإنشاء وحدة لدعم وتمكين المرأة ضمن الهيكل التنظيمي لرئاسة مجلس الوزراء.
- ضمن قانون العمل المساواة لعاملات المنازل بغيرهن من العاملين في المجالات الأخرى، وضمن حقوقهن في الإجازات والضمان الاجتماعي.
- نص قانون علاقات العمل على «عدم توظيف المرأة في بعض الاعمال والمهن التي لا تتناسب مع طبيعتها البيولوجية».
- ضمن القانون رقم (8) لعام 1989 للنساء التقدم لوظائف السلك القضائي، وعلى وجه الخصوص في مكتب المدعي العام وفي الأعمال الإدارية بالقضاء، على نفس الشروط التي تنطبق على الرجال.

ضمان المشاركة السياسية:

- شكلت النساء في سجل الناخبين 45% من إجمالي المسجلين.
- المقاعد التي تشغلها النساء على مستوى الانتخابات بالمجالس البلدية مقعد واحد على الأقل وفقاً للقانون (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية.
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء على مستوى الحقائب الوزارية 15% من إجمالي الوزارات.
- عدد المقاعد التي تشغلها النساء في السلك الدبلوماسي بلغت 6 ست سفيرات.
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 16%.
- تشغل النساء عدة مناصب قيادية أخرى في الجهات والمؤسسات العامة المحلية والدولية، ومن بينها التمثيل في بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- تمارس المرأة الليبية العمل الحزبي، كما تشغل عضويات في مؤسسات المجتمع المدني، حيث إن عدد كبير منهن يرأسن منظمات ومؤسسات خيرية في العمل الاجتماعي.
- نسبة مشاركة النساء في الوظائف العامة وسوق العمل بلغت 39.6%.
- تم إنشاء عدد 136 مكتب لدعم وتمكين المرأة على مستوى البلديات وعدد 14 مكتب على مستوى الوزارات.

معدل البطالة والتشغيل للنساء:

- بلغ معدل البطالة للإناث 18.4% لسنة 2022.
- تقل نسبة النساء العاملات في القطاع الخاصّ عن نسبة الرّجال بشكل عام، فمن بين 35% من النساء العاملات، لا يتجاوز نسبة العاملات لحسابهن الخاصّ أو صاحبات الأعمال 4%.

المرأة في المجال الرقمي:

- وصلت نسبة من يشتري عبر الإنترنت 42.1%، من إجمالي عدد السكان، كان نصيب النساء 21.4%.
- بلغ عدد النساء اللاتي حصلن على بطاقات مصرفية إلكترونية الخاصة بمنحة الزوجة والبنات، 1,300,000 مستفيدة وهذا إجراء يرفع عدد مستخدمي البطاقات المصرفية في ليبيا خاصة من النساء، كما تمتلك كل النساء العاملات حسابات إلكترونية تمكنهن من الوصول للخدمات المصرفية.
- أدخل نظام النشر الإلكتروني حديثًا إلى ليبيا، وقد أثبتت المرأة دخولها لهذا المجال في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية من خلال نشر أبحاثها ودراساتها العلمية.

06

الهدف السادس :

المياه النظيفة والنظافة الصحية.

المقدمة

تعتبر ليبيا من أكثر دول العالم شحاً في المياه، إذ تقدر حصة الفرد من المياه المتجددة بحوالي 100 متر مكعب سنوياً. وتعتمد اعتماداً كلياً في الحصول على المياه الصالحة للاستعمال الحضري على المياه الجوفية بنسبة 97%، وحوالي 3% مياه تحلية، وتتولى الدولة تنظيم وإدارة مرافق المياه والصرف الصحي من خلال جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي الذي يقوم بنقل المياه الجوفية من حقول الآبار من الجنوب إلى الشمال حيث التجمعات السكانية الكبيرة. بينما تدير الشركة العامة لتحلية المياه محطات تحلية مياه البحر، وتتولى الشركة العامة للمياه والصرف الصحي توزيع المياه لأغراض الاستهلاك الحضري وتقديم خدمات الصرف الصحي.

التقدم المحرز:

- قدرت نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة بحوالي 85% وفق بيانات التقرير الطوعي الأول 2020، وهذه النسبة قد تتفاوت من مدينة إلى أخرى حسب عدد المتصلين بشبكات توزيع المياه أو حسب طرق توفيرها آبار خاصة أو منقولة عبر خزانات متنقلة، وقد أظهرت دراسة مسحية أعدتها وزارة التخطيط على 6 مناطق صحية موزعة على كامل ربوع ليبيا أن نسبة 51.7% من الأسر يحصلون على مياه الشرب من المياه المعبأة، وأن 23.8% من الأسر الليبية تستخدم الشبكة العامة مباشرة، وتأتي في المرتبة الثالثة الأسر التي لديها آبار مزودة بمضخات بنسبة 7.8%، بينما قدرت إجمالي الأسر التي تحصل على مياه من مصادر أخرى بنسبة 16.8% من إجمالي الأسر التي شملها المسح.

- تم تنفيذ 140,256 متر من شبكات الإمداد والتوزيع وجاري العمل على استكمال 544,595 متر والتي تمثل نسبة 4.3% من مجموع طول الشبكة الكلية البالغ طولها 16,000 كم، وبالتالي فإن نسبة السكان حالياً الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بأمان تحسن ليصل إلى 88.64%. ويقدر معدل الفاقد من المياه نتيجة تهالك شبكات التوزيع وتدني أعمال الصيانة الدورية إلى ما يفوق 35%.

- أما فيما يخص مؤشر خدمات الصرف الصحي الأساسية المدارة بأمان حسب ما ورد بالتقرير الطوعي لسنة 2020 فتصل النسبة إلى 99%، منهم حوالي 44% متصلين بشبكات صرف صحي، و55% لديهم أبيار سوداء خاصة، وفي جميع الأحوال نادراً ما يوجد في ليبيا قنوات تصريف مفتوحة داخل المدن والتجمعات السكنية لنقل وتصريف مياه الصرف الصحي، كما تبين وجود تقدم في نسبة المنازل المربوطة بالشبكة العامة، وذلك بعد تبني الدولة تفعيل المشروعات المتوقفة والشروع في مشاريع جديدة، حيث تم تنفيذ 9,224 متر طولي من شبكات الصرف الصحي، وجاري العمل على استكمال 456,190 متر طولي. حيث تمثل نسبة خطوط شبكات الصرف الحالية 6.7% من مجموع طول الشبكة الكلية البالغ طولها 6,962 كم.

- أغلب الليبيين تتوفر لديهم وحدات صحية لغسيل الأيدي والاستحمام بالماء والصابون. حيث يستخدم أغلب السكان مراحيض صحية محسنة، تقدر نسبتها 98.4% وترتفع إلى 100% في بعض المناطق.

- تولي ليبيا اهتماماً كبيراً بالأحواض الحدودية العابرة والمشتركة مع دول الجوار غرباً وجنوباً وشرقاً باعتبارها تمثل حوالي 85% من مصادرها المائية. فقد نجحت ليبيا في التنسيق مع دول الجوار فيما يخص إدارة هذه الأحواض الجوفية المشتركة، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات بخصوص رصد وتقييم الموارد المائية الجوفية العابرة للحدود وأنشئت عدة هيئات مشتركة دائمة فيما بينها.

تتولى الدولة الليبية التنسيق في مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال. حيث توجد عدة اتفاقيات مبرمة مع الوزارات ذات الصلة بقطاع المياه والصرف الصحي وعلى سبيل المثال

"خطة العمل السنوية للمياه والصرف الصحي في ليبيا" مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) التي تعنى بتطوير ودعم مؤسسات إمداد المياه في تحقيق أولوياتها في مجالي المياه والصرف الصحي.

"مشروع مراقبة وتقييم وترشيد استخدام المياه لقطاع الزراعة في ليبيا" مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

"مشروع تعزيز الإطار التنظيمي والتشريعي والإستراتيجي للمياه" مع بنك التنمية الإفريقي.

الإستراتيجيات والبرامج:

آ. خطة البرنامج الوطني للصرف الصحي 2023 - 2027:

اعتمدت الدولة خطة وطنية للمياه والصرف الصحي متوسطة الأجل للفترة 2023 - 2027 بتكلفة مالية قدرها ثمانية مليار دينار، لتنفيذ وتأهيل محطات صرف صحي متكاملة، وإعداد مخططات شاملة للبنى التحتية للمدن الرئيسية.

ب. خطة البرنامج الوطني للمياه 2023 - 2027:

يتم الإعداد لاعتماد خطة البرنامج الوطني للمياه قصيرة إلى متوسطة الأجل خلال السنوات 2023 - 2027، تهدف إلى تنفيذ واستكمال مشروعات الإمداد المائي والخطوط الرئيسية الناقلة للمياه التي تستهدف تقديم الخدمات لعدد 4.9 مليون نسمة 70% من إجمالي عدد السكان بقيمة تقديرية قدرها 5.541 مليار دينار.

07

الهدف السابع :

طـــــــاقة نظيفة بأسعـــار معقولة.

المقدمة

إن توفير إمدادات الطاقة الكافية وبتكلفة منخفضة يعتبر تحدي كبير للحكومة يتطلب منها بذل جهود حثيثة من أجل تحسين مستوى المعيشة والنهوض بالاقتصاد في ظل التوقعات بزيادة النمو السكاني المتسارع وزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية إلى 20 جيجا وات بحلول عام 2035.

وقد مرت الحكومة عام 2020 بتجربة صعبة نتيجة عجز كبير في إمدادات الطاقة الكهربائية حيث وصل العجز اليومي إلى 3000 ميجاوات الأمر الذي سبب ضغطا كبيًرا على الشركة العامة للكهرباء دفعها إلى إجراء انقطاعات مجدولة بين المناطق لأجل الحفاظ على استقرار الشبكة الكهربائية ولسد هذا العجز لجأت الحكومة إلى إنشاء 3 محطات كهربائية غازية جديدة وصيانة عدد آخر من محطات توليد الطاقة لتصل بالقدرة الإنتاجية إلى 4000 ميجاوات [1].

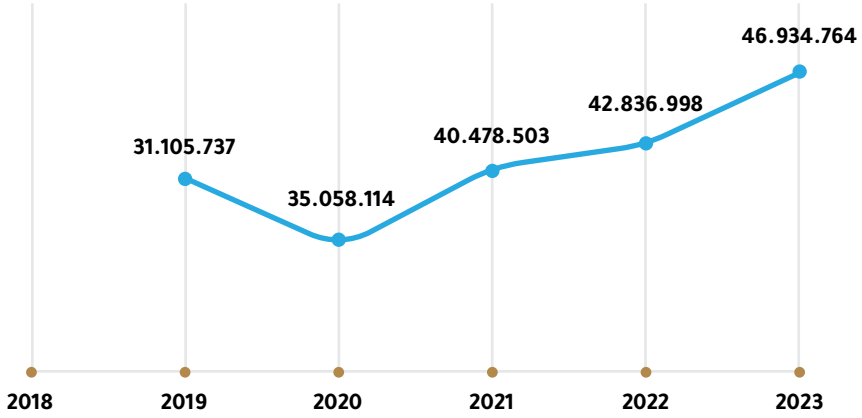

شكل رقم (1:5) يظهر معدل تنامي إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الأعوام الممتدة من 2019 وحتى 2023

وقد سجل الاستهلاك الداخلي الإجمالي للطاقة الأولية في ليبيا اتجاهًا تصاعديًا واضحًا في السنوات الأخيرة ، حيث ارتفع من 16.8 مليون طن مكافئ نفط عام 2018 إلى 20.9 مليون طن مكافئ نفط عام 2023، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي للفرد بمتوسط قدره 4.5% خلال الفترة 2018-2023 ، وإن أكثر من نصف هذه الكمية (حوالي 13 مليون طن مكافئ) يتم استهلاكها لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتي زادت من 38 تيراوات ساعة في 2019 إلى حوالي 47 تيراوات ساعة في العام 2023، وذلك نتيجة لارتفاع نصيب الفرد من الطلب على الطاقة الكهرباء بنسبة 4.7% سنويا. ويتوزع الاستهلاك النهائي للطاقة في ليبيا على النحو التالي

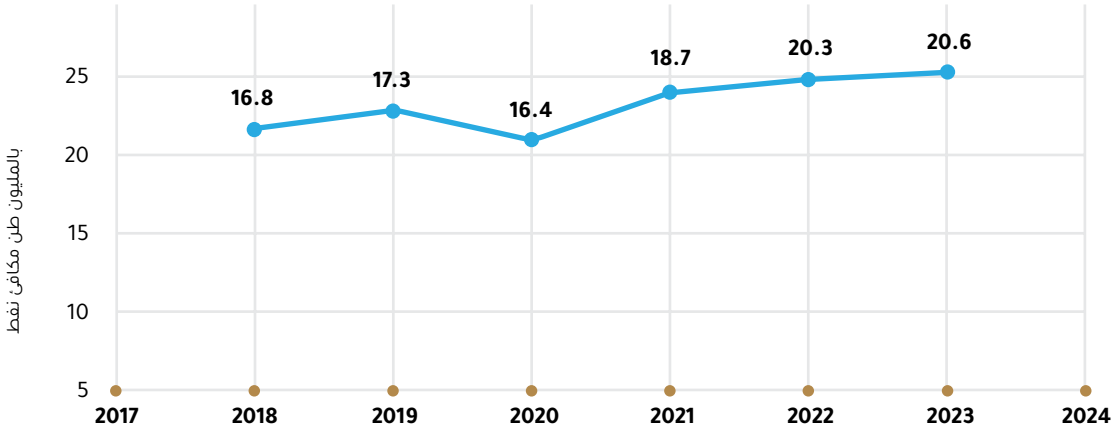

يوضح الشكل رقم (2:5) تطور الطلب على الطاقة والذي يرصد تصاعدًا خلال الفترة من 2018 وحتى 2023

إذا استمر هذا الاتجاه المتصاعد لاستهلاك الطاقة، فإن معدل الاستهلاك سيتضاعف في عام 2030 مقارنة بمستواه في العام الحالي، مما سيؤثر بشكل كبير على استنزاف موارد الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، الذي يعتبر من المورد الأساسي لعائدات الدولة من النقد الأجنبي.

وبالتالي، فإن التحدي الأكبر أمام الحكومة هو وضع سياسات واستراتيجيات لتغيير نمط إنتاج واستهلاك الطاقة والتحضير للانتقال إلى عصر ما بعد النفط تدريجياً، عبر مسار الطاقة البديلة وسياسات كفاءة الطاقة.

التقدم المحرز:

أحرزت ليبيا تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف بفضل الجهود الدؤوبة لحكومة الوحدة الوطنية بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة من خلال التأكيد على السياسات والبرامج والأنشطة التالية

حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة:

ولتحقيق هذه الغاية سعت الحكومة نحو الآتي:

- إنتاج أكثر من 60% من الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي، وهو مورد أولي نظيف مقارنة بالوقود الأحفوري.
- زيادة إمكانية الوصول إلى الكهرباء، حيث تمكنت الحكومة من زيادة النسبة المئوية للسكان المتصلين بالشبكة الكهربائية لتصل إلى 1.45 مليون مشترك بنسبة 99.8% بنهاية 2023 وفقا للبيانات في الشكل رقم 3 المبين أدناه.

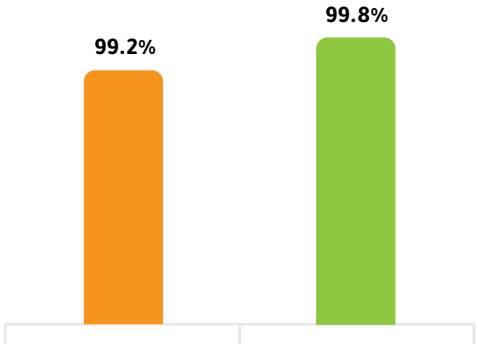

الشكل (3:5) نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء خلال العام 2023 مقارنة بالعام 2020

- وضع جملة من الاشتراطات للشركات الوطنية والأجنبية العاملة في قطاع الطاقة حيث الزمتها بالحد من إشعال الغاز واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتشجيع استخدام الوقود النظيف، وتحديد النفايات الخطرة ووضع إجراءات ومنهجية إدارة هذه النفايات وفق أنماط موحدة، وقد ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود والتقنيات النظيفة إلى 99% في عام 2023، مما يشير إلى اتجاه إيجابي نحو استخدام الأسر للوقود والتقنيات النظيفة نوعيا والمعدات المنزلية الحديثة.

تطوير الطاقات المتجددة

التزمت ليبيا بمسار الطاقات المتجددة من أجل تقديم حلول مستدامة للتحديات البيئية ومشاكل الحفاظ على موارد الطاقة ذات الأصل الأحفوري، من خلال إطلاق برنامج طموح لتنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وقد تضمن هذا البرنامج ما يلي

- وضع الإستراتيجيات والخطط الطموحة لإيجاد مصادر بديلة للطاقة، مع الحفاظ على إمدادات الطاقة لكافة المؤسسات الاقتصادية والصناعية.
- تحدد الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة خارطة طريق واضحة للتعامل مع التحديات، بما ينسجم مع غايات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى التوسع السريع والمنخفض التكلفة لاستخدام الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها في المستقبل بهدف توفير طاقة متجددة تبلغ حوالي 4 جيجا وات بحلول عام 2035 للسوق الوطنية.
- تنويع مصادر الطاقة والتي تتركز حالياً على الوقود الأحفوري والاستجابة بطريقة عالمية مستدامة للتحديات البيئية من خلال استبدال الوقود الأحفوري بالطاقات النظيفة والمتجددة.

حيث تم إطلاق مشروع إنشاء محطة للطاقة الشمسية بمنطقة السدادة بسعة 500 ميجاوات لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة في ليبيا وفقاً للإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة 2035 والتي تهدف إلى رفع مساهمة الطاقات المتجددة من خلال تقنية الخلايا الشمسية و المركزات الشمسية وطاقة الرياح بنسبة 20% من إجمالي السعات المركبة والتي تبلغ 4 جيجا وات بحلول 2035.

تحسين كفاءة استخدام الطاقة:

تدرك الحكومة أهمية تحسين كفاءة استخدام الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة، في ظل ما تواجهه من تحديات في مجال الطاقة نتيجة لاعتمادها بشكل كبير على الوقود الأحفوري الذي يشكل استخدامه عبئًا اقتصاديًا وبيئيًا. وتقوم بتنفيذ تدابير لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بهدف خفض معدل نمو الطلب على الطاقة الأحفورية في القطاع السكني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا في إطار مشروع التحول الطاقوي.

وقد تم اعتماد عدد من مواصفات الحد الأدنى لأداء الطاقة وملصقات الطاقة، والتي ستؤدي إلى تطبيق معايير أداء الطاقة (Minimum Energy Performance Standards and Labels) على الأجهزة الكهرومنزلية التي تدخل السوق الليبي.

وفي قطاع البناء، يهدف البرنامج إلى تشجيع تنفيذ الممارسات والتقنيات المبتكرة حول العزل الحراري للمباني القائمة والجديدة، والاستخدام الواسع النطاق للمصابيح منخفضة الاستهلاك في المنازل والإدارات والإضاءة العامة، وتركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية، خاصة في المدارس والمؤسسات العامة.

في القطاع الصناعي، تم التخطيط لبرنامج تدقيق الطاقة لتحديد مجالات توفير الطاقة والتوصية بخطط عمل تصحيحية لتقليل استهلاك الطاقة في العمليات الصناعية.

كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي

تبين ارتفاع كثافة الطاقة في الإنتاج الوطني من نسبة 9.5 ميجا جول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يبلغ حوالي 30.8 ميجا جول خلال الفترة 2018 و2023، مما دفع الحكومة إلى تعزيز جهودها للحد من هذا الاتجاه المتزايد في استهلاك الطاقة. [1:5]

السنة	إجمالي استهلاك الطاقة المحلية (بـ 1000 طن مكافئ	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بأسعار عام 2011 الثابتة وتعادل القوة الشرائية ($) [7]	كثافة الطاقة (طن مكافئ نفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي)	كثافة الطاقة (بالميجا جول لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي)	كثافة الطاقة (بالكيلو وات ساعة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي)
2018	16,804	74,111	0.000226742	9.5	2.6370
2019	17,326	65,814	0.000263258	11.0	3.0617
2020	16,382	40,963	0.000399919	16.7	4.6511
2021	18,674	27,025	0.000690984	28.9	8.0361
2022	20,272	26,058	0.000777947	32.6	9.0475
2023	20,575	27,943	0.00073632	30.8	8.5634

جدول رقم (1:5) استهلاك الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

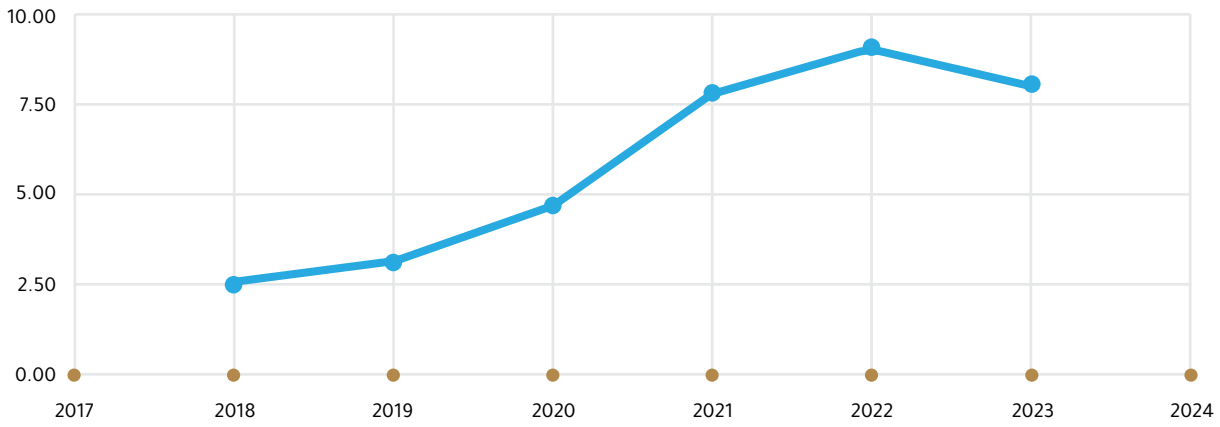

الشكل (4:5) كثافة الطاقة بالكيلوواط ساعة لكل دولار من الناتج المحلي الاجمالي

الإستراتيجيات والبرامج

في نهاية عام 2023، تم إطلاق "الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة 2035" بهدف زيادة إجمالي إنتاج الكهرباء وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة في ليبيا، وتستهدف الإستراتيجية الوصول إلى 20% من إجمالي السعات المركبة بحلول عام 2035، وذلك عن طريق تنويع مصادر الطاقة ورفع مساهمة الطاقات المتجددة من خلال تقنية الخلايا الشمسية وطاقة الرياح والمركزات الشمسية والتي يستهدف من خلالها إنتاج 4000 ميغاوات وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.
في مجال سياسات كفاءة الطاقة تم اعتماد عدد من مواصفات الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة وملصقات الطاقة الخاصة بالأجهزة الكهرومنزلية والتي تحدد الحد الأقصى لكمية الطاقة التي يستهلكها الجهاز حسب المهمة المحددة له وحظر الأجهزة التي تستهلك أكثر من ذلك وعدم السماح بدخولها الى الأسواق من خلال نظام فعال للمراقبة والتحقق والإنفاذ.
ترى ليبيا أيضا أن سياسة الطاقة يجب أن تقوم على توسيع الشبكة الكهربائية في كل المناطق، مع تعزيز استدامة هذه الشبكة من خلال تنويع القاعدة الطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك عن طريق تدخل الحكومة في المجالات التالية

- ضمان حصول السكان على الكهرباء والغاز في مختلف المناطق.
- تطوير الطاقات المتجددة وزيادة حصتها في مزيج الطاقة الوطني.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة للحد من الاتجاه التصاعدي في الاستهلاك الوطني للوقود الأحفوري.
- الترشيد في استهلاك الطاقة الكهربائية وذلك -بالإضافة لنشر الوعي- التوسع في تركيب العدادات الذكية مسبقة الدفع والزيادة التدريجية للتعريفة حتى تدفع المستهلك نحو ترشيد استهلاك الكهرباء.

08

الهدف الثامن :

العمـــــل اللائـــق والنمو الاقتصادي.

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع شرطاً ضروريا لتحقيق الاستقرار والازدهار،ويتمتع الاقتصاد الليبي بالعديد من المزايا والإمكانيات الضخمة والنادرة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو كبيرة في المرحلة المقبلة، إذ تمتلك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، كما تصنف من البلدان ذات الدخل المتوسط العالي، وبالتالي يعد مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من أعلى المستويات في إفريقيا، وحالياً تبذل دولة ليبيا جهوداً كبيرة للتحرك قُدُماً والتغلب على التحديات الاقتصادية التي أنتجها الصراع السياسي، ويمكن رؤية هذه الجهود من خلال برامج عودة الحياة والإعمار التي تشهدها البلاد حالياً.

التقدم المحرز:

الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية:

سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ارتفاعاً في السنوات 2020 و2021، ثم انخفض خلال 2022 و2023، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط في بعض الفترات وعدم استقرار الإنتاج المحلي في فترات أخرى.

البيان	الوحدة	2020	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
صيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال	دينار ليبي	15,241	33,662	43,930	39,790	-
	دولار لكل فرد عامل أمريكي	4,011	7,447	9,152	8,255	-
معدل النمو السنوي	النسبة%	(8.2)	85.7	22.9	(9.8)	7%

جدول (1:6) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد 2020-2023

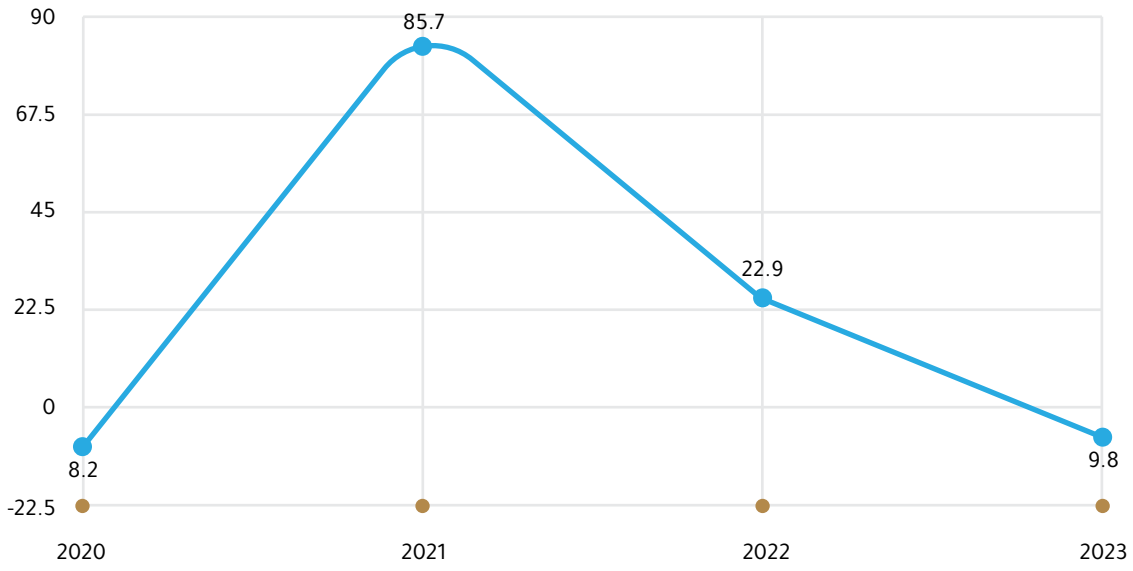

شكل (1:6): معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (%)

تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار

يعـول فـي ليبيـا علـى التنويـع الاقتصـادي للدفـع بعجلـة التنميـة الاقتصاديـة مـن خلال الرفـع مـن إنتاجيـة القطاعـات والنشـاطات الاقتصاديـة التـي يتـم تطويرهـا والاسـتثمار فـي نشـاطاتها، ومـن ثـم تحفيـز معـدل النمـو الاقتصـادي وزيـادة متوسـط دخـل الفـرد، وسـجل نصيـب الفـرد العامـل مـن الناتج المحلـي الإجمالـي ارتفاعـاً مـن 13.7 سـنة 2020 إلـى 26.59 سـنة 2023.

البيان	الوحدة	2020	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي	دينار ليبي	49,356	109,230	141,703	127,651	زيادة
	دولار لكل فرد عامل أمريكي	13,710	28,745	31,350	26,594	زيادة
معدل النمو السنوي	النسبة%	-	109.7	9.1	-15.2	زيادة

جدول (2:6) معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل 2020-2023

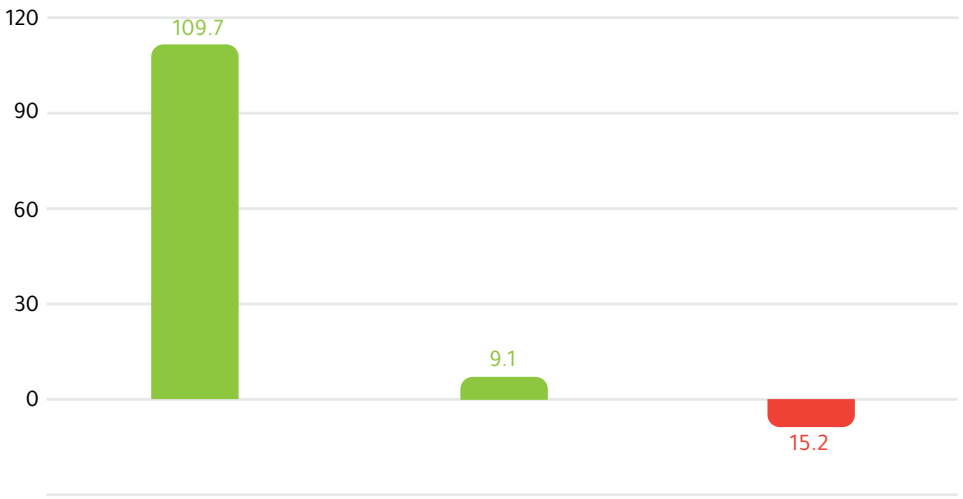

شكل(2:6): معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

سـجَّل متوسـط الدخـل الشـهري ارتفاعـاً مسـتمراً مـن 1233 دينـارًا ليبـي فـي عـام 2021 إلـى 1374 دينـارًا ليبـي فـي عـام 2023 بالنسـبة للذكـور، وأيضـاً بالنسـبة للإنـاث مـن 1222 دينـارًا ليبـي فـي عـام 2021 إلـى 1405 دينـارًا ليبـي فـي عـام 2023.

وسـجل معـدل البطالـة الكلـي ارتفاعـاً مـن 14.4 فـي عـام 2021 إلـى 16.27 فـي عـام 2023، بنسـبة 14.63% عنـد الذكـور، و19.3% عنـد الإنـاث.

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
متوسط الدخل الشهري	دينار	1247	1311	1379	-
الذكور	دينار	1233	1302	1374	-
الإناث	دينار	1222	1311	1405	-
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		0.99	1.01	1.02	1

الجدول (3:6) متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
معدل البطالة	نسبة	14.4	15.3	16.27	خفض
الذكور	نسبة	12.6	13.3	14.63	خفض
الإناث	نسبة	17.1	18.4	19.3	خفض

الجدول (4:6) معدل البطالة، حسب الجنس

الشباب خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

شهدت سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الشباب غير المشتغلين مقارنة بالعامين 2021 -2022، كما تراجعت نسبة الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب.

المؤشر	وحدة القياس	2021	2022	2023	الهدف بحلول 2030
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) غير المشتغلين	نسبة	23.9	23.1	22.1	انخفاض
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) خارج دائرة التعليم	نسبة	16.9	16.8	14.9	انخفاض
نسبة الشباب الذين أعمارهم بين (15-24) خارج التدريب	نسبة	32.8	31.9	28.2	انخفاض

جدول (5:6) نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب

تطور المصارف التجارية:

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا 20 مصرفاً في نهاية الربع الثالث من العام 2023، منها أربعة مصارف تجارية عامة، حيث سجلت أعداد الفروع والوكالات المصرفية في سنة 2020 553 فرعاً ووكالة وارتفع إلى 612 فرعاً ووكالة في 2023.

العدد	السنة
553	2020
562	2021
575	2022
612	2023

جدول(6:6) يوضح تطور فروع ووكالات المصارف التجارية

09

الهدف التاسع :

الصنـاعة والابتكار والهيـــــاكـــــل الأساسية.

المقدمة

تدرك الدولة الليبية دور التصنيع والابتكار في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، ولذلك حرصت على تسخير إمكانياتها في سبيل تعزيز هذين المجالين إيمانًا منها بأهميتهما كركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم التصنيع وتوفير بنية تحتية مناسبة لتسهيل عمليات التصنيع وتشجيع الابتكار، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق أهداف الدولة في هذا المجال، منها تأخر القطاع المصرفي في مواكبة التطورات العالمية الخاصة بتمويل المشروعات، ونقص الخبرات والموارد المالية اللازمة لإيجاد بنية تحتية ملائمة تلبي احتياجات القطاع الصناعي، وعلى الرغم من هذه التحديات تُواصل الدولة جهودها لتحقيق أهدافها في تعزيز التصنيع والابتكار، وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة وتبني سياسات تشجيع التصنيع وتسهيل الوصول إلى التمويل بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

التقدم المحرز:

تطور البنية التحتية للنقل: -

- تُعدّ شبكة الطرق في ليبيا شريانًا حيويًا يربط مختلف أنحاء البلاد ويُسهّل حركة النقل والتنقل للأفراد والبضائع، و تمتلك ليبيا شبكة طرق واسعة تمتدّ لأكثر من 47,590 كم من الطرق المُعَبّدة ، تشمل الطرق السريعة والطرق التي تربط المدن الرئيسية ببعضها، أهمها الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها، والطرق السريعة (83 كم) في كل من (طرابلس، بنغازي، البيضاء، مصراته، وسرت)، بالإضافة إلى شبكات الطرق داخل المدن والقرى والأرياف، وتعمل الحكومة حاليا على استكمال تنفيذ بعض مشاريع الطرق مثل:-

- **مشروع صيانة الطريق الساحلي رأس اجدير - تاورغاء (بطول 550 كم تقريبا، نسبة الإنجاز 40%).**
- **مشروع تنفيذ الطريق الدائري الثالث بمدينة طرابلس (بطول 25 كم، نسبة الإنجاز 30%).**
- **مشروع تنفيذ الطريق السريع امساعد - رأس اجدير بطول 2000 كم (في مرحلة التعاقد حاليا ويبدأ التنفيذ نهاية العام الجاري من تاريخ هذا التقرير).**
- **مشروع صيانة طريق (غات - أوباري) بطول 360 كم.**
- **مشروع صيانة طريق (العزيزية - نالوت) بطول 200 كم.**
- **مشروع صيانة وتوسيع طريق (أجدابيا - جالو) بطول 252 كم.**
- **كذلك صيانة العديد من الطرق الرئيسية والفرعية بجميع المدن في ليبيا.**

- تعتبر الموانئ نقطة الاتصال الرئيسية للتجارة الدولية وتساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار وزيادة حجم الصادرات والواردات، وقد بلغ إجمالي عدد الحاويات المفرغة 226.941 حاوية خلال عام 2022 في كل الموانئ البالغ عددها تسعة موانئ والتي تلعب دورًا حيويًا في عمليات تصدير النفط الخام ومنتجاته، ويبلغ عددها 5 موانئ تصدير من أصل تسعة موانئ رئيسية، ولأهمية الموانئ ودورها الكبير في العملية الاقتصادية في ليبيا بدأت الحكومة في التعاقدات على تطوير البعض منها وهي :-

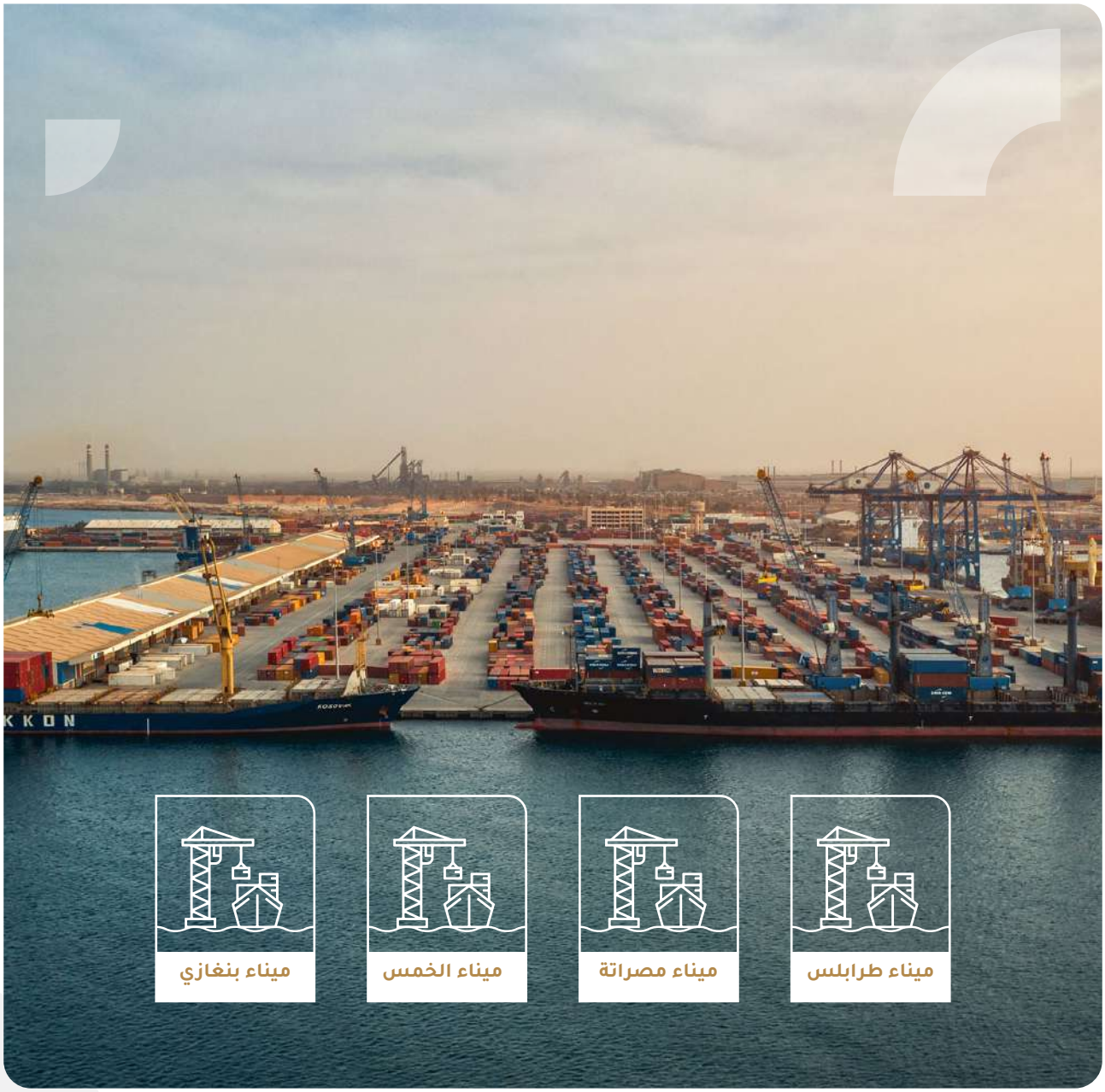

- ليبيا دولة مترامية الأطراف إذ تبلغ مساحتها 1.759.541 مليون كم²، لذلك ولتسهيل تنقل الركاب والبضائع اعتمدت البلاد بشكل كبير على حركة الملاحة الجوية لنقل الركاب والبضائع سواء إن كانت داخلية أو دولية ، وبلغت إجمالي عدد رحلات الطيران 11,180 رحلة خلال عام 2023 عبر 12 مطارًا رئيسيًا، إضافة الى بعض المطارات الصغيرة، كما تسعى الحكومة إلى الانتهاء من تنفيذ وتطوير عدد من المشاريع المتوقفة لعدة مطارات منها الآتي :-

- **مشروع صيانة مطار طرابلس العالمي - نسبة الإنجاز 45 %.**
- **مشروع تنفيذ مطار بنغازي العالمي - مرحلة التعاقد وبدء التنفيذ.**
- **تطوير وصيانة مطار معيتيقة الدولي - نسبة الإنجاز 80 %.**
- **تطوير وصيانة منظومة الملاحة الجوية وتغطية الأجواء الليبية بالكامل.**
- **تطوير العديد من محطات الأرصاد الجوية بالمطارات وصيانتها.**

الطاقة المستخدمة في قطاع الصناعة :

- تمتلك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي وتشكل صادراته الجزء الأكبر من الإيرادات الليبية وتلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد الوطني، مع وجود صناعات أخرى أهمها صناعة الحديد والصلب ومواد البناء والطلاء والمعاجين، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والزراعية.

أما البيانات الاقتصادية ذات العلاقة بالقيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكانت كالتالي

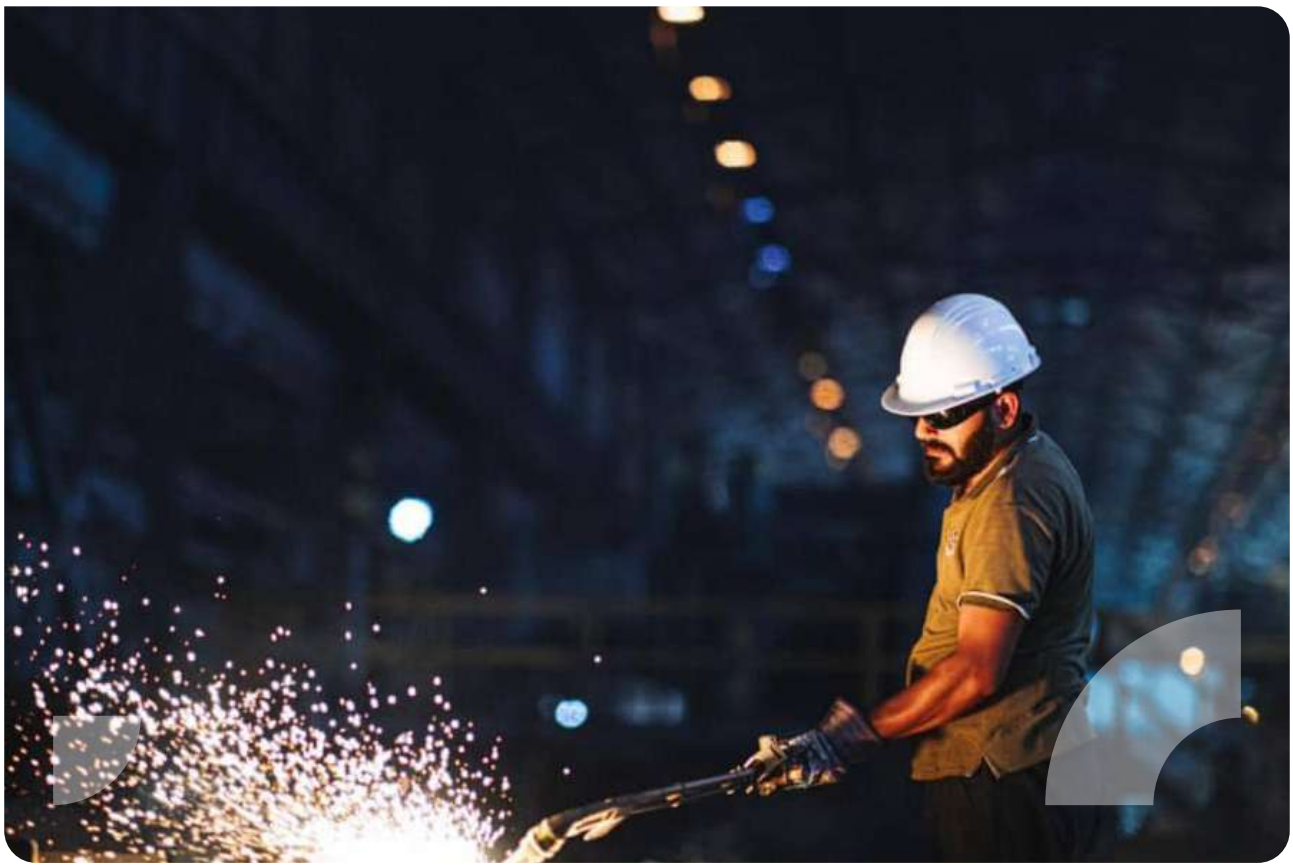

- إجمالي الناتج المحلي = 45.75 مليار دولار عام 2022.
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي = 6716.1 دولار عام 2022.
- ويستوعب قطاع الصناعة وفقا للنشرة الإحصائية للمسح الصناعي 22/2023 عدد 50024 عاملاً، وعدد الوحدات الإنتاجية 3443 مصنعًا موزعين على جميع المدن، كما في الشكل (20).

الشكل التالي يوضح نسبة العمالة المحلية والأجنبية في قطاع الصناعة

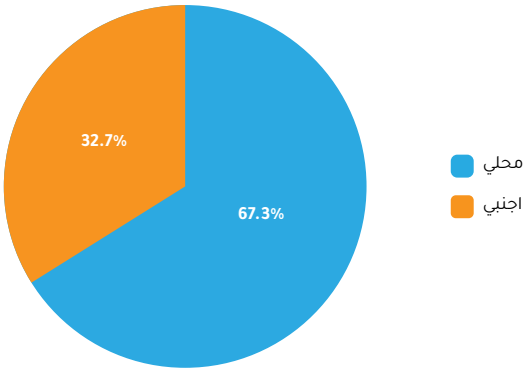

شكل رقم (1:7) يوضح نسبة العمالة المحلية والأجنبية

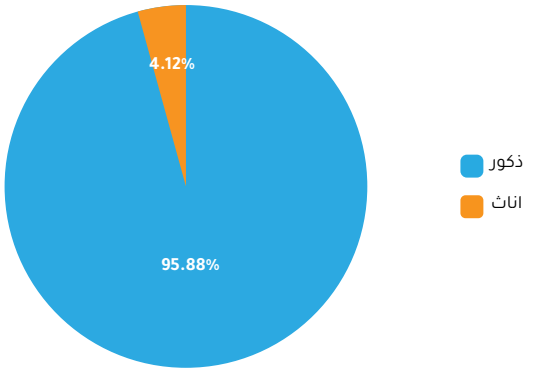

شكل (2:7) نسبة الذكور والإناث من إجمالي تعداد العمالة

قطاع الصناعة:

يُعتمد على الغاز الطبيعي في معظم الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب ومواد البناء، وتعمل ليبيا حاليا على إعداد سجلات وطنية خاصة بتسجيل الانبعاثات الكربونية والتي تساعد في اتخاذ القرار وبناء خطة وطنية للحد من آثار الانبعاثات الكربونية، والجدول التالي يوضح كمية الطاقة المستخدمة في الصناعة والانبعاثات الناتجة عنها.

الطاقة المستخدمة	الكمية	الوحدة	كمية الانبعاثات (طن متري)
كهرباء - صناعية	309,652,977	KW/ h	20,127
كهرباء - إنارة	33,932,322.9	KW/ h	20,056
(وقود - ثقيل (لتر	37,954,189.5	لتر	120,129
وقود - خفيف	15,159,270	لتر	43,500
غاز طبيعي م³	66,987,184.75	متر مكعب	141,937

جدول رقم (1:7) إجمالي كميات الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنشطة قطاع الصناعة

تمويلات الأنشطة الاقتصادية:

تعمل الدولة على دعم القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتسهيل وصوله للتمويل المستدام من القطاع المصرفي، حيث زاد إجمالي تمويلات الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2023 مقارنة بالربع الثالث للعام 2022 بزيادة في معدل التغير تصل إلى 10.9%، والجدول التالي يوضح الزيادة في قيمة التمويلات.

البند	الربع الثالث 2022	الربع الثالث 2023
تمويلات الأنشطة الاقتصادية	11,192.2	12,417.2

جدول (2:7) تمويلات الأنشطة الاقتصادية

تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية:

- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 0.002 %.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- ارتفع عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في ليبيا بنسبة 76.2% خلال العشر سنوات الماضية، حيث كان عدد المستخدمين عام 2012 877 ألف مستخدم، وبلغ عدد المستخدمين خلال عام 2022، 3.7 مليون مستخدم.

الإستراتيجيات والبرامج:

السياسات والإستراتيجيات الصناعية بدولة ليبيا تنتهج منحى جديد حول تبني مفهوم الاقتصاد الصناعي المعرفي من خلال خلق المعرفة في مخابر المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي وهيئة البحث العلمي وذلك على النحو التالي

- **تنويع الاقتصاد وزيادة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.**
- **استيعاب التطور التكنولوجي وتحسين استجابة الاقتصاد له.**
- **تطوير سوق المال المحلي لخدمة الاقتصاد الصناعي.**
- **تحسين بيئة الأعمال وزيادة مساهمة القطاع الخاص.**
- **إعادة الاستثمار في الشركات الصناعية المتعثرة.**
- **الاستثمار في التوطين الصناعي والاقتصاد الأخضر والدائري.**
- **إطلاق إستراتيجية التحول الرقمي في القطاع الصناعي 2023 - 2030.**

ولتنفيذ مثل هذه السياسات تم أخذ بعض الخطوات العملية الشاملة للتحول إلى التصنيع الشامل والمستدام والمتمثلة في:

- **العمل على تحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة لكل من العمالة والناتج المحلي.**
- **تشكيل اللجنة الفنية الدائمة لمسح وقياس الابتكار.**
- **نشر ثقافة الريادة والإبداع، وإذكاء روح المبادرة والاستثمار الفردي والتوعية بقيمتها.**
- **توفير التمويل اللازم من خلال إنشاء صندوق التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.**
- **التركيز على الصناعات التي تقوم على المواد الخام المحلية. والحفاظ على سلامة وصحة البيئة والاهتمام بالتنمية المكانية.**
- **زيادة دعم البحث والتطوير لتمكن من الابتكار ونقل التكنولوجيا والارتقاء بمستواها، مع إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي ملائم لتكريس روح الريادة وإزالة المعيقات لتنمية كافة عمليات التصنيع.**
- **تطوير منصة رقمية لتبادل البيانات والمعلومات بمركز المعلومات والتوثيق الصناعي التابع للوزارة.**

10

الهدف العاشر:

الحد من عدم المساواة.

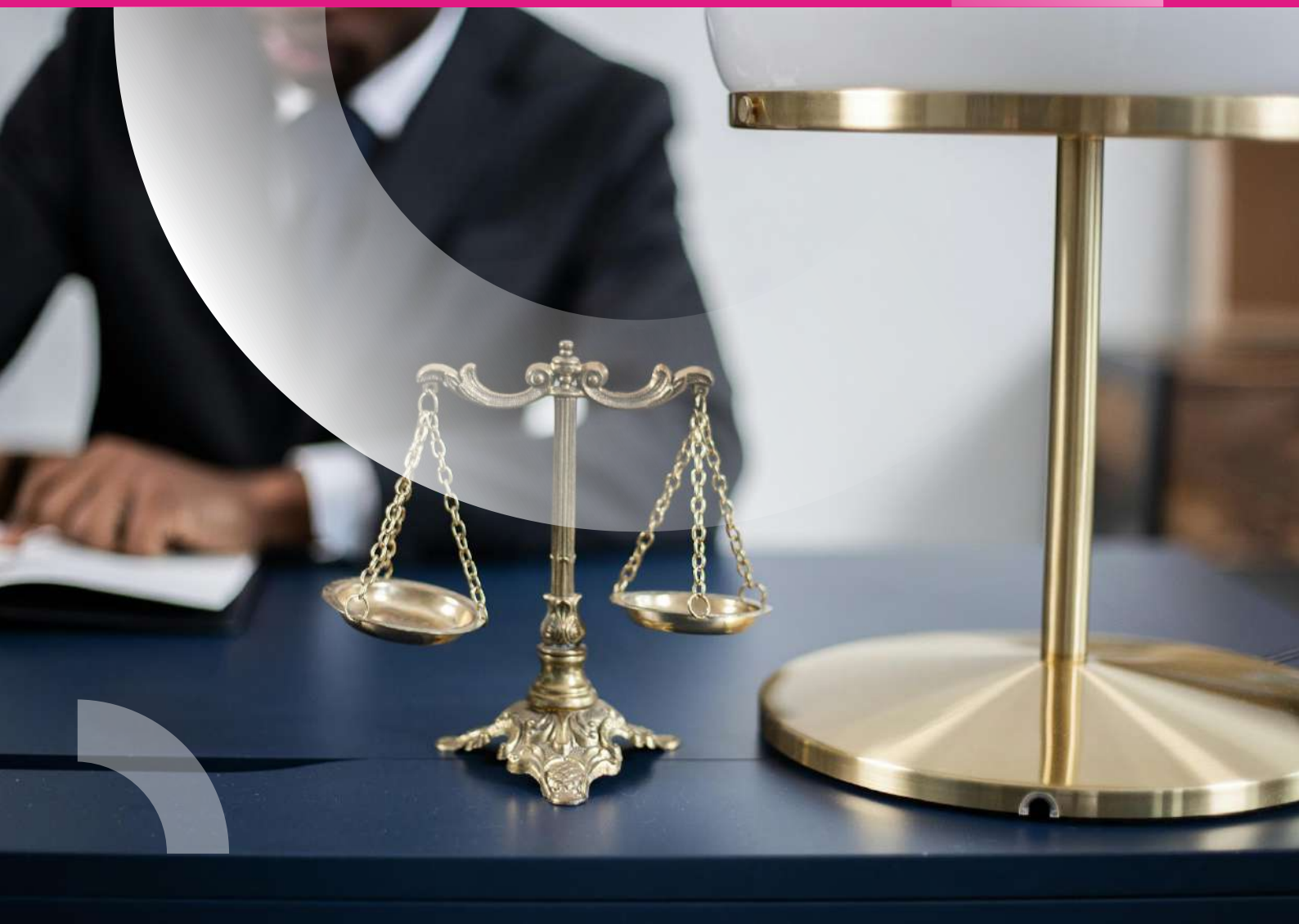

المقدمة

أولت السلطات الرسمية في ليبيا منذ استقلالها اهتماماً كبير بحقوق الإنسان، وقد أسس دستور المملكة الليبية القيم المجتمعية المرتكزة على العدل والإحسان والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، كما تدعم منظومة التشريعات الليبية الحقوق المكفولة بالإعلان الدستوري، وبالأخص القوانين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وصون الحقوق، مشدداً على التزام الدولة بتمكين جميع مواطنيها وإزالة جميع أشكال التمييز والحد من عدم المساواة.

واستنادًا إلى هذا النهج اعتمدت ليبيا ضمن برامجها التنموية تحقيق العدالة الاجتماعية، وعملت على تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية وادرجت هذه الاهداف ضمن سياساتها العامة تعزيزاً لقيم المساواة والإنصاف والعدالة بين المواطنين في فرص العمل وتوزيع الأصول والدخل وفرص المشاركة، وتظهر السياسات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا بوضوح القرارات والإجراءات المتخذة في سبيل مكافحة قضايا الفقر والبطالة والتهميش مما يعكس التوجهات الإيجابية المحققة لطموحات وتطلعات أفراد المجتمع الليبي نحو الرقي والتقدم الإنساني والحضاري المنشود وتحقيق الرفاهية والسعادة لأفراده.

التقدم المحرز:

نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي:

- نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها ليبيا، تراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بين 2011 وحتى 2022 بنسبة 50% مما ترك أثاراً سلبية على الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً مثل شريحة المعاقين والأيتام والأرامل وقطاع واسع من موظفي القطاع العام.

- أظهرت نتائج مسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023 أن إجمالي متوسط إنفاق الأسرة الشهري على جميع السلع والخدمات بلغ 3094.5 د.ل منها 1250 د.ل على المواد الغذائية، وهو ما يشكل 40.4% من إجمالي إنفاق الأسرة، وأظهرت النتائج كذلك أن متوسط إنفاق الفرد يبلغ 595.09 في الشهر منها 240.49 دينار ليبي ينفقها الفرد على المواد الغذائية، واستخدم المسح مؤشرات متوسط الإنفاق الشهري للأسرة حسب الأخماس وحصة كل خمس في الإنفاق كما هو موضح في الجدول التالي:

متوسط الإنفاق الشهري حسب الأخماس وحصة كل خمس في الإنفاق

فئة السكان	متوسط إنفاق الأسرة بالدينار	النسبة من الإنفاق
الخمس الأول	1928.13	12.46%
الخمس الثاني	2592.40	16.76%
الخمس الثالث	3025.44	19.55%
الخمس الرابع	3582.00	23.15%
الخمس الخامس	4344.43	28.08%
المجموع	3094.48	100.0%
حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر	.....	2.25

جدول رقم (1:8) يوضح متوسط الإنفاق الشهري حسب الأخماس وحصة كل خمس في الإنفاق

بلغ مجموع إنفاق الشريحة الأولى والثانية ما نسبته 29.22% من الإنفاق الإجمالي، وهو ما يقارب إنفاق الشريحة الخامسة، مما يشير إلى وجود فجوة إنفاق ما بين الشرائح، وتشكل الشريحة الأولي والثانية ما نسبته 40% من السكان في ليبيا، والتي غالبا ما تكون من ذوي الدخل المحدود والفئات العاملة بالقطاع العام والفئات الضعيفة، وتحصل على ما يقارب 21.56% من الدخل الموزع.

وبالتوازي، تشكل الشريحة الخامسة 20% من السكان وتحصل على ما يقارب 37.26% من الدخل، كما بلغ مستوى الإنفاق الشهري حوالي 595 د.ل بما يعادل 81 دولار أمريكي شهريا موزعة اساساً على الغذاء والصحة والتعليم والسكن والمواصلات. وبلغ متوسط الإنفاق اليومي 2.7 دولار، وأن الشريحة الأولي والثانية تكون دون هذا المستوى من الإنفاق اليومي وتعيش عند حد الفقر بسبب معدل التضخم الذي بلغ 2.3% في عام 2023، واعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات بشكل أساسي، إذ تستورد 80% من احتياجاتها الغذائية، و90% من الحبوب.

تعزيز الإدماج الاقتصادي الاجتماعي:

في إطار تعزيز الإدماج الاقتصادي الاجتماعي نفذت حكومة الوحدة الوطنية جملة من الإجراءات التالية:

- تقديم العون للفئات الهشة وتوفير حياة كريمة لهم أصدرت قرارها رقم (1) لسنة 2021م بشأن صرف مكافأة مالية لمستحقي المعاش الأساسي بحيث يمنح كل مستحق لا يعول مبلغ وقدرة 650 دينارا شهرياً، ومبلغ قدره 700 دينار للأسر المكونة من فردين ومبلغ قدره 800 دينار للأسر المكونة من ثلاثة أفراد فأكثر.
- أصدرت الحكومة القرار رقم 149 لسنة 2024م بتوفير فرص عمل لعدد من نزلاء ونزيلات أبناء المؤسسات الاجتماعية التابعة لصندوق التضامن الاجتماعي. بالإضافة لصرف منحة الزواج بقيمة أربعون ألف دينار لمن تجاوزت أعمارهم عشرين سنة ولم يسبق لهم الزواج.

- إعداد القاموس الاشاري الليبي (لفئة الصم) والذي شكل إضافة قوية وعامل مساعد للمناهج الدراسية لأبنائنا الطلبة ورافد مهم لكل البحاث والمهتمين.
- ألزمت وزارة الخدمة المدنية جميع المؤسسات الحكومية العامة على تخصيص 5% من الوظائف العامة لفئة ذوي الإعاقة وذلك كشرط أساسي لاعتماد كادرها الوظيفي.
- اعتماد الدليل الاسترشادي في السياحة الميسرة خلال سنة 2024.
- توظيف العمالة في القطاع العام الذي تجاوز نسبة 84% من مجموع فرص العمل بسبب ضعف مساهمة القطاع الخاص.
- إطلاق مبادرات خاصة بإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **مبادرة السمعيات**: تحت شعار (من حقي أن أسمع وأتعلم) استهدفت دعم عدد 728 حالة من فئة الصم موزعة على 12 بلدية.
- **مبادرة دعم مرضى ضمور العضلات** تحت شعار (لستم وحدكم نحن معكم) استهدفت دعم عدد 636 حالة موزعة على 21 بلدية.
- **حملة دعم وإغاثة درنة:** نتيجة لإعصار دانيال الذي اجتاح مدن الشرق الليبي أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قرار رقم 561 لسنة 2023م بتوجيه الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي للاستجابة السريعة لإغاثة أهالي المنطقة الشرقية جراء السيول والفيضانات في البلديات المنكوبة، وسيرت الهيئة العديد من قوافل الإغاثة والدعم لمساعدة الأسر المتضررة.
- **مبادرة دعم الجمعيات الأهلية العامة** في مجال الإعاقة البصرية تحت شعار (رؤى الغد لمستقبل كفيف أفضل) والتي استهدفت فئة الكفيف بعدد 175 طالب وطالبة.
- **مبادرة توفير وسائل نقل لذوي الإعاقة** استهدفت المبادرة توفير عدد 3000 وسيلة نقل تتحمل الحكومة 50% من قيمتها الإجمالية موزعة على 21 بلدية كمرحلة أولى.

الحد من أوجه انعدام المساواة

- التشريعات الوطنية الليبية قائمة على مبدأ المساواة والعدالة بين جميع أفراد المجتمع، مساواة في فرص العمل، وتوزيع الموارد، والامتيازات، والحقوق السياسيّة، وفرص التعليم، والرعاية الصحيّة، وأيضا تقوم على المساواة في خدمات الحماية الاجتماعية، حيث نص الدستور الليبي والإعلان الدستوري صراحة على المساواة بين الجميع فلا تميز بين المواطنين بسبب جنس أو لون أو عرق. وبالتوازي، وبغية ضمان تحقيق العدالة بين المواطنين وخاصة الفئات الأكثر هشاشة كالنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة فقد اتخذت الحكومة بعض التدابير لضمان وصول هذه الفئات إلى حقوقهم في العمل والمشاركة السياسية.
- حققت المرأة مكاسب في جميع الميادين خاصة في مجالات التعليم والصحة والإدارة العامة حيث بلغت نسبة مشاركتها 87%، إلا أن تمثيلها في البرلمان لايتجاوز 16% من المقاعد البرلمانية، وخصصت لها (5) حقائب وزارية كما تم استحداث مكاتب دعم وتمكين المرأة بالوزارات.
- أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قرار رقم 209 لسنة 2022م بشأن منح الحقوق المدنية لأبناء المرأة الليبية المتزوجة بأجنبي واعفائهم من الرسوم الدراسية الأساسية والمهنية والخدمات الصحية.

السياسات المالية لضمان تحقيق الحماية الاجتماعية:

تبنت الدولة الليبية سياسات وبرامج توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين لمواجهة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي شملت مجانية الخدمات الصحية والتعليمية من خلال المؤسسات الاجتماعية المتخصصة، حيث خصصت حكومة الوحدة الوطنية لبرامج الحماية الاجتماعية خلال عام 2022 ضمن ميزانياتها ما يقارب 10,462,959,066 مليار دينار ليبي على برامج حماية كما هو موضح في الجدول التالي:

ت	البرنامج	الإنفاق بالدينار الليبي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
1	تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	23,000,000	صندوق التضامن الاجتماعي
2	المساعدات الاجتماعية بأنواعها	6,383,800	
3	(منفعة المعاش الأساسي (22 فئة	2,128,810,641	
4	المساعدات الصحية للأمراض المستعصية	13,423,300	
5	منفعة الأثاث لأبناء دور الرعاية الاجتماعية	144,000	
6	شراء مساكن لأبناء دور الرعاية الاجتماعية في حالات الزواج	50,500,000	
7	تخصيص منح زواج لأبناء دور الرعاية الاجتماعية والأشخاص من ذوي الإعاقة	445,000	
8	التعويضات عن الكوارث والنكبات	3,762,425	
9	(تعويضات نقدية وعينية)	2,000,000,000	وزارة الشباب
10	منحة الزواج	4,302,926,400	وزارة الشؤون الاجتماعية
11	منحة الأبناء	1,838,120,500	
12	منحة الزوجة، والبنات فوق 18 سنة	95,443,000	
	الإجمالي	10,462,959,066	

الجدول (2:8) يظهر إجمالي الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية خلال العام 2022

أثر السياسة المالية من حيث إعادة التوزيع:

- تبنت الدولة مجموعة من الأدوات والإجراءات المالية الداعمة للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، فقد منحت الحكومة عدة إعفاءات لشرائح واسعة من السكان بموجب قانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010م.
- دعماً من الحكومة، تم الإنتهاء من إعداد إستراتيجية وطنية لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بهدف تقليص التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بما يضمن حياة كريمة لليبيين.
- أصدرت الحكومة القرار رقم 448 لسنة 2021م القاضي برفع قيمة المعاشات الضمانية كحد أدنى إلى 900 دينار ليبي بهدف تحسين الوضع المعيشي للمتقاعدين من كلا الجنسين لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- أصدرت الحكومة القرار رقم 540 لسنة 2022م بشأن اعتماد جدول موحد لمرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
- أصدر مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه العادي الأول لسنة 2022 قرار رقم (1) بشأن اعتماد خطة عمل المجلس لسنة 2022م بتسمية مشروع إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية ترتكز على توفير المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة وتغطية التأمينات الاجتماعية للعاملين في القطاعين العام والخاص، وضمان تعويضات العاطلين عن العمل.
- باشرت الحكومة صرف منحة الأبناء وبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة 1,142,323 أسرة، كما بلغ عدد المستفيدات من المنح المقررة للزوجات والبنات (فوق 18 سنة) 1,074,831 مستفيدة حتى نهاية العام 2023.

11

الهدف الحادي عشر:

مـــدن ومجتمعـــات محلـــية مستـــدامة.

المقدمة

تسعى الحكومة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان والهجرة والنزوح، وجعل المدن آمنة ومستدامة، وتحسين وتطوير بيئة الأحياء القديمة والمستوطنات غير الرسمية، والعمل على توفير الوحدات السكنية المطلوبة وتطوير وسائل النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء، واتباع الإدارة الحضرية الحديثة وإنشاء نظم متطورة لتخطيط المدن لتكون شاملة لكافة شرائح المجتمع والمشاركة المجتمعية في وضع السياسات والقرارات. كما تتولى تطوير منظومة نقل شامل ومستدام من خلال وضع مخطط وطني شامل لقطاع النقل في ليبيا يساعد على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ويلبي حاجيات نقل الأشخاص والبضائع في أفضل الظروف المتاحة من حيث الأمن والسلامة والكلفة والجودة والمحافظة على البيئة. وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في إطار مشروعات برنامج عودة الحياة.

التقدم المحرز:

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030 وذلك وفقاً للآتي:

- أغلب السكان يحصلون على المياه من خلال الشبكات العامة التي تغديها منظومة النهر الصناعي ونسبة بسيطة جداً يحصلون على المياه من خلال حفر الآبار الجوفية.
- نسبة 30% من سكان المدن الكبرى والرئيسية متصلين بخدمات الصرف الصحي بالشبكة العامة وبقية المناطق تستخدم في خزانات التحليل والنقل إلى الأودية بواسطة سيارات نقل الصرف الصحي.
- وفقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق الأسري الذي أجري عام 2022 فإن متوسط أفراد الأسرة في حدود 5.2 فرد لكل أسرة ومعدل الإشغال المنزلي 1.1 أسرة لكل وحدة سكنية، كما إن نسبة 0.3 % من الأسر الليبية يعيشون في غرفة، وطبقاً للمعايير التخطيطية ولوائح البناء فإن نصيب الفرد من المساحة المسقوفة للمسكن تتراوح ما بين25م2 كحد أدنى في الكثافات المرتفعة وإلى 60م2 في الكثافات المنخفضة.
- بشأن الجودة الهيكلية للمباني ووفقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق الأسري الذي أجري عام 2022 فإن نسبة 1.3 % من الأسر الليبية يعيشون في مأوى مؤقت.
- بشأن أمن الحيازة فإنه وفقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق الأسري الذي أجري عام 2022 فإن نسبة 91.8% من الأسر الليبية يمتلكون المساكن التي يعيشون فيها إما ملكية مطلقة أو مشتركة ، وما نسبته 3.9 % يعيشون في مساكن مستأجرة .

- تعمل العديد من الشركات على توفير وسائل النقل ببعض المدن الليبية وتسيير العديد من الرحلات وعلى سبيل المثال استحداث 23 مسارًا وعدد 35 حافلة داخل العاصمة ضمن حركة وسائل النقل العام والتي تمثل ما نسبته 50% تقريبا، إلا أن أغلب شرائح المجتمع تعتمد على استخدام وسائل النقل الخاصة بها نتيجة لانخفاض سعر الوقود.

- أولت حكومة الوحدة الوطنية اهتماما بشريحة ذوي الإعاقة من خلال إعفائهم من دفع رسوم استخدام وسائل النقل العام البرية، كما قامت مؤخرا بتوفير أكثر من 3000 سيارة خاصة لذوي الإعاقة تتحمل الحكومة 50% من قيمتها الإجمالية موزعة على 21 بلدية.

- تبلغ مساحة المخططات الحضرية المعتمدة في الجيل الثاني حوالي 94000 هكتار، كما تبلغ الإحصائية السكانية 2006 حوالي 5324000 نسمة، وإلى حوالي 8,991,942 نسمة بنهاية سنة 2030 وفق ما ورد في تقرير السياسة الوطنية المكانية.

- تستهدف الإستراتيجيات التخطيطية توطين حوالي 80% من السكان داخل المخططات الحضرية إلا أن توقف تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث وعدم المباشرة في تنفيذ الخطة القصيرة لمعالجة أوضاع العمران القائم أدى إلى وجود نمو عشوائي كبير خاصة حول المدن الرئيسية بالإضافة إلى موجات النزوح السكاني نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد.

بلغ معدل استخدام الأراضي وفقاً للتقديرات المبدئية على النحو التالي:

- معدل إستخدام الأراضي عام 2023 هو (5496 هكتار في السنة بنسبة 2.7%).
- معدل النمو السكاني لعام 2023 هو (56016 نسمة في السنة بنسبة 0.8%).
- نسبة استخدام الأراضي إلى معدل النمو السكاني (0.8%:2.7%).

نتيجة لتعرض مدينة درنة والمناطق المجاورة لها في العام 2023 إلى كارثة إعصار دانيال والذي أسفر عن نتائج كارثية أدت إلى فقدان آلاف الضحايا والمفقودين والنازحين إضافة إلى الأضرار المادية في الممتلكات العامة والخاصة.

تم إدراج ثلاثة مواقع ليبية (قلرزة الأثري، طلميثة الأثري، وكهف هواء فطيح) ضمن القائمة التمهيدية للتراث العالمي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" في يوليو 2020، وتم استرجاع رأس التمثال الرخامي للمرأة " فاوستينا " الأثري من المتحف العالمي غراتس - النمسا في مارس 2021، وكذلك استرجاع تمثال "بيرسفوني" الأثري من المتحف البريطاني في أبريل 2021

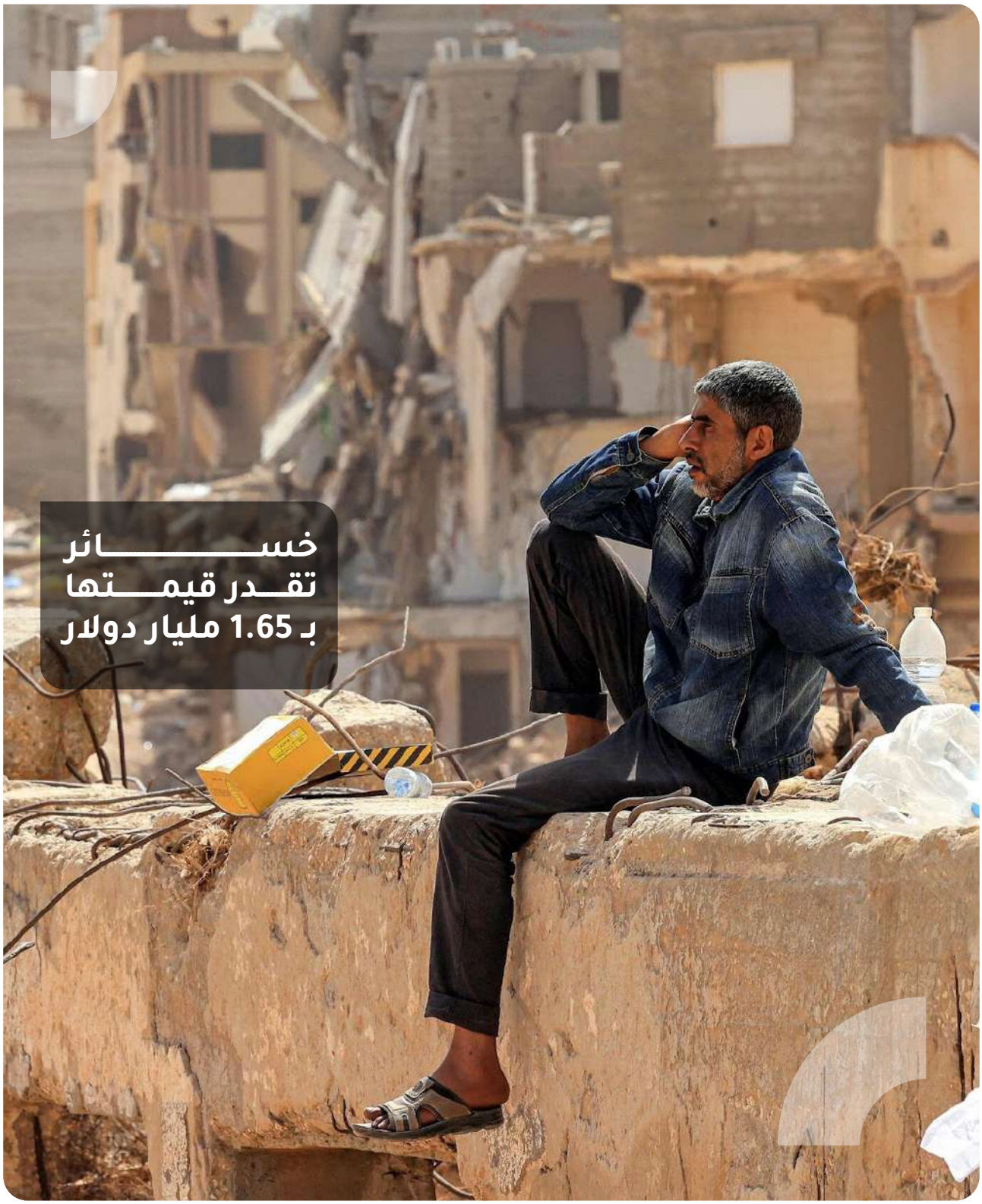

إن الخسـائر الاقتصاديـة المباشـرة المتصلـة بالناتـج المحلي الإجمالي العالمي والأضـرار التي لحقـت بالهياكل الأساسية الحيوية وعـدد الأعطـال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث والأضـرار والخسـائر الناتجـة عـن كارثـة اعصـار دانيـال عـام 2023 تقـدر بقيمـة 1.65 مليـار دولار.

نسبة النفايات الصلبةًالتي تم جمعها بانتظام ومع تصريف نهائي من إجمالي النفايات الصلبة الحضرية كانت كالتالي:

متوسط إنتاج الفرد من النفايات الصلبة يومياً في حدود 1 كجم وبهذا من المتوقع أن يكون إنتاج النفايات الصلبة الإجمالية لدولة ليبيا في حدود 8247 طن يوميًا.

قيام الحكومة عبر البلديات المختلفة في الفترة الممتدة من العام 2021 وحتى العام 2023 ضمن مشاريع عودة الحياة، بصيانة عدد من الحدائق والمنتزهات والملاعب الرياضية خصوصا في المدن ذات التركز السكاني العالي نسبيا ونذكر منها

- حدائق ومناطق مفتوحة بمدينة طرابلس بمساحة 201 هكتار.
- حدائق ومناطق مفتوحة بمدينة بنغازي تزيد عن مساحة 45 هكتار.
- حديقة مدينة مصراتة الجديدة بمساحة 12 هكتارًا.
- صيانة ملعب طرابلس الدولي.
- صيانة قاعة رجب عكاشة الرياضية ببنغازي.

تم استحداث اللجنة الليبية الدائمة للحد من مخاطر الكوارث لعام 2023 تتبع هيئة السلامة الوطنية.

الإستراتيجيات والبرامج:

تتمثل أهم الإستراتيجيات والبرامج القائمة والمستهدفة فيما يلي:

- السياسة الوطنية المكانية 2006-2030 المعدة من قبل مصلحة التخطيط العمراني.
- مشروع الخطة القصيرة لمعالجة أوضاع العمران القائم والتي تستهدف كل المدن والتجمعات السكانية على مستوى البلاد المعدة من قبل مصلحة التخطيط العمراني.
- إستراتيجية الأمن الوطني المعدة من قبل مجلس التخطيط الوطني.
- الإستراتيجية الوطنية لإدارة الطوارئ المعدة من قبل مجلس التخطيط الوطني.
- الإستراتيجية الوطنية للأمن المائي 2015-2050 والمعدة من قبل مجلس التخطيط الوطني.
- البرنامج الوطني للاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في ليبيا المعد من قبل مجلس التخطيط الوطني.

12

الهدف الثاني عشر:

الاستهـــلاك والإنتاج المســـؤولين.

المقدمة

تشهد ليبيا خلال السنوات الأخيرة استقراراً نسبياً شجع على وضع خط أساس وقاعدة انطلاق لإنجاز خطوات نحو تحقيق الهدف على اعتباره هدفاً هاماً ويتقاطع بشكل كبير مع معظم أهداف التنمية المستدامة، وبالرغم من عدم وجود سياسات محددة تستند مباشرة لغايات هدف وجود أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلا أن التوجه العام يدعو للمحافظة على الموارد وحسن استغلالها وترشيد استهلاكها وإيجاد قاعدة صناعية إنتاجية مستدامة.

إن الوصول لتحقيق غاياته تستوجب بالأساس اعتماد خطة وطنية قابلة للتطبيق في إطار زمني مناسب مدعومة بقاعدة بيانات وحزمة من المبادرات والأنشطة الموازية والتي سيكون لها انعكاس إيجابي على باقي أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز:

وجود تشريعات تدعو للمحافظة على البيئة وحماية مواردها و تهتم بمجالات الصحة العامة وإدارة النفايات وترشيد الاستهلاك بالرغم من الضعف في تطبيقها، ومراقبة تنفيذها.

حدوث تغيير إيجابي طفيف في نمط الاستهلاك وتقليل هدر الطعام نتيجة إصلاح سياسة دعم المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض كمية النفايات من 572.9 طن في عام 2016 إلى 513.1 طن في العام 2021، أي انخفض نصيب الفرد من 84 (كجم/السنة) إلى 76 (كجم /السنة).

بالرغم من وجود تشريعات وطنية تنص في العديد من أحكامها على ضرورة التعامل مع المواد والنفايات الكيميائية، إلا أن قصور تلك التشريعات وضعف أداء المؤسسات المعنية وتداخل مهامها واختصاصاتها وعدم وجود إستراتيجية وطنية ناجعة للتعامل مع تلك المواد والنفايات الكيميائية يعد من أبرز التحديات التي ينبغي معالجتها بما يضمن خدمة هذا الهدف.

إن النمو السكاني وتزايد عدد المهاجرين وارتفاع معدلات التحضر، وما صاحبهما من توسع عمراني كبير، ودخول عادات وأنماط استهلاكية جديدة للمجتمع الليبي، وانخفاض مستوى وعي المجتمع بالمخاطر الكبيرة ساهم في تدني إدارة هذه النفايات. ويزداد الوضع سوءًا وتعقيدًا في بعض المدن من خلال إنشاء مكبات مرحلية أو وسيطة مفتوحة بالقرب من التجمعات السكانية لتجميع النفايات بها.

استناداً إلى نتائج عدد من دراسات المخطط العام، فإنها تبين أن الفترة من 2010 إلى 2030 سيتضاعف تعداد السكان، وبالتالي فإن إجمالي كميات النفايات المنزلية المتولدة سنوياً خلال ذات الفترة سيتضاعف هو الآخر، ولذلك يُقدر بأن إجمالي المتراكم من الكميات المتولدة من النفايات بنهاية العام 2030 حوالي 67 مليون طن.

يزداد نشاط القطاع الخاص في مجال فرز وتدوير بعض النفايات ذات القيمة الاقتصادية والمردود المادي خاصة البلاستيكية والورقية والمعدنية، إلا أنه لا توجد أي إحصائيات دقيقة تغطي نوع وكميات ما يتم إعادة فرزه أو إعادة تدويره، وبالتالي نشاط القطاع الخاص في هذا المجال يواجه تحديات تستوجب إعادة تنظيمه ومراقبته خاصة أنه من المؤكد أن جانبا من النفايات غير المنزلية المختلطة بالنفايات المنزلية تشكل خطراً على البيئة والصحة العامة.

أعدت ليبيا مع مطلع هذا القرن مخطط عام للتنمية السياحية في 2009 - 2025، ركز بشكل كبير على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الطاقة الإيوائية إلى ما يقرب من 4.6 مليون سائح/ في السنة، وتوفير نحو 100,000 سرير وحوالي 225,000 فرصة عمل، واستهدف أيضاً زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي غير النفطي إلى 6% بحلول العام 2025، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوجه نحو السياحة المستدامة بوجه عام ،وتحديد الأثر البيئي عند استحداث أية مشروعات سياحية، ومع كل ذلك لا يزال ما خصص للسياحة المستدامة محدودًا ويفتقد جانبا من التفاصيل المتعلقة بالاستدامة، بالإضافة إلى محدودية ما تم إنجازه من هذا المخطط، فعلى الرغم مما توفره التشريعات البيئية من حماية ما زالت تتعرض المناطق السياحية إلى تخريب وتلوث وتدهور بيئي حاد، وتعرض بعض المدن الأثرية إلى أضرار جسيمة بسبب السياحة التقليدية، فضلا عن صغر المساحة المخصصة للمحميات والمنتزهات الطبيعية المقامة والتي لا تتجاوز 0.16 % من مساحة البلاد.

تبنت الحكومة خطوات عملية بشأن إصلاح دعم المحروقات وشكلت لجاناً لدراسة أثر ذلك على المواطن وتحديد السبل لدراسة ذلك وآلية التنفيذ لتبني التوجه لوضع بعض الضوابط لاستبداله بالدعم النقدي الذي قد يساهم في ترشيد الاستهلاك ومكافحة التهريب من جهة أخرى. كما أن العمل على تطبيق إستراتيجية الطاقات المتجددة وتنفيذ المشروعات المجدية سوف يساهم في تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الإستراتيجيات والبرامج:

تواصل الحكومة العمل على تشكيل لجنة تتولى إعداد إستراتيجية وخطة وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأمر الذي سوف يخلق بيئة تواصل سليمة وأكثر رصانة مع كافة المؤسسات والأطراف المعنية، كما تجرى جلسات عمل تشاورية لاقتراح إطلاق مبادرات معنية بالهدف من بينها استحداث نظام قاعدة بيانات لرصد غايات ومؤشرات الهدف وتوثيقها وأخرى تتعلق بالإنتاج الأنظف والاستدامة، ويلي السابق خطوات أخرى بما فيها عرض حزمة من السياسات والإجراءات القابلة للتنفيذ.

سيتم إعداد بعض الدراسات التي ستكون رافداً أساسياً لجمع البيانات والمعلومات والخروج بنتائج تساهم في دعم تنفيذ الهدف. ويتوقع أن تكون هناك مخرجات هامة منها تحديد المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار محلياً لقياس التقدم في تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين واعتماد معايير لتحديد كبار المنتجين والمستهلكين ووضع آلية للإعلان من طرف الشركات عن أنشطتها وبرامجها التي تدعم العمل في هذا الاتجاه.

13

الهدف الثالث عشر:

العمـــل المنـــــاخي.

المقدمة

تعد ليبيا من ضمن المناطق الجافة والحارة، وهي شديدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ بسبب مناخها الجاف وهشاشة نظمها ومواردها الطبيعية. يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار أقل من 50 مليمتراً في أكثر من 95% من مساحة أراضيها، وهي تتسم بتقلبات مناخية عالية جداً، وارتفاع في معدل درجات الحرارة، وانخفاض الرطوبة النسبية، وشدة الرياح، مما يجعل ليبيا معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، وسيكون له تأثير كبير على الموارد الطبيعية، مما سيؤثر على الأمن الغذائي والمائي.

إن الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة، وزيادة تواتر وشدة الظروف الجوية القاسية وتزايد تكرار وقوع أحداث مناخية متقلبة ومتطرفة، وانخفاض هطول الأمطار، وارتفاع منسوب مياه البحر يهدد الكثير من المناطق الساحلية بالبلاد، التي يقطنها حوالي 70٪ من السكان ، مما يعرضها لمخاطر الفيضانات وموجات العواصف.

وقد أظهرت عاصفة "دانيال" التي ضربت المناطق الشرقية من ليبيا في منتصف سبتمبر 2023، الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لتحقيق غايات هذا الهدف.

التقدم المحرز:

تعمل ليبيا على إعداد إستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2024-2035 .ومع ذلك فقد اتُخذت بعض الإجراءات والمبادرات على المستوى الوطني استهدفت إدماج بعض التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية منها

- إنشاء المجلس الأعلى للطاقة.
- إنشاء وزارة للبيئة لتحل محل الهيئة العامة للبيئة واستحداث إدارة معنية بالتغير المناخي ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة.
- استحداث المركز الليبي لأبحاث تغير المناخ عام 2023 ويتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- تشكيل العديد من اللجان الوزارية المعنية بالعمل المناخي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

كما تم إطلاق عدد من المبادرات ضمن سياسات ليبيا لوضع برنامج شامل للتصدي للتغير المناخي وتخفيف آثاره، أهمها:

- **مبادرة لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط** لغرس وزراعة 100 مليون شجرة بنهاية عام 2030 لامتصاص مايقارب 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون التي انبثقت منها عدة مشروعات أهمها :
- مشروع المؤسسة الوطنية للنفط " مبادرة: " فكر بالغد" والتي أطلقت في المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف المتعاقدة باتفاقية المناخ والتي عقدت بدبي، والتي تستهدف غرس مليون شجرة في 40 موقعا بالعديد من مناطق البلاد.
- توقيع اتفاقية تعاون إستراتيجي بين شركة الخدمات العامة طرابلس وشركة الاستثمارات النفطية (OLIINVEST) لتنفيذ مشروع متكامل لإعادة التشجير والحد من الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة في ليبيا ويشمل المشروع زراعة مليون شجرة بمنتزه الأحياء البرية بطرابلس بهدف الحد من الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة على مساحة إجمالية تبلغ 1450 هكتارًا والذي سيمكن من خفض 15000 طنا من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. ويأتي تنفيذ هذا المشروع للتخفيف من آثار التصحر بشكل مستدام ومعالجة الآثار البيئية.

- أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط مبادرة بهدف تخفيض حرق الغاز بكافة الحقول والمواقع النفطية والوصول إلى صفر حرق بحلول العام 2030.

- حددت المؤسسة الوطنية للنفط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا الأولويات الرئيسية للحد من انبعاثات الميثان في قطاع النفط والغاز في ليبيا.

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة 2023-2035 بهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة في المزيج الطاقي، ورفع كفاءة الطاقة وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري مما يساهم في تجنب إنتاج 120 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2035 .

- تعمل وزارة البيئة على إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية، وإعداد البلاغ الوطني الأول والإستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات الإقليمية والدولية.

- تسعى ليبيا لإدماج مفاهيم التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم المختلفة، حيث وصلت إلى حوالي 15% من المقررات الدراسية في مراحل التعليم الأساسية والثانوية. إضافة لوجودها ضمن المقررات وهي تُدرس في بعض الكليات مثل كليات العلوم والهندسة والموارد الطبيعية والبيئية .

- ليبيا من الدول المستفيدة من منح الصناديق المانحة ولم تنخرط في مشاريع ممولة، باستثناء انخراطها في الصندوق الأخضر للمناخ، والذي تحصلت منه على مبلغ وقدره 300 ألف دولار أمريكي في تنفيذ مشروع الجاهزية الأول، كما تحصلت على مبلغ وقدره 765 ألف دولار أمريكي في مشروع الجاهزية الثاني.

14

الهدف الرابع عشر:

الحيـاة تحـــت المـاء.

المقدمة

ليبيا من الدول التي بادرت بإنشاء محميات بحرية وساحلية وشاطئية أعلنت كمناطق (عين الشقيقة وعين الزرقاء) ومحميات (فروة وعين الغزالة)، وتسعى إلى الاستفادة من التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المشتركة، وتعزيز التنمية المستدامة والازدهار في القطاع البحري. وفي مجال الموانئ والشحن، تسعى ليبيا إلى تحديث البنية التحتية والخدمات اللوجستية لتعزيز التجارة البحرية والنمو الاقتصادي. وتشكل ممارسات مصايد الأسماك المستدامة أهمية مركزية، مع تركيز الجهود على الصيد المسؤول، وتشجيع تربية الأحياء المائية، وتعزيز القواعد التنظيمية. وتعد تنمية السياحة الساحلية نقطة محورية أخرى، حيث تشمل الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الممارسات المستدامة، والحفاظ على النظام البيئي لتحفيز النمو الاقتصادي مع حماية الموارد الطبيعية.

التقدم المحرز:

التلوث البحري بجميع أنواعه:

- هتمت الحكومة بمعالجة التلوث البحري من خلال اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة الانسكابات الزيتية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (529 لسنة 2022م)، والتي تتضمن جملة من البرامج الهادفة إلى منع انتشار الملوثات بجميع أشكالها وحماية البيئة البحرية.

تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بالمخلفات البلاستيكية من خلال إجراء الدراسات العلمية، باعتبارها من الملوثات الخطيرة على الأحياء البحرية والإنسان، وهي المكون الأكثر انتشارًا، حيث بلغت 66% في طرابلس و76% في جزيرة فروة. ثم يأتي في المرتبة الثانية ورق الكرتون، يليه الخشب المعالج، ثم المعادن، والزجاج، والملابس، والسيراميك، والمطاط، والمخلفات الطبية. وقدرت أعداد فئات القمامة البحرية المسجلة (2413) عنصرًا، موزعة على 9 فئات، وبما يمثل 71% بشاطئ طرابلس و29% بشاطئ فروة من القمامة الكلية المسجلة على التوالي كما موضح بالشكل (27).

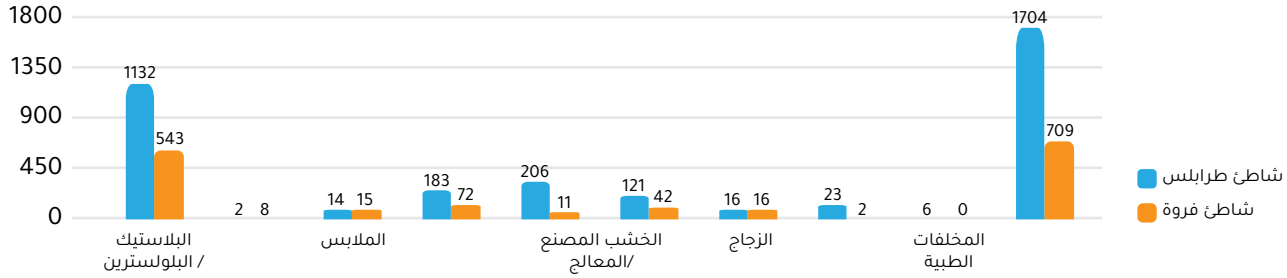

شكل (1:9) : فئات القمامة البحرية بالمنطقة الغربية الليبية

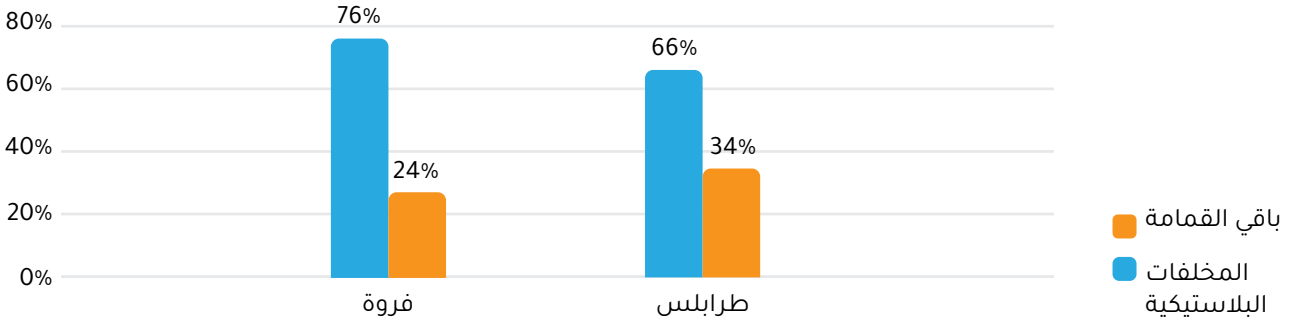

شكل (2:9): نسبة المخلفات البلاستيكية بالمنطقة الغربية الليبية

إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها:

تتبنى ليبيا نهجا حديثاً نحو إدارة بعض المناطق البحرية والساحلية لحفظ هذه الأنظمة وذلك عن طريق إنشاء عدد من المحميات البحرية مثل (محمية فروة وعين الغزالة) وإنشاء عدد من المناطق لتكون محميات ساحلية وبحرية.

تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره:

- تناولت الخطة الوطنية لمكافحة الانسكابات الزيتية 2022 جانب التسربات النفطية، والتي من شأنها تغيير متوسط الحموضة متضمنة برامج للمكافحة والحد من التلوث، ويجري العمل على تنفيذ برامج مرحلية لهذه الخطة.

المناطق البحرية المحمية:

- تعد ليبيا من الدول التي بادرت بإنشاء محميات بحرية وساحلية وأيضا وجود مناطق شاطئية أُعلنت كمناطق RAMSAR منها (عين الشقيقة وعين الزرقاء). كما تم إنشاء عدد من المحميات البحرية مثل (محمية فروة وعين الغزالة

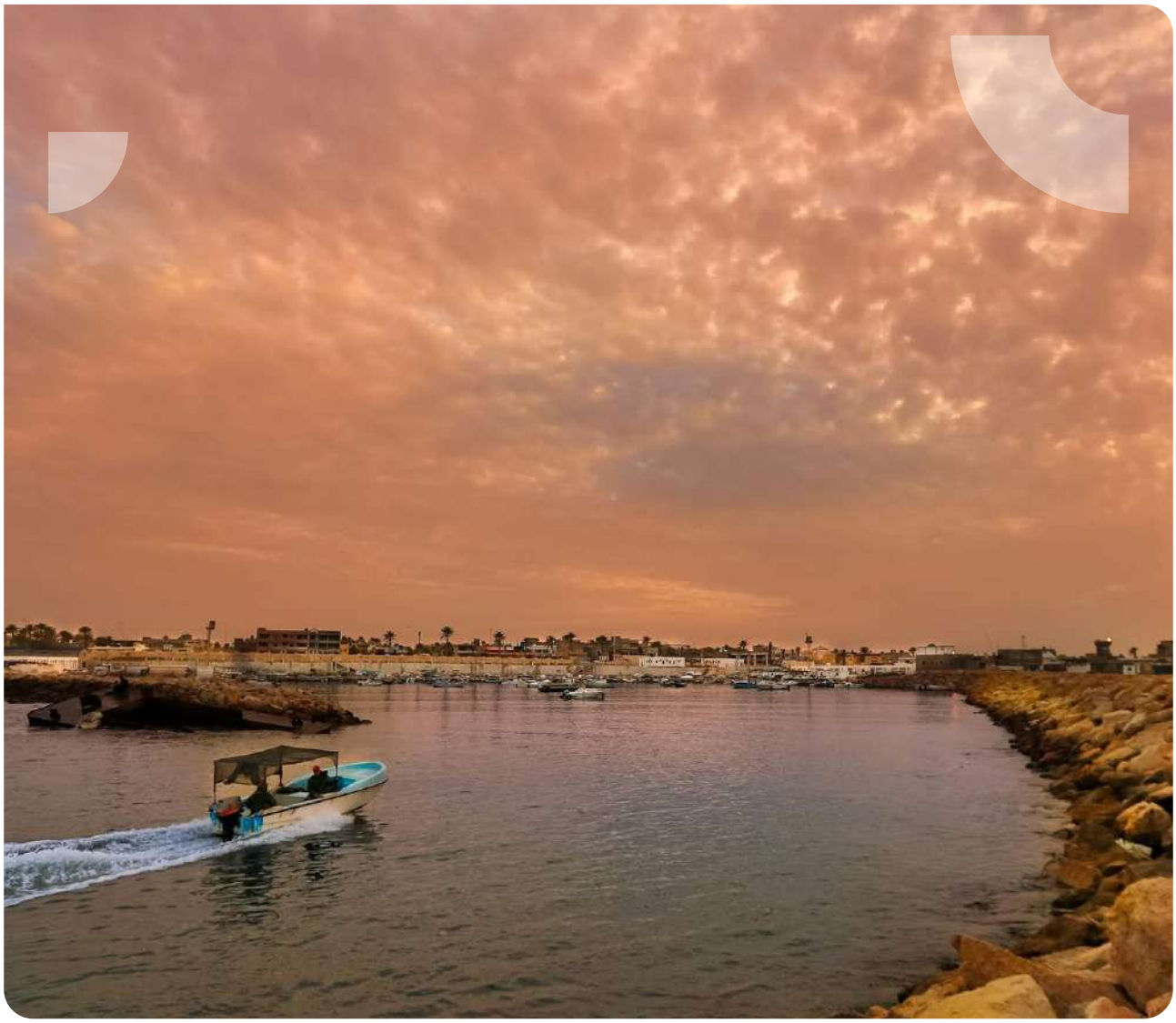

تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني:

نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا :

- قامت وزارة الثروة البحرية بتشكيل لجنة وطنية خلال العام 2024 لوضع خطة لمكافحة الصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم والحد من ممارسات الصيد المدمرة، كما تم مسح المنطقة الغربية من ليبيا لتقدير المخزونات السمكية وسوف يتم إجراء مسوحات المنطقة الوسطى (خليج سرت) والمنطقة الشرقية لمعرفة التنوع والوفرة ومخزون المجموعات السمكية

- تبلغ قيمة الثروة السمكية الليبية 230 مليون دولار أمريكي، ويستحوذ القطاع الحرفي على أكثر من 43٪ من القيمة الاقتصادية لمصائد الأسماك الليبية، وينتشر من خلال الاقتصاد غير الرسمي، بينما تكون ما نسبته 48٪ من القيمة الاقتصادية بواسطة سفن أعالي البحار الأجنبية وينتج قطاع المصائد الصناعية المحلية في ليبيا أقل من 9٪ ، من إجمالي قيمة المصائد الاقتصادية التي يتم إنزالها من مصائد الأسماك الليبية.

15

الهدف الخامس عشر:

الحيـــــاة في البـــــر.

المقدمة

تتميز ليبيا بتنوع بيئي مميز، حيث تضم العديد من البيئات المختلفة في تضاريسها وتنوعها الحيوي، بما في ذلك بحيرات شاطئية وجزر صغيرة وشواطئ صخرية ورملية وسبخات شاطئية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي على أنظمة بيئية جبلية منها الساحلية، تشمل غابات ومنحدرات طبيعية على شاطئ البحر، وكذلك وجود امتداد السلاسل الجبلية داخل البيئة البرية في مناطق سهلية وصحراوية. هذه الجبال تعكس تنوعًا حيويًا متواضعًا ومتناغمًا مع البيئة الصحراوية.

وبلغت أعداد النباتات حوالي 2088 نوعًا بين أشجار وشجيرات ونباتات موسمية وحولية، حيث بلغت نسبة الأعشاب الحولية من هذا العدد حوالي 41%. ومن هذا العدد، يوجد حوالي 80 نوعًا متوطنًا في ليبيا. وبلغت الأنواع الحيوانية حوالي 4590 نوعًا، حيث تمثل الحشرات نسبة 81%، والطيور نسبة 7%. ويوجد نوعين فقط من البرمائيات، و بالنسبة للزواحف، ووفقًا لدراسة Frynta et al. 2000، بلغ العدد 25 نوعًا. وبلغ عدد الطيور الليبية 351 نوعًا (Isenmann et al., 2016). أما عدد الثدييات الليبية فهو 76 نوعًا، يتضمن 4 أنواع متوطنة و 12 نوعًا مهددًا بالانقراض.

وتبلغ مساحة المراعي ما بين 13.3 إلى 15 مليون هكتار، بالإضافة إلى 2.1 مليون هكتار للزراعات المختلفة، وهي تعادل 2% من المساحة الإجمالية للبلاد. وتقع غالبية الأراضي الزراعية والمراعي في المنطقة الشمالية التي يقطنها الغالبية العظمى من السكان. وتتراوح المساحات القابلة للزراعات المروية ما بين 470 - 610 ألف هكتار، منها حوالي 240 ألف هكتار مروية حاليًا، مما يثير مخاوف من استنزاف المياه. ويبلغ عدد الأراضي الزراعية المطرية حوالي 1.5 مليون هكتار. ويساهم القطاع الزراعي بنسبة 1.9% من إجمالي الإنتاج المحلي.

التقدم المحرز:

حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي :-

- ليبيا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992 وصادقت عليها بموجب القانون رقم 11 لعام 2001، و اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة منذ العام 2000.
- صادقت ليبيا على البروتوكول قرطاجنة في سبتمبر 2005. للسلامة الأحيائية ومكمل لاتفاقية التنوع الحيوي والذي يهدف الى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر التي تطرأ على الكائنات الحية المعدلة جينيا الناتجة عن التقنية الحيوية الحديثة.
- صادقت الدولة الليبية على اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية CITES في العام 2003.

حماية الغابات واستدامتها

تواجه الغابات في ليبيا تهديدات متزايدة بالتعدي عليها بالقطع والحرق والتوسع العمراني، والرعي الجائر والتلوث ،وتقدر المساحة التي تغطيها الغابات الطبيعية بحوالي 751 آلف هكتار بما يعادل 0.4% من مساحة البلاد الكلية التي تبلغ 176 مليون هكتار، منها ما بين 400 - 500 ألف هكتار تتركز في منطقة الجبل الأخضر، أما المساحات الغابية الباقية فهي عبارة عن بقايا غابات طبيعية في مناطق متفرقة بالبلاد خصوصا بالوديان. أما الغابات الاصطناعية والتي تقدر مساحتها بحوالي 310 آلف هكتار في الأراضي المملوكة للدولة، و44 آلف هكتار من الغابات في أراضي خاصة، والغابات الاصطناعية هي عبارة عن المناطق التي تم تشجيرها خصوصا حول المناطق الساحلية لغرض حمايتها من زحف الرمال والتصحر.

وتبذل الحكومة جهودا للمحافظة على الغابات من خلال الآتي :-

- تبني مبادرة بغرس وزراعة مئة مليون (100.000.000) شجرة بحلول 2030 بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة وبالفعل تم الشروع في التشجير لعدد 16 موقع خلال موسم 2023-2024 .
- زراعة 50 ألف شتلة من أنواع مختلفة من الأشجار والشجيرات، بالجبل الأخضر وبعض مناطق بنغازي لأصحاب المزارع والحيازات الزراعية والحيوانية المختلفة.
- زراعة 7000 شتلة من السرول والكازورينا والزيتون البري ونسبة بسيطة من الكافور الأحمر بمنطقة الجبل الأخضر.
- زراعة 2500 شتلة غار بمدينة البيضاء .
- زراعة 10000 شتلة بغابات مدينة شحات.
- زراعة الأراضي التي تعرضت للحرائق في العام 2022 بمنطقة الجبل الأخضر.
- إرساء الإدارة المستدامة للغابات وحمايتها.
- استحداث إدارة خاصة بالغابات والمراعي تتولى الإشراف على تشجير الأراضي وإعداد برامج جمع بذور الغابات والعمل على إكثارها على المستوى المحلي و توريد الأصناف الملائمة للظروف البيئة السائدة بالبلاد والغير متوفرة محليا، وإجراء الدراسات اللازمة لتنمية الغابات وتطويرها واستثمارها.
- تفعيل جهاز الشرطة الزراعية لحماية ومنع الزحف أو التعدي على الغابات والأراضي الغابية والرعوية، واستحداث جهاز الشرطة البيئية في العام 2022.

المحافظة على التنوع البيولوجي والمناطق المحمية

أولت الدولة الليبية اهتماماً كبيراً في مجال حماية الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي من خلال التالي :

- إنشاء 12 محمية خلال العقود السابقة (1978 - 1998).
- اعتماد الإستراتيجية الوطنية لإنشاء وإدارة المناطق الساحلية والبحرية في ليبيا.
- الإعلان عن أول محمية في ليبيا "الانسان والمحيط الحيوي"، "Man and Biosphere reserve" في منطقة الشعافيين بمدينة مسلاتة 2021.8.15.
- إنشاء عدد 22 محمية ساحلية ومنها أراضي رطبة (خليج البردي، خليج البمبة والجزر التي يحويها، وادي الخليج، وادي الهمسة، عين الشقيقة، عين الزرقاء، شط وادي الكوف، شط طلميثة العقلة، سبخة الكوز، عين الزيانة، جليانة ، القارة، شط البدين، سلطان، شط الثلاثين والقبيبة غرب سرت، عين وسبخة تاورغاء، سبخة قصر أحمد، عين وادي كعام ، وادي ترغت، وادي المسيد ، الملاحة ، سبخة أبوكماش).
- إنشاء عدد 6 محميات لأنظمة بيئية مائية داخلية (بحيرة قبرعون، بحيرات جبال واو الناموس، بحيرة بزيمة، بحيرة الملفا، بحيرة أم الماء، بحيرة عين الذبان).
- إنشاء محميتي (وادي قرعة زيد بوادي الشاطئ ، و وادي الناقة بمدينة درنة) .

مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة

تعد ظاهرة التصحر والجفاف من أكبر المشاكل البيئية التي تعاني منها ليبيا نتيجة لموقعها الجغرافي وتبذل الحكومة جهود لمكافحة التصحر من خلال خطط برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة

أن ما يزيد عن 50% من الأراضي الليبية تعتبر تربة متدهورة بدرجات متفاوتة بفعل عوامل التعرية الريحية والمائية والتملح، حيث تمثل على التوالي نسبة 6.4% و0.66% و46.5%. وتقدر إجمالي مساحات الأراضي الزراعية المتأثرة بالانجراف الناتج عن الرياح بـ 859,634 هكتار، والمتأثرة بالانجراف المائي والسيول بـ 592.53 هكتار، وتقدر مساحات الترب المتأثرة بالملوحة بـ 700,799 هكتار، موزعة على مناطق الكفرة ومرزق والجبل الأخضر وجبل نفوسة والجفارة.

سعت ليبيا إلى توفير إمكانيات فنية ومادية في سبيل تنمية وإعادة تأهيل الأراضي الرعوية، خاصة في تلك المناطق التي تنحصر بين خطي مطر 200 و50 مم/السنة، وذلك إيمانًا منها بأهمية المراعي الطبيعية كمصدر أساسي لتوفير العلف، وأيضًا لدورها الفعال في حماية التربة ومقاومة التصحر، والجدول التالي يوضح إعادة تأهيل المناطق الرعوية.

رقم	إعادة تأهيل الغطاء النباتي الرعوي من خلال	الوحدة	الكمية
1	التسييج	هكتار	22400
2	البذر المباشر	هكتار	26610
3	استحداث نقاط مياه بالمراعي)حفر آبار رعوية جديدة	بئر	227
4	تنفيذ وحدات خدمات المياه على مواقع الآبار	بئر	59
5	تنفيذ مراكز خدمات الرعاية والجز	مركز	41
6	إقامة مشاتل رعوية	مشاتل	2
7	صيانة وتجهيز وتشغيل مشتل رعوي	مشتل	2
8	إقامة السدود التعويقية والحجرية عدد 2058 سد تعويقي .	م2	165000
9	صيانة الآبار العربية القديمة بعدد 228 بئر	م2	148000
10	صيانة الصهاريج الخرسانية عدد 47 صهريج خرساني	م2	104000
11	شق قنوات حفظ المياه السطحية عدد 5 قنوات (بلط)	م2	400000
12	صيانة وتشغيل الآبار الرعوية	بئر	222
13	صيانة الإنشاءات على مواقع الابار الرعوية و خزانات المياه	بئر	27
14	استخدام منظومات الطاقات المتجددة لاستخراج المياه من الآبار في المناطق النائية	بئر	20

جدول (1:10) إعادة تأهيل المناطق الرعوية

القائمة الحمراء

بالرغم من وجود دراسات مستفيضة حول التنوع الحيوي في ليبيا (نبات وحيوان)، حتى الآن لم يتم إعداد أي قوائم للأنواع المهددة بالانقراض ويتم الاعتماد على القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN-Red list، وقد ساهمت ليبيا سنة 2021 في تحديث القائمة الحمراء للطيور الجارحة في شمال أفريقيا.

حماية التنوع الحيوي المعرض للانقراض

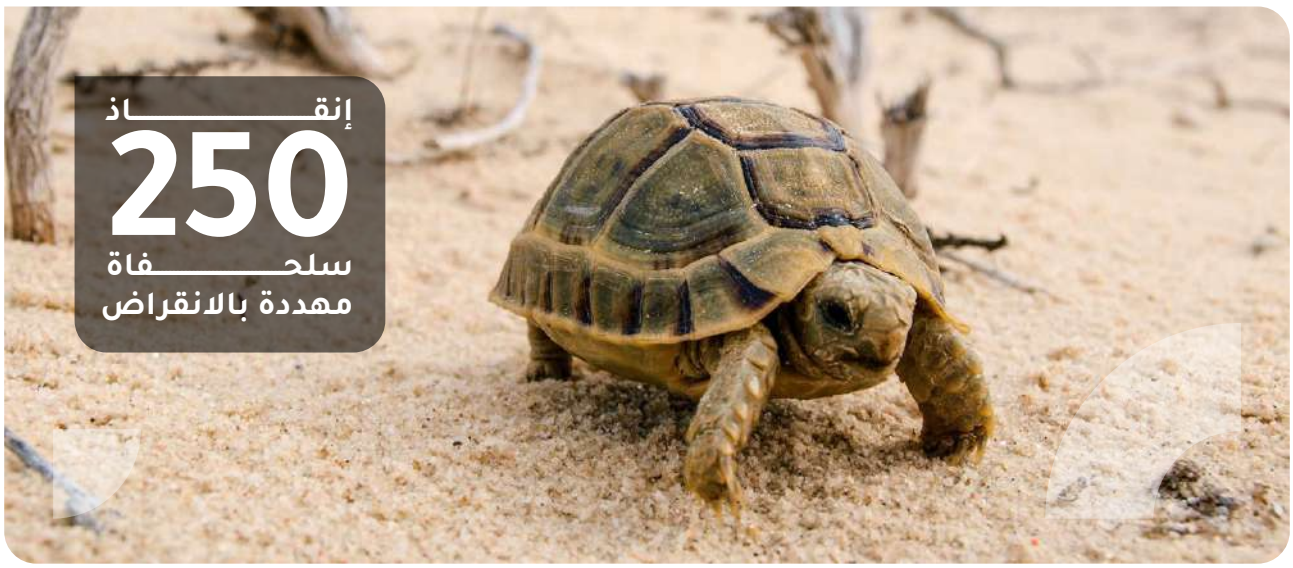

تم إنقاذ عدد 250 سلحفاة برية Testudo kleinmanni وتعتبر من النوع المهدد بالانقراض وفق القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

تدابير منع إدخال الأنواع الغريبة إلى النظم الإيكولوجية:

تم توثيق ما مجموعه 29 نوع من الكائنات الغريبة الغازية في النباتات الليبية، تنتمي إلى 25 جنس و 13 عائلة، منها 12 عائلة تنتمي إلى ذوات الفلقتين مع 22 جنس و 26 نوع ، وعائلة واحدة فقط تنتمي إلى أحادي الفلقة مع ثلاثة أجناس لكل نوع واحد، وقد تم وضع إجراءات وطنية تهدف إلى خفض معدل إدخال الأنواع الغريبة والغازية للبلاد بما نسبته 50 %، مع تنفيذ برامج وطنية لرصد وإدارة مسارات انتشار تلك الأنواع والعمل على مكافحتها والقضاء عليها مع التركيز على الأنواع ذات الأولوية داخل شبكة المحميات.

حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

برامج الحماية والمحافظة على التنوع الحيوي والنظم البيئية يحتاج إلى ميزانيات وإدراجها ضمن أولويات الدول، وغالبا ما تكون متضمنة في إعداد الإستراتيجيات الوطنية التي تعنى بالتنوع البيولوجي، والإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الإحيائي في ليبيا 2022-2030 اقترحت ميزانية لتحقيق الأهداف العشرين التي نصت عليها، وكانت بإجمالي 454,500,000$ (أربعُمائة وأربعةٌ وخمسون مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي).

نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

- انخفض عدد الأنواع التي يتم تهريبها وخصوصا السلحفاة المصرية (Testudo Kleinmanni).
- إنطلاق مشروع إقليمي بحوض المتوسط لمراقبة القتل غير القانوني للطيور (IKB) بتمويل من الشبكة المتوسطية للطيور المائية (Med-Waterbirds Network)، بالتعاون مع الجمعية الليبية للطيور في ليبيا وبإشراف وزارة البيئة في يناير 2023.

16

الهدف السادس عشر:

السلام والعدل والمؤسسات القوية.

المقدمة

يشكل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع المشاركة المجتمعية ركائز أساسية لبناء مجتمعات قوية وفاعلة من خلال مؤسسات دستورية راسخة تضمن حفظ الحقوق، وبسط الأمن، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

تُدرك الدولة الليبية تماماً أهمية هذه المبادئ وتعمل على إدراجها ضمن خططها وبرامجها الوطنية، وتسعى جاهدة لبناء مجتمع تسوده روح العدل والمساواة والشفافية والإفصاح، إيمانًا منها بأن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة.

التقدم المحرز:

حماية الطفولة

تولي الدولة الليبية اهتماما بالغاً بحماية الطفولة إيماناً منها بأهمية دور الأطفال في بناء مستقبل مزدهر للأمة، ولهذا اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات لضمان سلامة الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال العنف والإساءة بما في ذلك

- العمل بقانون حماية الطفل رقم 5 لسنة 1997.
- إنشاء مكتب حماية الأسرة والطفل بقرار وزير الداخلية المفوض تحت رقم (1754) لسنة 2018.
- ليبيا طرف في عدة معاهدات واتفاقيات دولية خاصة بتوفير الحماية للأطفال ضد العنف أهمها اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ليبيا في 1993.
- رصد وتوثيق عدد حالة اعتداء نفسي واحدة فقط خلال ديسمبر 2023 وفقا لتقرير رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل باللجنة العليا للطفولة.

استرداد الأصول ومكافحة الجرائم المنظمة:

أصدر ديوان المحاسبة الليبي خلال عام 2022 عددًا من القرارات لاسترجاع أموال عامة تم الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة، بلغت قيمتها حوالي 20,084,035 دينار.

تحصل مكتب استرداد الأموال الليبية و إدارة الأصول المستردة LARMO في ليبيا عام 2022 على صفة عضو مراقب بمنظمة الشبكة الدولية لاسترداد الأموال CARIN وعضو مؤسس لمكتب المنظمة بشمال إفريقيا، وأصبح له تواجد فعلى ومؤثر بعدد من الدول الحاضنة للأموال والأصول الليبية، وقد حقق مكتب استرداد الأموال الليبية و إدارة الأصول المستردة LARMO عدد من النجاحات منها على سبيل المثال

- استرجاع مبلغ 56 مليون يورو لصالح وزارة الداخلية.
- استرجاع العديد من القطع الأثرية الثمينة والتي يتجاوز عددها 30 قطعة أثرية وتمت إعادتها إلى موطن اكتشافها.

مكافحة الفساد والرشوة:

تعمل الأجهزة الرقابية على حماية المال العام وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف القطاعات، والتأكد من استخدام المال العام بشكل مسؤول، والتزام الجهات والمؤسسات الحكومية بالتشريعات النافذة والحرص على نشر البيانات والمعلومات الدقيقة حول الإنفاق الحكومي للرأي العام، وفي إطار سعي الدولة على ملاحقة المفسدين ومعاقبتهم، فقد تم استحداث عدد من النيابات المتخصصة لمكافحة جرائم الفساد.

مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة:

تطبيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية تلتزم الدولة بنشر تقارير دورية عن الإيراد والإنفاق وقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات 2021 2022- - 2023 استدامة واستقرار في الموارد المالية العامة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال 2021 ما قيمته 122 مليار دينار ليبي في حين بلغ الإنفاق نحو 102 مليار دينار بفائض قدره 20 مليار دينار.

سجلت الإيرادات العامة إرتفاعاً في عام 2022 حيث بلغت الإيرادات نحو 177 مليار دينار وبلغ الإنفاق 171 مليار دينار بفائض قدره 6 مليار دينار، وفي عام 2023 سجلت كل من الإيرادات والإنفاق إنخفاضاً، وبلغ إجمالي الإيرادات العامة نحو 126 مليار دينار في حين قد بلغ الإنفاق 123 مليار دينار بفائض قدره 3 مليار دينار كما هو موضح بالجدول (1:11)

رمز الميزانية	الإنفاق الفعلي					
	2021		2022		2023	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الباب الأول (المرتبات والأجور)	33.1 مليار	38.6%	47.1 مليار	50.3%	60 مليار	59.4%
الباب الثاني (نفقات تشغيلية)	8 مليار	9.3%	9 مليار	9.6%	9 مليار	8.9%
الباب الثالث (الإنفاق التنموي)	17.4 مليار	20.3%	17.5 مليار	18.7%	12 مليار	11.9%
الباب الرابع (الدعم)	20.8 مليار	24.2%	20 مليار	21.4%	20 مليار	19.8%
الباب الخامس (الطوارئ)	6.5 مليار	7.6%	0	0%	0	0%
المجموع	85.8 مليار	% 100	93.6 مليار	100%	101 مليار	100%

جدول (1:11) الإنفاق الفعلي للدولة 2021-2023

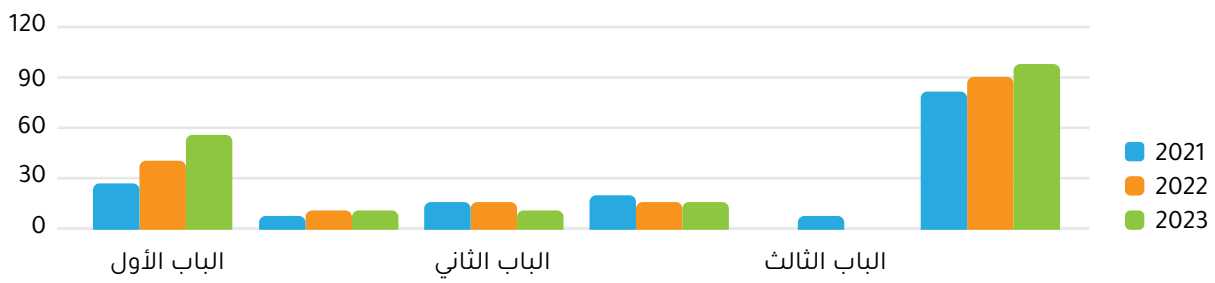

شكل رقم (1:11) يوضح توزيع الإنفاق على أبواب الميزانية خلال كل عام من الأعوام الممتدة من 2021 وحتى 2023

السنة	2021	2022	2023	مجموع السنوات
الإيرادات	مليار 122	مليار 177	مليار 126	مليار 425
الإنفاق	مليار 102	مليار 171	مليار 123	مليار 396
الفائض أو العجز	مليار (20)	مليار (6)	مليار (3)	مليار (29)

جدول (2:11) يوضح مجموع الإيرادات والإنفاق للأعوام 2021 - 2022 - 2023

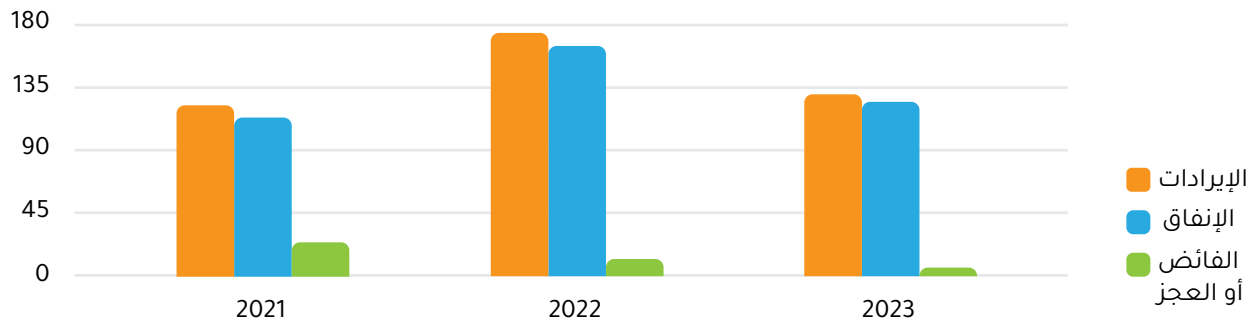

شكل (2:11) يوضح حجم الإيرادات والإنفاق والعجز للأعوام 2021 - 2022 - 2023

رضا السكان عن الخدمات العامة

سعياً من الحكومة للرفع من جودة الخدمات العامة، وتسهيل فرص وصول السكان إليها، وتعزيز اللامركزية الإدارية واعتماد مبدأ المشاركة المحلية، أصدر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القرارات التالية:

- قرار رقم (326) لسنة 2022 بشأن نقل الاختصاصات من الوزارات إلى البلديات ، بهدف التخلص من البيروقراطية وتعزيزًا لمبدأ الشفافية وتسهيل حصول المواطن على الخدمات دون عناء وفي محل إقامته.
- أصدر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (330) لسنة 2021، بشأن اللائحة التنظيمية لجباية الإيرادات المحلية، بهدف استفادة كل بلدية من إيراداتها المحلية والاستفادة منها في نفقاتها المحلية لتوفير الخدمات .

تعزيز المشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية

ليبيا عضو دائم في أغلب المنظمات والمؤسسات الدولية ومن المؤسسين لعدد منها والمشاركة بفاعلية في معظم البرامج والأنشطة بها، حيث تم توقيع إطار للتعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2025-2023 بين الأمم المتحدة ووزارة التخطيط في ديسمبر 2022، وتتعلق بالسلام والحوكمة والتنمية الاقتصادية المستدامة وتنمية رأس المال البشري، والتغير المناخي والبيئة.

توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد

تعتبر عملية تسجيل المواليد من المهام الرئيسية للحكومة التي تنظم حياة الفرد ، حيث تقوم مصلحة السجل المدني من خلال فروعها المنتشرة في كامل ربوع ليبيا بتسجيل حالات الولادة وقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني 100 % .

سهولة وصول السكان للمعلومات

أولت دولة ليبيا اهتماما كبيراً بتطبيق نظم الحوكمة الرقمية وآلياتها إيمانًا منها بأهميتها في تعزيز الشفافية والفاعلية والمشاركة في العمل الحكومي ومن أهم الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال هو نشر التقارير الدورية عن أنشطة الحكومة حيث حرصت الحكومة الليبية على نشر تقارير دورية تتضمن معلومات شاملة عن أنشطتها وإنجازاتها، وذلك عبر مواقع إلكترونية رسمية ووسائل التواصل الاجتماعي وإطلاق منصة إلكترونية تفاعلية، وفي عام 2021 تم إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية باسم (حكومتنا)، تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة وعموم الشعب الليبي.

نشر التقارير الدورية عن أنشطة الحكومة:

حرصت الحكومة الليبية على نشر تقارير دورية تتضمن معلومات شاملة عن أنشطتها وإنجازاتها، وذلك عبر مواقع إلكترونية رسمية ووسائل التواصل الاجتماعي وإطلاق منصة إلكترونية تفاعلية، وفي عام 2021 تم إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية باسم **(حكومتنا)**، تهدف إلى تعزيز التواصل بين الحكومة وعموم الشعب الليبي.

حوكمة المؤسسات

- إصدار دليل حوكمة المؤسسات المالية من خلال إعداد منظومات مالية ومصرفية خاصة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أحرزت المؤسسة الليبية للاستثمار تقدمًا كبيرًا وفقًا للتقييم السنوي لسنة 2023 «لوحة نتائج GSR للحوكمة والاستدامة والمرونة» لتقييم جهود الصناديق الاستثمارية المملوكة للدول، والصادر عن منظمة «Global SWF» المعنية بتحليل مساعي الحوكمة والاستدامة والمرونة، حيث ارتفع تقييمها بدرجة إجمالية بلغت 64% بعد أن كانت 60% و52% و4% في الأعوام 2020 و2021 و2022 على التوالي، مما يشير إلى تحسن مؤشرات ممارسات الحوكمة والاستدامة والمرونة والإفصاح عنها .

17

الهدف السابع عشر:

عقـــــد الشـراكـــات لتحقـــيق التنـــمية.

المقدمة

تسعى ليبيا من خلال رؤيتها الحالية والمستقبلية إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين الشركاء المحليين ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لترسيخ مبادئ وأسس التنمية المستدامة من أجل التصدي للمصاعب والمختنقات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الليبي والبشرية عامة.

إلا أنه، ونتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد حالياً منذ العام 2011، تناقص دور ليبيا في تقديم المساعدات والدعم للدول المحتاجة على المستوى الدولي وأصبحت الشراكة في اتجاه واحد في معظم الأحيان، وتكاثفت جهود معظم المنظمات والوكالات الدولية لدعم الشراكة مع ليبيا والوقوف معها لتذليل الصعاب والمختنقات في محاور عدة من بينها محور الحفاظ على البيئة وبناء القدرات والبنية التحتية والشأن الاجتماعي.

التقدم المحرز:

تعبئة الموارد المالية:

حدثت زيادة طفيفة في إيرادات الضرائب للعام 2023 مقارنة بالعام الذي سبقه 2022 لتصل الزيادة إلى نسبة(1%، ويرجع سبب انخفاض نسبة الضرائب لإجمالي الإيرادات العامة نتيجة لدعم الدولة لشرائح واسعة من السكان.

التكنولوجيا:

أبرمت المراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي خلال عام 2023 عدد 57 اتفاقية وبرنامج ومشروع في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي، والتقنيات الحيوية، وأبحاث تغير المناخ، وتقنية المعلومات، والطاقة الشمسية، وعلوم وتكنولوجيا البيئة ذات الصلة بتعزيز ثقافة الاستدامة والتنمية مع شركاء دوليين ومحليين. وفقاً للشكل التالي.

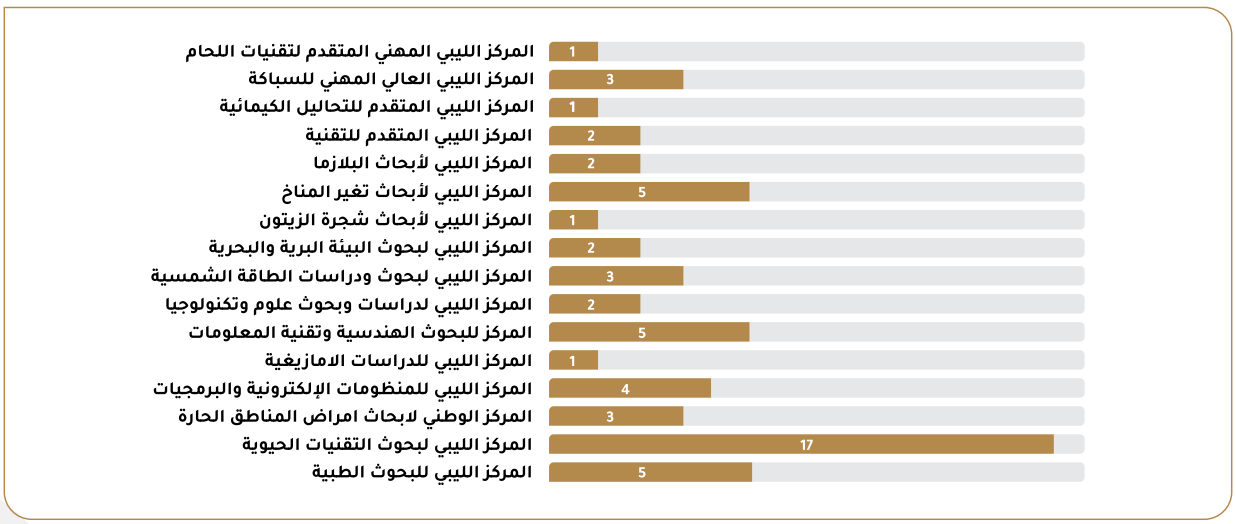

شكل رقم (1:12) يوضح الاتفاقيات التي تم إبرامها مع المراكز البحثية خلال العام 2023

- تتبنى الحكومة برنامجاً طموحا للتحول الرقمي في المعاملات الإدارية والمالية بما يمكن المجالس البلدية في مختلف البلديات من التواصل عبر الأنظمة الإلكترونية المتكاملة وفقاً لأسس الإدارة المتكاملة والحوكمة الإلكترونية الرشيدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى.

- اتخذت الحكومة عدة خطوات عملية خلال عام 2023 للتحول نحو الطاقة النظيفة من خلال التعاقد مع الشركاء الدوليين على إنشاء محطات إنتاج للطاقة النظيفة في عدة مدن ليبية.

- تم استحداث مراكز بحثية جديدة خلال عامي 2022، 2023 تهدف إلى تعزيز مبادئ الاستدامة ومن بينها المركز الليبي لأبحاث تغير المناخ، المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة والمركز الليبي لأبحاث ودراسات المياه والتربة ومكافحة التصحر.

ترتبط المؤسسات الحكومية الليبية بالوكالات والمنظمات الدولية في الاستغلال المناسب للبنوك التكنولوجية المتاحة، كلُ حسب الاختصاص باتفاقيات وبرامج متعددة لتعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرات ونقل التقنية والمعرفة الداعمة للابتكار.

بناء القدرات

بالتعاون مع المؤسسات الدولية، تبذل الحكومة جهودًا حثيثة للرفع من قدرات الإدارات المحلية وفئة الشباب.

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين:

تم اعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة (2023 - 2025) في ظل الشراكة والدعم لبناء السلام والتعاون الإنمائي بين حكومة الوحدة الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا، حيث يقوم الإطار على أربعة ركائز اساسية هي

"السلام والحكم، التنمية الاقتصادية المستدامة، تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري وتغير المناخ والبيئة والمياه"

في مجال البيئة

1. استمرار برنامج إرساء اللامركزية وتحسين الخدمات المحلية ويستهدف البرنامج عدد من البلديات ويختص بإعداد أدلة لمؤشرات الإصحاح البيئي ودليل التخطيط التنموي بالمشاركة المحلية من خلال التعاون والشراكة مع المؤسسات الدولية.

- مبادرة لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط لغرس وزراعة 100 مليون شجرة بنهاية عام 2030 لامتصاص ما يقارب 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون التي انبثقت منها عدة مشروعات أهمها :

1. مشـروع المؤسسـة الوطنيـة للنفـط " مبـادرة: فكـر بالغـد" والتي أطلقـت فـي المؤتمـر الثامـن والعشرون للأطراف المتعاقدة باتفاقية المناخ والتي عقدت بدبي، والتي تستهدف غرس مليون شـجرة في 40 موقعـا بالعديـد مـن مناطـق البـلاد.

توقيع اتفاقية تعاون إستراتيجي بين شركة الخدمات العامة طرابلس وشركة الاستثمارات النفطية (OILINVEST) لتنفيذ مشروع متكامل لإعادة التشجير والحد من الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة في ليبيا ويشمل المشروع زراعة مليون شجرة بمنتزه الأحياء البرية بطرابلس بهدف الحد من الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة على مساحة اجمالية تبلغ 1450 هكتارا والذي سيمكن من خفض 15000 طنا من انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون. ويأتي تنفيذ هذا المشروع للتخفيف من آثار التصحر بشكل مستدام ومعالجة الآثار البيئية.

في مجال البنية التحتية

استمرارية تطبيق برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS في جميع البلديات في ليبيا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM.

في مجال التعليم العام

استمرارية تفعيل اتفاقية وزارة التعليم العام مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" في المساهمة في تطوير التعليم وتدريب المعلمين وتحسين بيئة التعليم والتحول الرقمي والتعليم الاستدراكي وذلك لضمان حصول الطلاب على تعليم ملائم ذو جودة شامل للجميع دون انقطاع.

في مجال الرقابة

ينفذ ديوان المحاسبة مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لمشروع الشراكة في دعم القدرات المؤسسية وتدريب عناصر الديوان ومنحهم شهادات مهنية متخصصة في مجال عمل الديوان.

في مجال الطيران المدني

تفعيل مصلحة الطيران المدني لمذكرة التفاهم للتعاون في مجال الطيران المدني مع سلطات الطيران المدني الإيطالية.

في مجال الشئون الاجتماعية

تفعيل مذكرة التفاهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة اليونيسف لتنفيذ مراكز بيتي لإيواء الأطفال وتقديم برامج تدريبية للدعم الفني للوزارة.

الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

إن مساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني اقتصرت على تقديم الدعم والمساندة لمجابهة بعض الأزمات مثل جائحة كورونا وفيضانات مدينة درنة وما حولها في الشرق الليبي.

البيانات والرصد والمساءلة:

وفقاً لمتطلبات الإيفاء بالتزامات البند رقم17-19 ونحو هذه الغاية وبحلول عام 2030، تسعى الهيئة العامة للمعلومات إلى تطوير المبادرات الحالية لقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية المحلية. هذا وقد قامت الهيئة بتطوير أنظمتها الإدارية وميكنة إجراءتها إلكترونيا من خلال تطوير منظومة لرصد وتوثيق البيانات والمعلومات، هذا بالإضافة إلى التركيز على برامج تعزيز القدرات بصفة مستمرة سعيا للتطور المستمر في الأداء كما أن المؤسسات الرقابية تعمل بجهد فعال لترسيخ مرتكزات الحوكمة الرشيدة في إدارة شؤون المؤسسات المختلفة، اعتمادا على تفعيل اللوائح والقوانين المتعلقة بالمساءلة والإفصاح وحكم القانون وكذلك من خلال تبني استخدام المنظومات الإلكترونية المتكاملة المبنية على أسس الحوكمة الإلكترونية في مختلف الإجراءات داخل مختلف المؤسسات.

الإستراتيجيات والبرامج:

- تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية لتبادل الخبرات والموارد ونقل وتوطين التقنيات والعلوم والمصارف.
- تأكيد دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- تطوير التعليم والتدريب في مجالات التنمية المستدامة.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في قطاعات محددة ومتنوعة.
- تبنى استخدام التكنولوجيا الحديثة الذكية في مختلف المجالات.
- استخدام التكنولوجيا البيئية الحديثة للتخلص من النفايات بشكل صحيح.

التحديات

التحديات

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن أن نستعرضها في الآتي

1. توفير الاستقرار السياسي:
تسعى ليبيا لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قادته، وتقود إلى تحقيق السلام والازدهار المنشودين، من أهم التحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. تضرر البنية التحتية:
تضرر المرافق الصحية والتعليمية وغيرها بسبب الصراعات يعوق الاستخدام الكفؤ للموارد العامة، وجهود تعزيز الشراكات المحلية والعالمية وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3. الاعتماد على قطاع النفط والغاز:
اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع النفط والغاز في تمويل الميزانية العامة للدولة، وعدم تنوع مصادر الدخل، يشكل تحدياً في استدامة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

4. التأخر في إصلاح السياسة المالية العامة:
يؤدي إلى هدر الموارد العامة وعدم القدرة على استخدامها بشكل كفؤ في تحقيق أهداف محددة قابلة للقياس. كما أن التأخر في إصلاح النظام الضريبي يعيق تمويل برامج الحماية الاجتماعية ويحد من التوزيع العادل للدخل.

5. إعادة هيكلة الدعم:
يشكل تحدياً أمام متخذي القرار في المستقبل لاستخدام الموارد العامة بشكل أفضل وتوجيه الدعم لمستحقيه فقط.

6. انتشار اقتصاد الظل:
يعتبر من التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. عدم وجود سياسة نقدية فعالة:
الحاجة إلى استقرار سياسة سعر الصرف تعتبر من تحديات الاستدامة المالية التي تنعكس سلباً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

8. توسع التوظيف في القطاع العام:
يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة لا يمكن تحمله في المستقبل.

9. تغير المناخ والتصحر:
تدهور التنوع الحيوي والوضع المائي في ليبيا، وعدم وجود مصادر متجددة من التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10. نقص البيانات والمعلومات:
من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. نظام الصرف الصحي:
الحاجة إلى توفير نظام متكامل وفعال للصرف الصحي داخل المدن والتجمعات السكنية.

12. التعدي على المخططات العمرانية:
انتشار التجمعات السكانية العشوائية يعيق تنفيذ وإنشاء المدن المستدامة.

13. تعزيز دور الطاقات المتجددة:
وكفاءة الطاقة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

14. ضعف مساهمة القطاع المصرفي والقطاع الخاص:
محدودية دور القطاع المصرفي والقطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

15. عدم توفر بيئة استثمارية مناسبة:
الحاجة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

16. مواجهة تغير المناخ:
الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمجابهة عواقب وآثار تغير المناخ، وغياب إطار تنظيمي للعمل المناخي، وعدم وجود منظومة متكاملة على المستوى الوطني للتغير المناخي.

17. ضعف البنية التحتية للموانئ والصيد البحري:
عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة لقطاع الثروة البحرية، بالإضافة إلى التحديات التشغيلية واللوجستية الشاملة المرتبطة بأنشطة الصيد البحري.

18. نقص مشاريع البنية التحتية الأساسية:
مثل الطرق والنقل والطاقة والاتصالات وغيرها، تعيق استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

19. نقص الشفافية والإفصاح:
وضعف الحوكمة تعيق جهود بناء شراكات فعالة وتنمية حقيقية مستدامة.

20. الهجرة غير الشرعية:
من التحديات المهمة التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التطلعـــات المستقبلية

التطلعات المستقبلية

تتطلع دولة ليبيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الدائم من خلال تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة وديمقراطية تؤدي إلى سلطة تشريعية وتنفيذية تدير شؤون البلاد، وتعمل على تحقيق تنمية مستدامة ورفاهية لجميع أبناء المجتمع، وتحقق نسباً جيدة من النمو الاقتصادي. تطمح ليبيا بأن تكون دولة مؤسسات قائمة على مبادئ العدالة والإنصاف، والحقوق العامة والحريات الأساسية ذات اقتصاد منتج متنوع ومتجدد ومجتمع يسوده السلم والأمن الاجتماعي والازدهار.

إن توفير الاستقرار السياسي سوف يمهد الطريق نحو توجيه موارد الدولة للتنمية واستخدام الموارد العامة الاستخدام الأمثل لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وزيادة مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة النمو الذي يمكن أن يتحقق في المدى المتوسط لقطاع النفط من خلال رفع إنتاجه من 1.2 مليون برميل إلى 2 مليون برميل يومياً خلال العامين المقبلين 2026-2025، هذا بدوره سيوفر موارد أفضل لتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة و في هذا الصدد، خصصت الدولة الليبية ما مقداره 7 مليار دولار، أي ما يوازي 35 مليار دينار لتطوير قطاع النفط خلال سنة 2023، وتخطط لتخصيص استثمارات أخرى قد تصل إلى 7 مليار دولار أخرى خلال السنوات القادمة.

ومن جهة أخرى، تبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال برامج دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل المستدام من خلال المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية)، وتفعيل دور مؤسسات ضمان الإقراض لتحفيز المصارف التجارية للانخراط في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. كما

تبذل جهوداً لتفعيل برامج الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتطمح الدولة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونقل وتوطين التقنية.

فيما يخص الحد من أوجه عدم المساواة، فإن المؤسسات الحكومية تعمل جاهدة على هذا الملف. وأهم الخطوات المتخذة في هذا الشأن هي إعداد الإستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية وإدماجها في الخطط القطاعية والكلية الوطنية، وإنشاء السجل الاجتماعي الموحد وإصلاح نظام الدعم بحيث يوجه الدعم لمستحقيه من الفئات الهشة. هذا الأمر سيوفر فرصاً أفضل لاستخدام الموارد بالشكل الأمثل.

كما أن الحكومة تستهدف تطوير نظم الإحصاء وتعزيز دور المؤسسات المنتجة للبيانات لتوفير فرص أفضل لإنتاج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاسترشاد بها في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج لخلق تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار، تعمل وزارة التخطيط على تنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير مصلحة الإحصاء والتعداد خلال السنوات القادمة.

من خلال تطلعاتنا المستقبلية، هناك حاجة ملحة لتطوير آليات العمل في الدولة الليبية لانتهاج مبدأ التعلم المستمر والتكامل وتطوير البرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وتمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للمشاركة في اقتصاد المعرفة.

يجب العمل على توفير تمويل مستدام لقطاع التعليم وتعزيز الاستثمار العام والخاص وتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد التعليمية. كما يجب التكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، وتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

تطوير البنية التحتية وبناء مرافق جديدة لتحسين كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والتعليمية، وكذلك الطرق والموانئ والشبكات الكهربائية وغيرها، لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحسين جودة الحياة للمواطنين عامة.

مواكبة التطور السريع وإفساح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية لتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ودعم تطوير الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية واستغلال الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

تنمية القطاعات المؤهلة ذات الميزة التنافسية والقيمة الاقتصادية المضافة للاقتصاد الوطني، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دعماً للاقتصاد الوطني، وتطوير القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة.

التحول نحو الصناعات الصغرى والمتوسطة وتوفير بيئة مناسبة لرواد الأعمال وخاصة الشباب والنساء، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وإعادة هيكلته بما يضمن تنفيذ سياسات نقدية ذات توجهات تنموية بهدف تطوير قدراته التمويلية في الاقتصاد الليبي.
تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق نمو متوازن بين مختلف البلديات، وتفعيل دور السلطات المحلية في البلديات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، ودعم وتشجيع البحث العلمي والابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تبني صانعي القرار لنتائج الأبحاث والدراسات التي تقوم بها المؤسسات العلمية، وكذلك توصيات ومخرجات المؤتمرات والندوات وورش العمل في رسم السياسات واتخاذ القرارات. الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد، وإدارتها بشكل مستدام لتكون رافداً اقتصادياً مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
تحرير الاقتصاد الليبي من الاعتماد الكبير على النفط والغاز والعمل على تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة ودمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالاقتصاد المنظم.

تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في قطاع التكنولوجيا من أجل مجابهة ومكافحة التغيرات المناخية ودعم تنفيذ مبادرة ليبيا لزراعة وغرس مائة مليون شجرة لاستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

تعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع المستدامة. السعي إلى بذل المزيد من الجهود محلياً وإقليمياً ودولياً لتقنين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتحكم فيها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية والأمن القومي الليبي.

المصادر

قائمة المصادر

1	النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط (2022-2023).
2	التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات (2018).
3	التقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصاد الليبي، مجموعة البنك الدولي (2023).
4	تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام (2022).
5	التقرير المعد من الإسكوا بالتعاون مع الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للعام (2021).
6	تقرير مركز المعلومات والتوثيق، وزارة الصحة (2022).
7	تقرير أسباب الوفاة في ليبيا، مركز المعلومات والتوثيق، وزارة الصحة (2019-2022).
8	تقرير المركز الوطني لمكافحة الأمراض (2023).
9	مركز مراقبة الأمراض ومكافحتها بأمريكا. (CDC- 24/7)،
10	تقرير منظمة الصحة العالمية WHO بعنوان "منع الانتحار- ضرورة عالمية" (2022).
11	دراسة المسح التدريجي لليبيا (2022 - 2023).
12	التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن حوادث الطرق (2022).
13	التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة (2023).
14	التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم لسنة (2023).
15	المسح الوطني التغذوي للأمهات والحوامل والأطفال دون سن الخامسة، منظمة يونيسف للطفولة ومصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط (2022).
16	خطة البرنامج الوطني للصرف الصحي، جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق (2023 - 2027).
17	خطة البرنامج الوطني للمياه جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق (2023-2027).
18	الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، وزارة التخطيط (2023-2035).
19	مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، مصلحة الإحصاء والتعداد (2022).
20	التقرير الموجز عن نشاطات صندوق التضامن الاجتماعي (2023).
21	التقرير السنوي لنشاط صندوق الضمان الاجتماعي (2022).
22	التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية (2022).
23	النشرة الإحصائية للمسح الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصناعة والمعادن (2022-2023).
24	تقرير السياسة الوطنية المكانية (2006-2030)، مصلحة التخطيط العمراني (2008).
25	تقرير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للعام المالي، وزارة التخطيط (2021-2023).
26	تقرير نشاط شركة الخدمات العامة طرابلس (2023).
27	ملخص المخطط العام لإدارة المخلفات الصلبة (2010-2030).
28	المخطط العام للتنمية السياحية في ليبيا (2009-2025).
29	التقرير الوطني الرابع حول اتفاقية التنوع الحيوي، الهيئة العامة للبيئة (2010).
30	مؤشر السلام العالمي، معهد الاقتصاد والسلام، سدني أستراليا (2023).
31	الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في ليبيا، وزارة البيئة (2022-2030).
32	التقرير السنوي للهيئة الليبية للبحث العلمي (2020-2023).
33	نشرة مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق من 1/1/2023 حتى 31/12/2023.

الملاحق

الرسائل الرئيسية

تعزيـزاً لإلتـزام ليبيا بتحقيـق أهـداف التنمية المسـتدامة 2030 فإنها تقـدم تقريرها الوطني الطوعـي الثاني 2024 وذلـك تأكيداً على عزمها وتصميمها بتحقيـق أجندة 2030، وبالرغـم من التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ هـذه الأهـداف إلا أن ليبيا اعتمـدت على عزيمـة أبناءها وإرادة حكومتها في التطلّع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تبني برنامج عودة الحياة للتنمية والإعمار مع التأكيد على ضرورة بذل جهود أكبر لتحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة للتنمية المستدامة وتحقيق السلام والاستقرار وحماية حقوق جميع الناس مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

إن إنجاز التقرير الطوعي الثاني حصيلة للجهود التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في ليبيا وفرق العمل وذلك بعد إعادة تشكيلها وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة حيث تقوم بدور المنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة رصد وتنفيذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، كما تم إعداد هذه المراجعة من خلال المشاورات واللقاءات التي ساعدت في جمع رؤى قيمة حول الأولويات والتحديات والتي شارك فيها أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الرقابية والأوساط الأكاديمية والمجموعات النسائية والشبابية، حيث تبين هذه المراجعة الجهود التي قامت بها ليبيا في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى التقدم المحرز الذي حققته الدولة الليبية منذ إستعراضها للتقرير الوطني الطوعي الأول 2020.

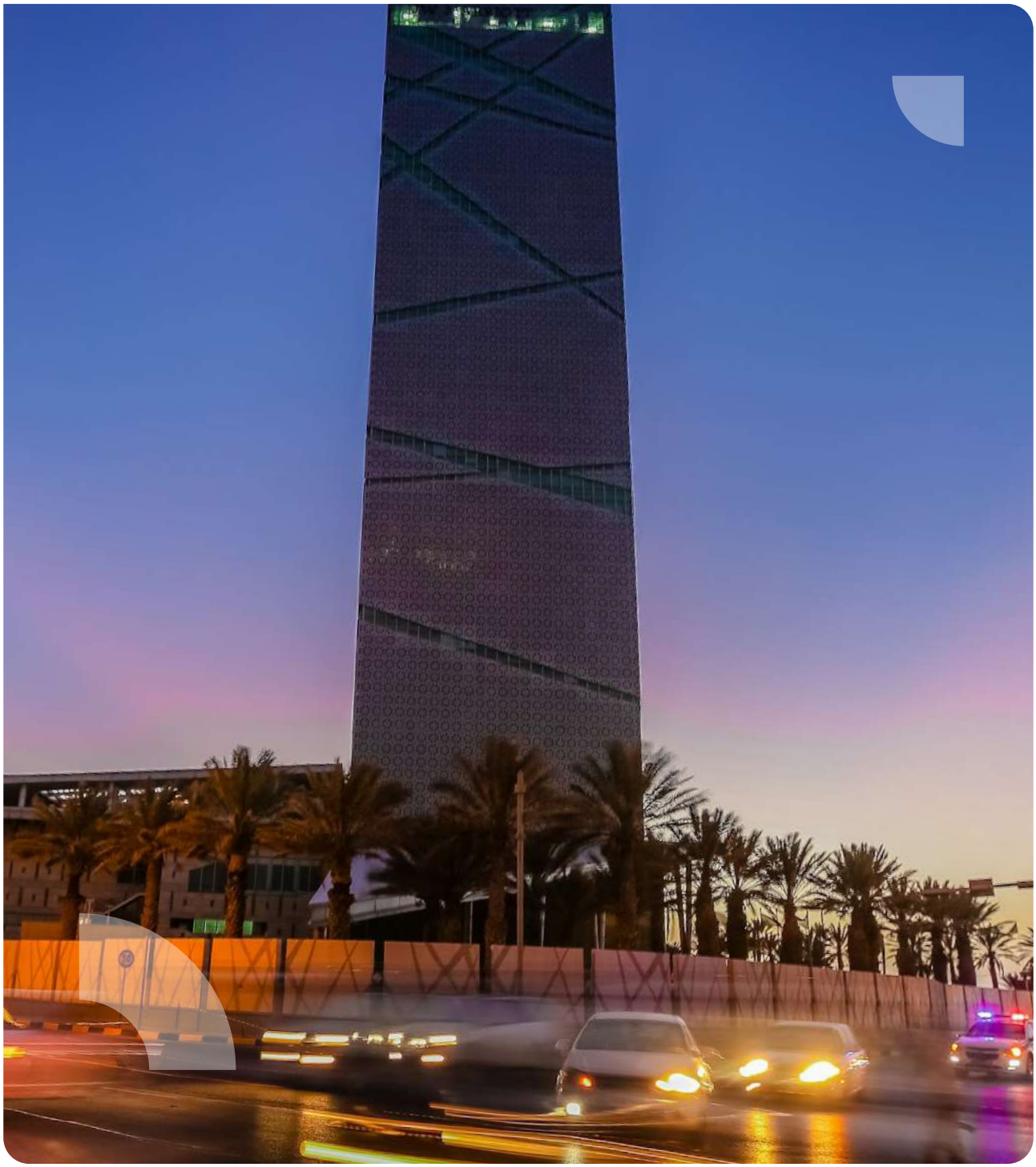

تؤكـد ليبيا حرصها على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية وتعمل على توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها وفي إطار ذلك فقد تقرر عدم اعتماد وزارة التخطيط لأي مشروع من مشروعات التنمية في مختلف القطاعات ما لم يتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسعي إلى توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية العامة للدولة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وخلق شراكة بينه وبين القطاع العام
وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي بهدف توفير التمويل المستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ستصبح أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030 مكوناً رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية ليبيا 2040 والتي تقوم وزارة التخطيط بالعمل على إعدادها.

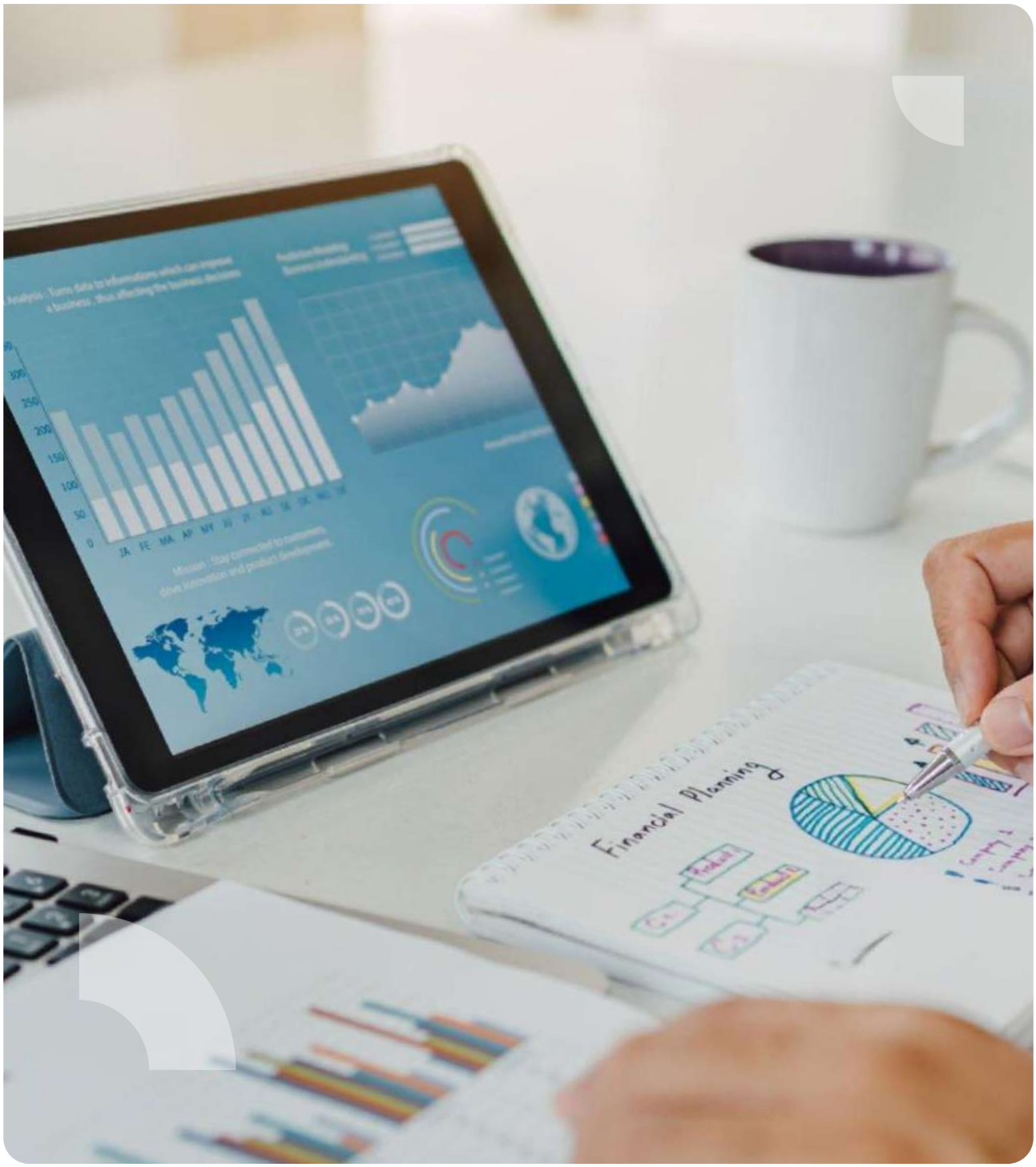

يعتبر تحدي توفير البيانات والمعلومات على رأس أولويات العمل الوطني الساعي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة وفي سبيل تحقيق ذلك، سعت وزارة التخطيط من خلال مصلحة الإحصاء والتعداد التابعة لها إلى توفير البيانات المطلوبة بإطلاقها مشروع التعداد السكاني والذي لم يتم القيام به منذ آخر تعداد في عام 2006 وكذلك نحو إجراء العديد من المسوحات لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

تسـعى ليبيا إلى تطوير نظام فعّال للحماية الاجتماعية لجميع الليبيين يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة وتوفير خدمات الصحة والتعليم للجميع لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال اعتماد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وكذلك ما تحقق من تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية وعلى سبيل المثال رفع المرتبات والأجور من خلال تنفيذ الجدول الموحد للمرتبات وكذلك منح قروض للشباب لتيسير الزواج وصرف منحة للزوجة والأبناء وتفعيل دور صندوق التأمين الصحي العام لتوفير خدمات التأمين الصحي لجميع الليبيين.

تسعى ليبيا إلى تطوير سياسات التوظيف وخلق فرص العمل اللائق وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار وإنشاء وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة لزيادة المساهمة في توفير مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك لكي تصبح جزءاً لايتجزأ من حياة المجتمع وصولاً إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ومتوازنة، وزيادة مساهمة البحث والتطوير والابتكار في تنفيذ أجندة 2030 لزيادة الإنتاجية وتكون رافعة رئيسية للنمو الاقتصادي.

تتوجه الدولة الليبية إلى الحلول الصديقة للبيئة لتنويع مصادر الطاقة والتقليل من الاعتماد على النفط، والاستثمار في الطاقة الشمسية والتوسع في الحلول الطبيعية بإطلاق مبادرة غرس وزراعة 100 مليون شجرة في كامل الأراضي الليبية بحلول عام 2030 للتقليل من حجم الانبعاثات الكربونية ومكافحة التغيرات المناخية وزيادة رقعة المساحات الخضراء ومقاومة الجفاف والتصحر، ومواجهة أزمة نقص المياه واستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

حققت ليبيا انخفاضًا في معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف والحد من انتشار الجريمة في المجتمع واستقرار ملحوظ في الوضع السياسي والأمني وتعمل على بناء مجتمع خالي من الإرهاب وتأثيراته واتخاذ خطوات نحو تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون من خلال التقدم المحرز في متابعة القضايا الجنائية والإجراءات القضائية التي يقوم بها مكتب النائب العام، وكذلك التقدم المحرز في الحد من الفساد والرشوة من خلال التشريعات وآليات متابعة جرائم الفساد وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمتابعة الفساد والقضايا المعروضة على نيابات مكافحة الفساد.

سعت الدولة الليبية إلى تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق نمو متوازن بين البلديات والمواطنين الليبيين في كافة أرجاء البلاد بنقل العديد من الاختصاصات التي كانت تقوم بها الوزارات المختلفة إلى المستوى المحلي في نطاق البلديات والتي شهدت تقدم محرز في السنوات الأخيرة نحو التطوير والبناء وتحقيق التنمية الشاملة في ضوء التنافس البناء من خلال تنفيذ عدد كبير من المشروعات التنموية واستثمار مواردها الذاتية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعزيزاً لدور البلديات في تحقيق التنمية وإعادة الإعمار فقد تم تكوين عدد من صناديق الإنماء في بعض البلديات وخصوصاً المتأثرة والمتضررة من الحروب والكوارث الطبيعية في كل من بلديات بنغازي ودرنة وسرت وجنوب طرابلس وسبها وغيرها.

إن أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تداعياتها وآثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني، وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة تسعى ليبيا من خلال الجهود المبذولة محلياً والشراكات الإقليمية والعالمية إلى تقنين هذه الظاهرة والتحكم فيها بالشكل الذي لايؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية والأمن القومي الليبي، وعلى اعتبار أن ليبيا دولة عبور فإننا ندعو الدول المستهدفة بالهجرة وخصوصاً الدول الأوروبية إلى الشراكة والمساهمة الفعالة مع ليبيا في معالجة هذه الظاهرة والحد منها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي تحقق في السنوات الأخيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة إلا أن الطريق لايزال طويلاً وإن تحقيق هذه الأهداف يضل مرهوناً بالقدرة على مواجهة هذه التحديات وهو مايتطلب بذل المزيد من الجهود وحشد الموارد على المستوى المحلي وأيضاً على مدى التعاون المشترك إقليمياً ودولياً لمواجهتها، والتي من أبرزها الحاجة الملّحة إلى توفير الاستقرار السياسي اللازم والمطلوب والذي تسعى الجهود المحلية والدولية لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قادته وتؤدي بليبيا نحو السلام والازدهار المنشودين.

ملاحظات :

دولة ليبيا

أهداف التنمية المستدامة

www.planning.gov.ly